٣
ديسمبر/
كانون الأول
١٩٩٨

الهجرة القسرية

تتضمن نشرة "الشبكة العالمية المعنية باللاجئين"

تصدر عن برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً

في هذا العدد:

الدعم النفسي الاجتماعي لأطفال اللاجئين

إدارة البرامج البيئية في تنزانيا

النقاش بين مفهوم اللجوء حول النازحين داخل أوطانهم

غواتيمالا

أفغانستان

إيران

بالإضافة إلى

قضايا للمناقشة:

تأييد أو معارضة مخيمات اللاجئين

من أسرة التحرير

من أسرة التحرير

تصوير: Tamsin Salehian

لقد أرفقنا بهذا العدد من "نشرة الهجرة القسرية" رسالة واستمارة نطلب فيهما منكم أن تؤكدوا اهتمامكم بالاستمرار في الحصول على الطبعة العربية من النشرة؛ ونرجو من القراء الأعزاء ألا يضنوا علينا بوقتهم لملء الاستمارة المرفقة ثم إعادتها إلينا. فنحن في الوقت الراهن نملك من الموارد ما يكفي للاستمرار في ترجمة عددين آخرين من النشرة إلى اللغة العربية، ولكن من الصعب الحصول على تمويل آخر لترجمة النشرة ما لم نتيقن من أنكم، أيها القراء، تجدون الطبعة العربية مفيدة. لذا نرجو منكم ملء الاستمارة وإرسالها لمحرري النشرة اليوم.

وقد استحدثنا في هذا العدد طائفة من الإضافات الجديدة في محتويات النشرة؛ ففي صفحة ٢٧، سوف تجدون باباً جديداً للنقاش يعقب فيه القراء على مقالة أو مقالات نشرت في عدد سابق (ومحوره في هذا العدد مقالة عن سكان المخيمات نشرت في العدد الثاني من النشرة) بما يعمق من المفاهيم والآراء الواردة بها. ويتيح هذا الباب منبراً للمناقشة البناءة لبعض القضايا الهامة في ميدان الهجرة القسرية، كما يسمح لنا بأن نغطي بعض القضايا المثيرة للجدل من عدد من الزوايا.

ومن الأبواب الجديدة في هذا العدد قسم خاص بآخر الأنباء، وهو يعرض بإيجاز لطائفة من الأخبار من شتى أرجاء العالم. ونرجو من القراء موافاتنا بما لديهم من الأنباء الموجزة الجديرة بالنشر في هذا الباب، ومساعدتنا في جعله مناسباً للقارئ العربي ومثيراً لاهتمامه. وقد خصصنا لأول مرة باب "مكتبة العدد" الوارد في صفحتي ٤٠ و٤١ لاستعراض المطبوعات ذات الأهمية الخاصة لأبناء العربية؛ ورجاؤنا أن توافونا بمعلومات عن المطبوعات الجديدة أو الدورية لكي ندرجها فيه. ومن الأبواب الثابتة الجديدة دليل مواقع الإنترنت الذي سوف تجدونه في باطن الغلاف الخلفي، وسوف نحرص في الأعداد القادمة على ربط المواقع المنشورة بمحور العدد.

وسوف ننشر في العددين القادمين من "نشرة الهجرة القسرية" (الرابع والخامس) مقالة من جزءين حول قضية الأمن. فالمقالات الرئيسية في العدد الرابع (إبريل/نيسان ١٩٩٩) سيدور محورها حول أمن العاملين الميدانيين والنازحين، وآثار ذلك على تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج؛ أما العدد الخامس (أغسطس/آب ١٩٩٩)، فسوف يوسع نطاق النقاش ليتناول قضية الأمن في إطار العلاقات الدولية. وسوف يشمل العدد الخامس أيضاً مقالات حول اللجوء والاندماج في المجتمع.

نرجو أن تحرصوا، أيها القراء الأعزاء، على إطلاع زملائكم على "نشرة الهجرة القسرية"، وسوف يسعدنا أن نرسل لهم نسخاً منها على سبيل العينة؛ ليس عليكم سوى أن توافونا بأسماء وعناوين الأشخاص الذين تعتقدون أنهم قد يرغبون في تلقي المجلة بانتظام.

ولكم منا أطيب التمنيات

ماريون كولدري وشارون فورد
محررتا نشرة الهجرة القسرية

استدراك

نود أن نصحح اسم مؤلفة مقال "مشروعات إنشاء المحميات الطبيعية في الشرق الأوسط والقبائل الرعوية: شركاء أم أعداء"، الذي ورد في العدد السابق من "نشرة الهجرة القسرية" (الصفحات ٢٧-٣٠، العدد رقم ٢)؛ فقد ورد خطأً أن اسم كاتبة المقال هو "دوون تشاتي"، والاسم الصحيح هو الدكتورة نور الضحى الشطي (a.k.a. Dawn Chatty)؛ ونحن نعتذر عن هذا الخطأ، وعن أي خلط أو التباس نجم عنه.

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qasriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ومن يعملون معهم أو يُعنون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنجليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد بالاشتراك مع «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

هيئة التحرير
ماريون كولدري وشارون فورد
مساعدة الاشتراكات
شارون ويستليك

نشرة الهجرة القسرية
Forced Migration Review
RSP, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف: +44 (0)1865 280700/270722
الفاكس: +44 (0)1865 270721
البريد الإلكتروني: fmr@qeh.ox.ac.uk

مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً
Global IDP Survey
Chemin Moïse-Duboule 59
CH-1209 Geneva, Switzerland
الهاتف: +41 22 788 8085
الفاكس: +41 22 788 8086
البريد الإلكتروني: idpsurvey@nrc.ch

الاشتراك السنوي
يمكن الاشتراك مجاناً في الطبعتين العربية والإسبانية من «نشرة الهجرة القسرية»؛ الرجاء ملء استمارة الاشتراك الواردة صفحة ٤٢ ثم إعادتها إلينا؛ أسعار الاشتراك في الطبعة الإنكليزية واردة كذلك في صفحة ٤٢.

جميع المقالات والمعلومات الواردة في **نشرة الهجرة القسرية** تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو برنامج دراسات اللاجئين أو «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً». يمكن لمن يشاء استنساخ أي مادةٍ من المواد الواردة في **نشرة الهجرة القسرية**، ولكن يُرجى الإشارة إلى مصدرها. ولا يجوز استنساخ الصور الفوتوغرافية الواردة في النشرة إلا في سياق المقالات التي ترد فيها (مع الإشارة إلى مصدرها).

المواضيع الرئيسية في العددين القادمين (إبريل/نيسان وآب/أغسطس ١٩٩٩):
مختلف أوجه الأمن واللجوء/الدمج

نحن نرحب بأي مقالات يرغب القراء في إرسالها للنشر، بالإنكليزية أو الإسبانية أو العربية، مما يتعلق بالموضوع الخاص بكل عدد، أو أي جانب من جوانب الهجرة القسرية.

يمكن الاطلاع على مقالات نشرة الهجرة القسرية من خلال موقع برنامج دراسات اللاجئين RSP في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/ أو موقع «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» IDP Global Survey على العنوان التالي:
http://www.sol.no/nrc-no/idp.htm

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
د. أشرف عبد الفتاح

التصميم والإخراج الفني والطباعة:
FastBase Ltd., 2-4 Empire Way, Wembley, UK

صورة الغلاف: *Afghanaid/Esmatullah Shahpoor*

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819

المحتويات

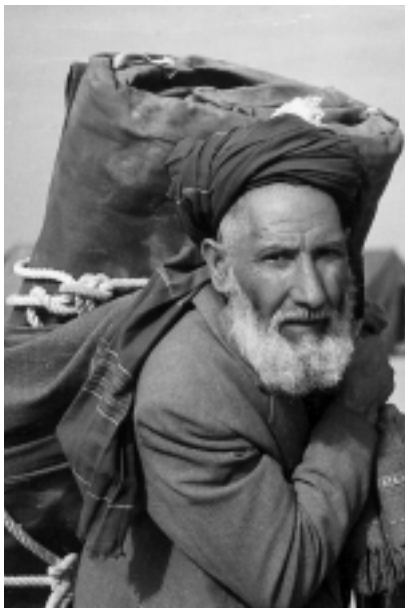

كيف نساعد الأطفال الذين تعرضوا لأهوال الحرب ٤
بقلم أنيكا ميكوش كوس وسانيا درفيشكاديتش يوفانوفيتش

إدارة البرامج البيئية بالتعاون مع اللاجئين: التخلي عن المنهج الموحد ٨
بقلم: غريج غريمسيش وماثيو أوين

بين مفهوم اللجوء والنقاش حول النازحين داخل أوطانهم – قضايا خلافية ١١
بقلم: مايكل باروتشيسكي

معضلات تواجهها وكالات الإغاثة في المراكز الحضرية بأفغانستان ١٥
بقلم: بيتر مارسدن

اللاجئون الأفغان في إيران: احتياجات النساء والأطفال ١٩
بقلم: كاثرين سكواير ونيغار جيرامي

لن يتكرر ما حدث أبداً يا غواتيمالا ٢٣
بقلم: كارلوس مارتين بيريستين

قضايا للمناقشة

إعادة النظر في توطين اللاجئين في المخيمات ٢٧
بقلم: جيف كريسب وكارين جاكوبسون

تجربة مخيمات اللاجئين لم تُبحث بحق ٣١
بقلم: الدكتور ريتشارد بلاك

أبواب ثابتة

آخر الأنباء ٣٢
تحديث ٣٣
أخبار برنامج دراسات اللاجئين ٢٢ و ٣٥
مؤتمرات ٣٦
أخبار «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» ٣٨
مكتبة العدد ٤٠
دليل مواقع الإنترنت ٤٣

كيف نساعد الأطفال الذين تعرضوا لأهوال الحرب؟

بقلم أنيكا ميكوش كوس وسانيا درفيشكاديتش يوفانوفيتش

يوثق هذا المقال بعض التأملات في جوانب الدعم النفسي الاجتماعي الذي تلقاه الأطفال اللاجئون من البوسنة والهرسك على يد أعضاء «مركز المساعدات النفسية الاجتماعية للاجئين» التابع للمؤسسة السلوفينية بمدينة لوبليانا. ويوحي المقال بأن ما يقال عن الآثار النفسية السيئة، التي تخلفها الحرب على الأطفال، يتسم بالمبالغة في كثير من الأحوال.

يرى الكثيرون أن للحروب تأثيرات نفسية واجتماعية مدمرة على الأطفال تبقى معهم أمداً طويلاً؛ ولكن هذه الآراء ربما تكون قائمة على تعميمات مبالغ فيها لنتائج الفحوص والأبحاث الإكلينيكية. إذ تقتصر خبرة العاملين في مجال الطب النفسي العلاجي على الأطفال الذين يعانون من الأمراض النفسية، فلا يرى المعالجون ذلك العدد الهائل من الأطفال الذين تعرضوا لمعاناة شديدة، دون أن تتأثر وظائفهم النفسية والاجتماعية أو صحتهم النفسية بدرجة تذكر. كما تتردد في المراجع المتخصصة مزاعم لم تثبت علمياً في أي وقت من الأوقات، بصورة متواصلة وبدون إخضاعها لأي نقد أو تمحيص؛ ومن الأمثلة الجيدة على ذلك وصف المراهقين الذين تعرضوا لويلات الحرب بالعدوانية وحب الانتقام والحقد، دون الإشارة إلى عدد من أصيبوا بذلك فعلاً. فقد أجريت، مثلاً، دراسة على مراهقين بوسنيين[1] يبلغون من العمر ١٥ عاماً في سلوفينيا، ولم توكد نتائجها انتشار المشاعر العدوانية والانتقامية بكثرة بين هؤلاء المراهقين. والمثال الآخر هو مقولة "العنف لابد أن يولد العنف" التي تتردد كثيراً. وثمة بلدان كثيرة شهدت ضروباً متطرفة من العنف، أو كانت هي نفسها من ضحاياه، ولكن العنف لم يتحول إلى ظاهرة متكررة فيها.

ومما لا شك فيه أن تجربة الحرب تؤثر على إدراك الطفل للعالم والإنسانية ولواقعه الاجتماعي؛ وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة إصابة الطفل بالأضرار النفسية. ففي معظم الأحيان تكون الآثار النفسية التي تخلفها الحرب لدى الأطفال في حدود المشاعر والذكريات الإنسانية الطبيعية. ومما يثير الدهشة أن الأطباء النفسانيين لم يبدوا أي اهتمام يذكر بدراسة الأداء الفعلي للأطفال الذين كابدوا ويلات الحرب؛ ولعل ذلك هو السبب في تهوينهم من قدرة هؤلاء الأطفال على حسن الأداء الاجتماعي ومجابهة الصعاب، رغم أنها قدرة تبعث على الرضا. ولم تتناول المراجع المهنية المتخصصة، إلا في السنوات الأخيرة، قضايا من قبيل عوامل وعمليات الوقاية النفسية ومرونة التكيف مع الواقع.

كما أغفل المتخصصون الدور الوقائي الهائل الذي ينطوي عليه الأداء الجيد للوظائف النفسية والاجتماعية؛ إذ تولد جودة الأداء استجابات اجتماعية إيجابية تدعم الاعتداد بالنفس؛ كما نجد بالمقابل أن تدني الأداء الاجتماعي أو الدراسي يولد ردود فعل سلبية، ويؤدي إلى شعور الطفل بأنه منبوذ لدى الآخرين، وتدني اعتداده بنفسه، وتعرضه لضغوط نفسية جديدة. فالطفل حسن الأداء يشارك بصورة إيجابية في بيئته الاجتماعية، بينما الطفل ضعيف الأداء يخلق ظروفاً معاكسة جديدة فيها. وقد لا يهتم الكثير من برامج الصحة النفسية اهتماماً كافياً بتحسين جودة أداء الأطفال الذين تأثروا بالحرب، وقدرتهم على مجابهة المهام الحيوية التي تفرضها عليهم الحياة.

وقلما يشار لآثار الحرب الإيجابية على الشخصية والقيم والسلوك؛ فتجربة الحرب قد تثري شخصية الإنسان، شأنها في ذلك شأن غيرها من مصاعب الحياة؛ فهي قد تشجع ظهور التعاطف والسلوك الاجتماعي الإيجابي، ومن ثم تدعم القدرة على التصدي للصعوبات وتساعد على النضج الاجتماعي. وقد أفاد عدد كبير من المراهقين البوسنيين المتوافقين اجتماعياً بأن تجارب الحرب، وما تبعها من ويلات وفواجع وخسائر، وما يكابده اللاجئون من مصاعب الحياة، قد شحذت طاقاتهم ودعمت نموهم الشخصي والأخلاقي.

ولا يعني القول بأن الآثار النفسية للحرب على الأطفال ليست بالصورة المدمرة التي يتحدث عنها الكثير من المتخصصين أنهم لا يعانون بالمرة؛ كما أنه لا يبرر لنا أن نبقى مكتوفي الأيدي أو أن نمتنع عن مساعدتهم.

فلسفة المركز وأنشطته

في ربيع عام ١٩٩٢، بدأ «مركز الإرشاد النفسي الخاص بالأطفال والمراهقين والآباء» في لوبليانا، في تقديم أنشطته الصحية النفسية والأنشطة الاجتماعية النفسية للاجئين من الأطفال والمراهقين وأسرهم. ثم انتقلت تلك الأنشطة في سنة ١٩٩٤ إلى «مركز المساعدات النفسية الاجتماعية للاجئين» التابع للمؤسسة السلوفينية. وكان عدد الأطفال اللاجئين إلى سلوفينيا ٣٥ ألفاً من مجموع اللاجئين الذي بلغ ٧٠ ألفاً على وجه التقريب. وأدركنا من البداية أن العدد القليل من أخصائي الصحة النفسية، الذين يشاركون بدور نشط في مساعدة اللاجئين، لن يتمكنوا من علاج آلاف الأطفال الذين يعانون من الخوف والقلق والاكتئاب والصدمة. وكان السؤال الأول والرئيسي الذي واجهنا يدور حول كيفية توفير قدر من المعونة لكل الأطفال، أو على أقل تقدير لمعظمهم. فقمنا بوضع نماذج للمساعدة النفسية الاجتماعية تستهدف أعداداً كبيرة من الناس، بدلاً من فرز وتحديد الأطفال المصدومين، الذين لم يكن بوسعنا تزويدهم بقدر كاف من العلاج النفسي بأي حال من الأحوال.

وقامت فرق الصحة النفسية المتنقلة بزيارة مراكز الإيواء الجماعي للاجئين بصفة شهرية. والتقى أعضاء الفرق بمجموعات من الآباء والأمهات ـ الذين كانت أعدادهم كبيرة جداً في بعض الأحيان ـ وكانوا يقومون بإسدائهم النصائح الأساسية الخاصة باحتياجات الأطفال؛ فكان أعضاء الفرق يؤكدون أهمية الوسائل البسيطة كالإمساك بيد الطفل أو الغناء له قبل أن يخلد إلى النوم. وقد عانى بعض أطفال مرحلة الروضة اضطراباً شديداً حينما علموا بتدمير بيوتهم في البوسنة، فكنا ننصح الأم بمساعدة الطفل على بناء

منزل صغير من الطين، حتى يلمس بنفسه أنه بالإمكان بناء بيت جديد.

كانت معظم جهودنا موجهة إلى تعليم الأطفال البوسنيين؛ فقمنا بتدعيم المدارس البوسنية والمدرسين البوسنيين العاملين بها٢(جرى تنفيذ مشروع مشابه في رياض الأطفال في مراكز الإيواء الجماعي). وكان الهدف الأساسي توفير مناخ وجداني يرفرف عليه الأمان ويسوده الود في المدارس لتلافي تعريض الطفل لمزيد من الصدمات في الدراسة، كما كنا نهدف إلى إدخال أساليب الصحة النفسية العلاجية في المدارس بحيث يستفيد منها كل الأطفال. وكان المدرسون يقومون بدور المساعدين النفسيين الاجتماعيين. وقد كان نصفهم غير مدرب، وبحاجة إلى المزيد من التدعيم التربوي؛ كما كانوا جميعاً بحاجة إلى الإلمام بأسس علم النفس حتى يتمكنوا من مساعدة تلاميذهم؛ والأهم من هذا كله أن جميع المعلمين كانوا هم أنفسهم بحاجة للدعم النفسي؛ فقد كانوا هم الآخرون من اللاجئين، ومن ثم فقد تعرّضوا مثل تلاميذهم لنفس الصدمات الناتجة عن ويلات الحرب، والأهوال والمشاق المقترنة بحياة اللجوء.

وبدأ تنفيذ مشروع التعليم الصحي في مراكز الإيواء الجماعية، تحت إشراف أطباء بوسنيين من اللاجئين. وبدأ الأطباء اللاجئون في العمل كمعلمين صحيين، نظراً لمنعهم من ممارسة مهنتهم بأجر أو على أساس تطوعي في سلوفينيا. فكانوا يناقشون مواضيع خاصة بالثقافة الجنسية مع مجموعات من المراهقين، ويقومون بزيارة المصابين بالأمراض المزمنة والمعوقين؛ كما كانوا يتحدثون مع مئات ومئات من الأمهات حول إطعام أطفالهن، ومشكلات تربية الطفل اليومية. وكانت مناقشة القضايا الصحية تفسح الطريق لمناقشة المشكلات النفسية المتصلة بالحرب وبالحياة في أماكن الإيواء.

وكانت أنشطة المركز يغلب عليها الطابع النفسي الاجتماعي وليس النفسي؛ إذ كانت أهم أولوياتنا هي إعادة حياة الأطفال إلى مسارها الطبيعي بإدخالهم المدارس ومواجهتهم بالمهام المعتادة التي تساعد على نموهم، وذلك على افتراض أن إيجاد جانب مرتب ومتسق في حياة الأطفال، يقومون فيه بالمهام الاعتيادية التي تدعم نموهم، من شأنه أن يصون صحتهم النفسية. لذلك، كان الهدف الرئيسي الذي يتوخاه المركز هو توفير المدرسة الجيدة والداعمة لأطفال اللاجئين، التي تساعدهم على التعلم والإنجاز الدراسي؛ فمواظبة الطفل على الذهاب إلى مدرسة عادية تعني احتفاظه بدوره الاجتماعي، أي دور التلميذ. وتقع على عاتق الأطفال، الذين يستمرون في الدراسة، كل الالتزامات والمهام والوظائف والمسؤوليات المعتادة المقترنة بدورهم كتلاميذ.

ويؤدي النجاح في المدرسة إلى تدعيم الاعتداد بالذات، وهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لقدرة الأطفال على مجابهة ما يعرض لهم في الحياة من مصاعب ومشكلات.

تأثير الأساليب النفسية الاجتماعية

مازالت هناك أسئلة كثيرة، تنتظر الإجابة حول تأثير البرامج النفسية الاجتماعية على الأطفال، الذين أضيروا بسبب الحرب، فضلاً عن الصعوبات التي تكتنف تقييم مثل هذه البرامج بصورة يُعتمد عليها. وحتى في حالة توفر الوقت والجهد والمال اللازم لقيام المشتغلين بالصحة النفسية بتقييم علمي في حالات الطوارئ، فسيبقى عدد كبير من القضايا بلا توضيح مرضٍ. والمشكلة المنهجية الرئيسية التي تواجه هذا النوع من التقييمات، هي عدم توفر مجموعات ضابطة أو مجموعات أخرى مناسبة تصلح لعقد المقارنات عند إجراء البحوث أثناء حالات الطوارئ. فمن غير الأخلاقي، بل ومن المستحيل عملياً، تشكيل مجموعات مقارنة لمجرد إجراء البحوث في حالات الطوارئ. ومن ضمن وسائل التقييم الممكنة عقد المقارنات بين أوضاع الصحة النفسية والوظائف الاجتماعية الخاصة بالأطفال اللاجئين الذين يخضعون للبرنامج المحلي، وتلك الخاصة بأطفال في مناطق لا يطبق فيها البرنامج، أو أطفال يعيشون في بلاد مختلفة تطبق برامج نفسية اجتماعية مختلفة. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الإطار الحياتي بأكمله يوثر على مشاعر الناس وسلوكهم وقدرتهم على مواجهة الصعاب والمشكلات التي تعترضهم، وهذه الأمور تختلف باختلاف المناطق والبلدان. ولا تجدي كثيراً مقارنة وضع الصحة النفسية قبل تطبيق العلاج وبعده بدورها، لأن الزمن خير علاج للعلل؛ إذ تتحسن الحالة النفسية والوظائف النفسية الاجتماعية لدى غالبية الأطفال، بدون اللجوء لوسائل العلاج النفسي الاجتماعي. وحتى في حالة تأكدنا من جدوى العلاج، يتعذر علينا أن نحدد على وجه اليقين طبيعة أهم عنصر أو نشاط مفيد في العلاج.

ويعتقد الكاتبان أن مهارات العلاج النفسي وغيرها من ضروب المعرفة المهنية لم تكن ذات أهمية كبيرة في عملنا مع اللاجئين بالمقارنة بفوائدها في ظروف العمل العادية. إذ إن تكوين علاقة طيبة مع اللاجئين وإشعارهم بالاهتمام بهم والحرص على تلبية احتياجاتهم المادية الأساسية يقوم بدور أكثر أهمية من دور العلاج النفسي المتخصص مع هذا النوع من الحالات. فمساندة المدرسين البوسنيين، مثلاً، كانت أهم عنصر في برامجنا، ولكن معظم أساليب المساعدة لم يكن ينطبق عليها مسمى العلاج النفسي. وكانت المعونة المادية جزءاً من هذه المساندة، مثل جمع التبرعات لتنظيم رحلة لطلاب إحدى المدارس البوسنية، وبذلك حافظنا على تقليد كان متبعاً عند نهاية الفصل الدراسي؛ أو العثور على سماعة لطفل يعاني من ضعف السمع حتى يتمكن من متابعة المدرس في الفصل مثل سائر زملائه.

وفي كثير من الأحيان، كان لألقابنا ومراكزنا المهنية وزن اجتماعي كبير عند مطالبتنا بتحسين أوضاع حياة الأطفال اللاجئين اليومية وإعادتها إلى حالتها الطبيعية. فإدراك أهمية الدور الذي تلعبه المدرسة الجيدة في تحسين نوعية حياة الأطفال لا يحتاج إلى طبيب نفسي أو متخصص في علم النفس. ومع ذلك، أثبتت التجربة السلوفينية أن المشاريع الرامية إلى رفع مستوى المدرسة من الناحية النفسية الاجتماعية تكون أدنى للقبول عندما يكون مقترحوها من العاملين في مجال الصحة النفسية، نظراً لما لآرائهم المهنية من وزن في هذا الصدد.

مقارنة عمليات الشفاء الطبيعي بالعلاج الطبي

يميل العاملون في مهنة الصحة النفسية إلى التأكيد

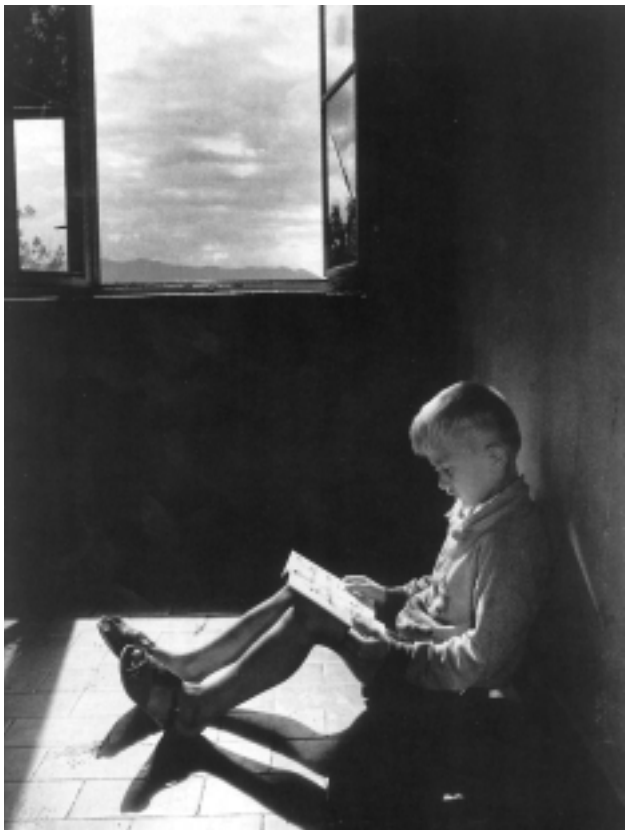

تصوير: Joze Suhadolnik

على أهمية دورهم في مواقف الصراع المسلح وفي حياة اللاجئين؛ كما ينزعون إلى المبالغة في تقدير تأثير أساليبهم العلاجية. وكثيراً ما ننسى أن الملايين قد اجتازوا تجارب الحروب من الناحية النفسية دون الاستعانة بأي نوع من المساعدة العلاجية؛ كما إن عدداً كبيراً من مكونات أساليب العلاج النفسي المختلفة موجودة وتستخدم في حياتنا اليومية العادية. وعلينا أن نسأل أنفسنا: أي العناصر في هذه الأساليب العلاجية لا يمكن الحصول عليها إلا عن طريق الممارسين المهنيين في مجال الصحة النفسية، ومن ثم لا يمكن الاستعاضة عنه بأشكال التفاعل الاجتماعي العادية.

فبعض المقومات الأساسية التي يقوم عليها العلاج النفسي يمكن أن يقدمها أشخاص يشكلون جزءاً من شبكة المساندة الاجتماعية الطبيعية للطفل؛ ومن بين هذه المقومات: توفير مناخ آمن يشجع الطفل على الكلام عن الصدمات التي مر بها، وإتاحة الفرصة للطفل للحديث عن تجاربه مع غيره، وتمكينه من الشعور بأن ردود فعله طبيعية يشاركه فيها أقرانه بنفس الصورة، ومساعدة الطفل على تنمية الشعور بالأمان وتعزيز اعتداده بذاته. ففي إطار الجماعات الاجتماعية العادية يتآسى الناس ويساند بعضهم البعض في المحن والشدائد، ومن خلال مناقشاتهم يعرضون للمحن التي مروا بها، ويصحح بعضهم ما لدى البعض الآخر من أخطاء في المفاهيم والتصورات بشأن المحن والخطوات التي تعرضوا لها. وفي الكوارث والخطوب التي تلم بعدد كبير من الناس، مثل الحروب، لا يحتاج الناس إلى متخصصين في علم النفس ليعلموا منهم أن ردود فعلهم لما لحق بهم من فواجع وصدمات هي استجابات طبيعية يشاركهم فيها من مروا بنفس الأهوال.

ويفترض المتخصصون في طب النفس أن العلاج يعطي معنى للصدمات التي يمر بها المرء، فيسهل بالتالي عليه استيعابها في سياق حياته. وكلا العمليتين – التعرض للصدمات واستيعابها – جزء من الطبيعة البشرية في رأينا، ويحدثان في كل الأحوال. فالمعاني والنماذج التفسيرية تتكون وتنتشر بسرعة في حالة وقوع الكوارث؛ كما توجد نماذج تفسيرية موازية كثيرة، وبوسع كل شخص أن يتكيف وأن يتوسع في المعاني وفق احتياجاته وخبراته. والنماذج التفسيرية تمثل جانباً من الثقافة، والطابع الوطني، والمعتقدات، والتاريخ الوطني. فالأطفال البوسنيون ينظرون إلى الحرب من منظور لاشخصي خاص بهم؛ ويبدو أنهم يعدُّون الحرب أحياناً كارثة طبيعية أفرزها تآلف مؤسف ذو طابع خاص، من القوى التي تستثير العنف. وكثيراً ما يتحدث أهل البوسنة عن الحرب بنفس الصورة المتجردة كما لو كانوا يتحدثون عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والزلازل.

كما أننا ـ المتخصصين في الصحة النفسية ـ أحياناً ما ننسى أن الكثيرين لديهم القدرة على تسجيل وإدراك واستيعاب العمليات النفسية والتفاعلات النفسية الاجتماعية، مثلما نفعل تماماً؛ بل إن وصفهم وتفسيراتهم كثيراً ما تكون أكثر وضوحاً ودقة وثراءً من الأوصاف التي تستند إلى اللغة العلمية الجافة التي يستعملها المتخصصون. لقد أدهشتنا، في مرات كثيرة، قدرة اللاجئين ممن ليس لهم حظ كبير من التعليم على الإدراك

> «لسنا مجانين، وليس ما نشعر به أمراً غير طبيعي، فالوضع في حد ذاته مختل وغير طبيعي، وتفاعلنا معه إنساني وطبيعي».

والاستيعاب والتعبير.

وعندما عرضنا المساعدة النفسية على فلاحين شبه أميين، وكان ردهم المهذب: "لسنا مجانين، وليس ما نشعر به أمراً غير طبيعي، فالوضع في حد ذاته مختل وغير طبيعي، وتفاعلنا معه إنساني وطبيعي". إن قصائد كثيرة من التي ألفها الأطفال والبالغون البوسنيون تصف حالتهم النفسية ببلاغة وأصالة، لا نعثر على نظير لها في مراجع الطب النفسي.

وكانت أبلغ ملاحظة سمعناها من غير متخصص حول الأطفال البوسنيين ما قاله مدرس بوسني لأخصائي نفسي محترف: "إن أطفالنا ليسوا مضطربين نفسياً، بل إن كل ما يشعرون به في داخل نفوسهم، هو الحزن العميق على خسائرهم ولوعتهم على وطنهم". ولم يكتشف المتخصصون في العلوم النفسية، إلا بعد بضع سنوات، أن الوظائف النفسية الخاصة بغالبية الأطفال اللاجئين من البوسنة على ما يرام، وأن الأعراض المرضية المدونة في مختلف القوائم التذكيرية نادرة بصورة تثير الدهشة. ومع ذلك، كان في نفوس هؤلاء الأطفال "شئ ما" يصعب الوصول إليه أو وصفه أو عرضه بمصطلحاتنا المهنية التقليدية، ونعني بذلك تحديداً مشاعر الحزن واللوعة الكامنة تحت السطح.

ملاحظات أخرى حول برامج خدمات الصحة النفسية

من ضمن المعايير التي نقيس بها مدى تأثير برامج خدمات الصحة النفسية عدد المستفيدين منها. وجدير بالذكر، أن الأطفال الذين تأثروا بظروف الحرب قلما يحظون بنوع أو آخر من العلاج النفسي، حتى في حالة توفر برامج من هذا النوع. ومع ذلك، يوجد عدد كبير من برامج الصحة النفسية باهظة التكاليف التي تعنى بعلاج الأطفال الذين يعانون من الصدمات والاضطرابات النفسية، ولكن نسبة هؤلاء الأطفال هزيلة من حيث إمكانية التعرف على العوامل التي أدت إلى إصاباتهم المرضية، ودون أن يكلف القائمون عليها أنفسهم مشقة السؤال عن عدد الأطفال الذين لن يتلقوا أي علاج. ومع تسليمنا بأن مجرد مساعدة طفل واحد فقط عمل جليل، فإن طريقة توزيع الموارد المتوفرة أيضاً قضية جديرة بالاهتمام؛ فما هو أسلم وأعدل وأوفر سبل إنفاق الأرصدة المتوافرة من أجل حماية صحة الأطفال النفسية ونموهم؟

يطرح متخصصو الصحة النفسية أحياناً نماذجهم الإكلينيكية التقليدية بأسلوب فج، ودون فهم كاف لسياق الموقف. ويميل مثل هؤلاء المتخصصين إلى عدم إبداء المرونة اللازمة للتوفيق بين نماذجهم ومفاهيمهم الإكلينيكية وبين المواقف الجديدة. وعندما يتضح لهم في النهاية فشل نماذجهم، يغادرون الساحة وقد استبد بهم الاستياء! وقد يعتنق بعض المتخصصين في الصحة النفسية مبادئ العمل الجماعي، فيغيرون لغتهم ويتشدقون بالبرامج التي تستهدف المجتمع المحلي والسكان، إلا أن تفكيرهم يظل منحصراً في العمليات النفسية الداخلية دون أخذ الإطار الاجتماعي الأشمل في اعتبارهم.

كما يتصف عدد لا يستهان به من المشتغلين بالصحة النفسية بعدم الاكتراث، فلا يشاركون بالمرة في مساعدة الأطفال اللاجئين الموجودين في بلادهم؛ إذ يبدو أن وجود آلاف أو عشرات آلاف الأطفال المصدومين لا يعني شيئاً بالنسبة لهم. وإذا نحينا قضية أخلاقيات المهنة جانباً، فلا نملك إلا أن نشعر بالدهشة عندما نجد طبيباً لا يبدي الاهتمام الواجب بدراسة ظاهرة تجري على مقربة منه في الوقت الذي يمكنه أن يتعلم فيه منها الكثير.

وفي بعض الحالات يقوم خبراء أجانب بتطبيق نتائج بحوث خاصة بالصدمات النفسية في أوقات السلم (مثل العنف في الشوارع، وحوادث المرور، والحوادث الأخرى) على اللاجئين الذين تأثروا بالحرب دون تدبر أو مراعاة لاختلاف الظروف. والتشخيص المعتمد لدى هؤلاء المتخصصين هو "اضطراب الانعصاب التالي للصدمة"؛ أما الآثار المترتبة على المواقف المعقدة التي تحدث صدمة نفسية للاجئين، أو الشقاء المزمن المرتبط باللجوء، فهذه الأمور لا تُفهم ولا تؤخذ في الحسبان عند إعداد برامج التدخل العلاجية.

وغالباً ما تحظى البرامج العلاجية النفسية الخاصة بالأطفال الذين تعرّضوا لصدمات نفسية بالأولوية في التمويل بصورة تفوق البرامج التي تستهدف السكان، والتي تسعى لمساعدة أعداد كبيرة من الأطفال عن طريق تحسين تعليمهم وطابع حياتهم النفسي والاجتماعي. ومن دواعي الأسف، أن

"المعاناة" في حد ذاتها، لا تبدو حجة كافية في أغلب الأحيان لحصول البرامج على التمويل المطلوب؛ إذ يحتاج جمع التبرعات إلى وجود تشخيصات طبية محددة لا تحتمل التأويل، وأكثر مثل هذه التشخيصات رواجاً وأشدها وقعاً على النفوس هو " اضطراب الانعصاب التالي للصدمة". وكان السؤال المطروح في أغلب الأحيان في يوغوسلافيا السابقة خلال أول سنتين من الحرب، هو: "كم عدد الأطفال المصابين باضطراب الانعصاب التالي للصدمة؟"، وليس "كم عدد الأطفال الذين يشعرون بالحزن، واليأس، والخديعة، والذل، والخوف؟". وقد ثبت لنا بالخبرة والممارسة أن بعض القائمين على البرامج اضطروا إلى تغيير أسماء برامجهم وأسموها برامج علاجية كي نحصل على التمويل المطلوب.

مقترحات نابعة من تجربتنا في سلوفينيا

- تأسيس برامج حماية الصحة النفسية الخاصة للأطفال الذين عانوا من الحرب على نماذج موجهة لخدمة السكان. كما ينبغي تدعيم هذا النوع من برامج المساعدات النفسية الاجتماعية معنوياً وتنظيمياً ومادياً بصورة كافية. وينبغي أن تصبح استراتيجية "الصحة من أجل الجميع" الذي نرفعه في منظمة الصحة العالمية هي الاستراتيجية الرائدة.
- أن يغلب على البرامج الطابع النفسي الاجتماعي العام، وأن تتسم بالشمول، إذ يتعذر عزلها عن البرامج الأخرى المتعلقة بتحسين نوعية حياة الأطفال وتحويلها نحو مسارها الطبيعي.
- أن تتخذ وظائف وأدوار العاملين بالصحة النفسية في هذا السياق أبعاداً اجتماعية ونفسية اجتماعية عريضة.
- أن تتصف الخدمات والبرامج الفعالة، التي تستهدف الأطفال اللاجئين ذوي الاحتياجات المتعددة بالصفات الآتية: الشمول، وسهولة الحصول عليها، والمرونة، وانسجامها مع سياق الموقف والمواءمة الثقافية، وتنفيذها بالتعاون مع الخدمات المنتظمة الموجودة في البلد المضيف.

والخلاصة، أن الأهداف الرئيسية لبرامج مساعدة الأطفال الذين تضرروا من الحرب ينبغي أن تشمل الآتي:

- تقليل معاناة الأطفال، وحمايتهم من التعرض للمزيد من الصدمات.
- دعم وتنمية أجهزة الحماية الطبيعية للأطفال.
- المساعدة على خلق بيئة تشجع الشفاء النفسي والنمو الطبيعي.
- وضع روتين يومي منظم، وإعادة الحياة اليومية إلى حالتها الطبيعية، مع تكليف الأطفال بمهام تساعد نموهم الطبيعي.
- دعم برامجهم التعليمية وإنجازاتهم الدراسية.
- تمكين الأطفال من إعادة تشكيل عالمهم الاجتماعي.
- زيادة قدرات الأطفال على المجابهة.
- توفير فرص المساعدة العلاجية لمن يعانون من اضطرابات شديدة من الأطفال.

أنيكا ميكوش كوس، طبيبة نفسية متقاعدة متخصصة في طب الأطفال النفسي، ومديرة مركز المساعدة النفسية الاجتماعية الخاص باللاجئين.

سانيا ديرفيشكاديتش يوفانوفيتش، طبيبة من سراييفو، عضو فريق الصحة النفسية المتنقل التابع لمركز المساعدات النفسية الاجتماعية الخاصة باللاجئين.

بالرغم من وصف هاتين الكاتبتين بأنهما مؤلفتا المقال، فإنهما لم تقوما في الواقع إلا بجمع أفكار وخبرات عشرين من العاملين بالصحة النفسية من السلوفينيين ومئات اللاجئين البوسنيين من المدرسين، والأطباء، والعاملين بالصحة النفسية. وهم أشخاص يتصفون بالحكمة بوجه عام، ويُعنون بمصلحة الأطفال الذين تضرروا من الحرب، ويعبرون عنها؛ بل والأهم من ذلك كله، يعملون من أجل مصلحتهم.

وقد اقتبس هذا المقال من مجموعة من الدراسات المنشورة في كتاب "They Talk We Listen" (هم يتكلمون ونحن نصغي)، الذي نشره مركز مساعدات النفسية الاجتماعية للاجئين التابع للمؤسسة السلوفينية، بلوبليانا في سنة ١٩٩٧. ويحتوي الكتاب على عرض جامع لوضع اللاجئين في سلوفينيا، وأنشطة المركز. ويمكن الحصول عليه من:

Slovene Philanthropy Levstikova 22,
1000 Ljubljana, Slovenia
الفاكس: 605 1212 61 33+
البريد الإلكتروني: anica.kos@guest.arnes.si

الهوامش

1. Soldnjak V (1998) 'Psychosocial functioning of refugee adolescents in Slovenia' in *Refugees in Slovenia*, University of Ljubljana, pp 85-104.

2. The Bosnian school in Slovenia is presented in: Mikus Kos A 'School as psychological protection of children' in *They Talk We Listen* (see above) pp 97-115.

UNHCR/R. Le Moyne

إدارة البرامج البيئية بالتعاون مع اللاجئين: التخلي عن المنهج الموحد؟

بقلم: غريج غريمسيش وماثيو أوين

لقد جرت العادة عند محاولة معالجة مشاكل البيئة في مخيمات اللاجئين أن يتم التركيز على أمرين: التشجيع على التشجير، وتوزيع مواقد تتميز بالنجاعة في استهلاك الوقود. والهدف من ذلك هو زيادة مخزون الخشب مع تقليل الطلب عليه. ومن السهل لغير المختصين القيام بهذين العملين فضلاً عن أنهما يحققان نتائج ظاهرة (ومن ثمة قابلة للتحديد الكمي) في وقت قصير: أي الأشجار والمواقد.

وقد أظهرت دراسة أجريت في غرب تنزانيا قلة فائدة هذه المناهج في حالة وفرة الموارد الطبيعية محلياً. فزراعة الأشجار ليس لها مردود بيئي ذو قيمة في هذه الحالة، فضلا عن أن انتشار المواقد لم يكن له تأثير كبير في الحد من الطلب على الخشب. أي أن النجاعة الاقتصادية لكلا النشاطين منخفضة. ولهذا فالدعوة لتطبيقهما بصورة شاملة أمر مشكوك في قيمته.

إلا أن توجهاً بديلاً يقترح إعداد الاستراتيجية البيئية على أساس دراسة كل حالة على حدة من حيث توافر الموارد الطبيعية الفعلية في المنطقة. فإذا كان المخيم في منطقة غنية بالموارد، فإن التوجه البيئي يقتضي رسم سياسات لحماية البيئة ودعمها وتنظيم استغلالها. أما إذا كان المخيم في منطقة فقيرة الموارد فيجب أن تركز البرامج على المساعدة والتعليم والدعم مع رفع الوعي البيئي لجماعات اللاجئين.

ويوجد حالياً ٢٣٥ ألف لاجئ من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية يقيمون في ثمانية مخيمات في منطقة كيغوما في غرب تنزانيا. وقد وصل أغلبهم من بلدان مزقها القتال في عام ١٩٩٦. وهم يمثلون الآن ٢٠ بالمائة من مجموع سكان المنطقة. وتقع المخيمات في شريط رفيع من الأرض ينتهي من الغرب بالحدود مع بوروندي ومن الشرق بمجموعة من المحميات الطبيعية.

ويقع اثنان من هذه المخيمات، وهما متابيلا ومويوفوسي، في مناطق تدهورت بيئياً بسبب ضغط السكان لمدة طويلة. أما المخيمات الستة الأخرى فموجودة في مناطق كانت في حالة عادية نسبياً قبل وصول اللاجئين. ومن بين هذه مخيما نْدوتا ومتنديلي اللذان يقعان في مناطق غابات "ميومبو" الكثيفة قرب محمية بويونغو للغابات ومحمية مويوفوسي للحيوانات. وهما يعطيان صورة متميزة بيئياً عن المخيمات الموجودة في مواقع متدهورة.

وقد أجريت عملية تجميع معلومات بيئية بناء على طلب من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومنظمة "كير" وسفارة هولندا، مما يسَّر عمل المقارنة بين مخيمي ندوتا/متنديلي الغنيين بالموارد، ومخيمي متابيلا/مويوفوسي الموجودين في منطقة فقيرة الموارد. وهذه الورقة تستند إلى نتائج هذه الدراسات وبصفة خاصة إلى المسوح التي أجرتها "كير" في الفترة بين سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ ومارس/آذار ١٩٩٨.

وتعالج الورقة القضايا المتصلة بالمنهج الفني الذي اتبعه البرنامج البيئي للاجئين في كيغوما، ولكنها لا تتوخى المقارنة بين مزايا نظم التنفيذ المختلفة ولا الهياكل المؤسسية ولا أساليب المشاركة. ومع ذلك فمن الضروري ألا نتجاهل أهمية التعرف على المؤسسات المحلية وتلك الخاصة بمجتمعات اللاجئين والتعاون معها لتهيئة الأوضاع الكفيلة بحسن إدارة البيئة على نحو مستدام.

منطقتا ندوتا ومتنديلي

يقيم في مخيمي ندوتا ومتنديلي معاً حوالي ٦٠ ألف لاجئ من بوروندي. وقد أقيم المخيمان في غابات "ميومبو" غير المأهولة. وكان الفلاحون التنزانيون، قبل توطينهم في القرى التي أنشأتها لهم الحكومة في السبعينات، يطهرون مساحات متفرقة من هذه الغابات لاستغلالها في الزراعة، ثم يهجرونها ليطهروا مساحات أخرى بعد أن تقل خصوبتها (أسلوب الزراعة المتنقلة). ولكنها تركت لحالها منذ ذلك الوقت، أي أنها منحت فترة تزيد عن ٢٥ عاماً لاستعادة عافيتها. ولذلك فهذه الغابات تنتج محصولاً من الأخشاب القابلة للاستخدام يصل إلى ١٢٠ طناً للهكتار، وهو محصول استثنائي.

ويقع مخيم متنديلي على حدود محمية بويونغو الغابية التي تشكل خط دفاع فاصل عن محمية مويوفوسي للحيوانات التي تبعد عنها بثلاثة كيلومترات شرقاً. أما مخيم ندوتا فيقع على بعد ٤ كيلومترات عن محمية مويوفوسب.

والمحميتان لهما أهمية بيئية واقتصادية، إذ يُعتقد أن النظام الإيكولوجي الذي يغطي ٢٠ ألف كيلومتر مربع في ميوفوسي يضم ٢٠٪ من طيور أبو مركوب في العالم (وهو مسجل ضمن قائمة الطيور المهددة بالانقراض في قوائم الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة). وفضلاً

تصوير: Greg Grimsich

موقع مخيم متنديلي قبل أن ينزل به اللاجئون مباشرة

عن ذلك، فهي أحد المواطن القليلة المحمية لغزال سيتاتونغا، كما أنها تعتبر معبراً هاماً للثدييات الضخمة كالفيل. وهي تدر دخلاً سنوياً لحكومة تنزانيا من حقوق الصيد قدره ١٧٠ ألف دولار أمريكي.

أما محمية بويونغو الغابية فتعمل كحزام واق للمحمية الحيوانية بمنعها السكان المحليين من التوسع في الزراعة شرقاً، كما تمنع الصيد غير القانوني للحيوانات والقطع غير القانوني للأخشاب. وهي تحقق للحكومة كذلك دخلا سنوياً قدره ٢٠ ألف دولار مقابل جمع الخشب والعسل وشمع النحل.

وقد أدى وجود هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين إلى ظهور تهديدات مختلفة لهذه الموارد الطبيعية، فالزراعة تنتشر بسرعة حول المخيمات مما يخفف غطاء الغابات ويحول الأجزاء الحساسة الملاصقة للمحمية إلى أراض زراعية. كما أن الزراعة على طول المجاري المائية تقلل موارد الماء في الأجزاء الدنيا وتهدد بانجراف التربة. وتستخدم العمالة الرخيصة من اللاجئين في عمليات غير قانونية لقطع الأخشاب وتصنيع الفحم النباتي مما يؤدي إلى قطع المزيد من الأشجار ذات القيمة العالية بيئياً واقتصادياً. وتهدد أنشطة الصيد غير القانوني لحيوانات اللحوم لبيعها في أسواق اللاجئين الحياة البرية في المحمية إلى عمق ٣٠ كيلومتراً.

منطقتا متابيلا ومويوفوسي

متابيلا ومويوفوسي مخيمان متجاوران يضمان ٨٤ ألف لاجئ بوروندي، ويبعدان ١٢ كيلومتراً عن أقرب محمية غابية، وأكثر من ٤٠ كيلومتراً عن محمية مويوفوسي للحيوانات. والوضع البيئي هنا مختلف جداً.

وتوجد ثلاثة مجتمعات محلية تنزانية على بعد خمسة كيلومترات من المخيمين مجموع سكانها ٢٢ ألف نسمة. وقد استغلت هذه الجماعات هذه المنطقة لعدة عقود لأغراض الرعي والزراعة وجمع منتجات الأخشاب. ولذلك فالمنطقة تتميز بوجود مساحات كبيرة أخليت من الأشجار تقطعها هنا وهناك بقايا الغابات التي كانت تكسوها ذات يوم وأراض تزرع بنظام دوري. وفي حين أن بعض أراضي قاع الوادي تتصف بشيء من الخصوبة، فإن المنطقة بصفة عامة فقيرة الموارد الاقتصادية والبيئية. وقد فقدت الغابات أغلب أشجارها الكبيرة ذات القيمة الاقتصادية، في حين انتقلت الحيوانات منذ زمن شرقاً إلى مناطق أبعد وأكثر أمناً.

البرامج البيئية

يجري النشاط البيئي في مخيمات كيغوما بمعرفة هيئتي خدمات اللاجئين وإدارة المخيمات وبتنسيق وتمويل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بينما توفر منظمة "كير" المساعدة الفنية اللازمة. ويفترض أن تعمل كل الوكالات بالتعاون مع موظفي الموارد الطبيعية لحكومة تنزانيا ومساعديهم في المناطق المحلية. ولم تعط صلاحيات إدارية للهيئات المحلية للجماعات بسبب عدم وجود مثل هذه الهيئات أو لعدم كفاءتها.

وكان التوجه البيئي للوكالات وهيئات الحكم المحلي في المخيمات الأربعة المذكورة متشابهاً، وكانت عناصره الأساسية هي: تشجيع أسر اللاجئين على زرع الأشجار، وتوزيع أدوات محسنة للطهي، وحماية الأشجار الموجودة.

غرس الأشجار: يقوم الجزء الخاص بزرع الأشجار على إيجاد مشاتل في كل مخيم تديرها إدارة المخيم باستخدام لاجئين وعمال محليين لتجهيز شتلات الأشجار. وهي تمثل خليطاً من أشجار الغابات الطبيعية والمزروعة، ويغلب عليها أشجار الكافور، والجازورينا، والصنوبر، واللوكاينا، والجريفيليا، والبابايا وزهرة الآلام. وتوزع جميع الشتلات مجاناً على عائلات اللاجئين لزرعها في حدائقهم أو في الأرض المزروعة حول المخيمات.

المواقد: نشر استخدام المواقد المحسنة المصنوعة من خليط من الصلصال والرماد والتبن في المخيمات عن طريق برنامج للتدريب والتوعية، ويشمل البرنامج إدخال التحسينات في أساليب الطهي لتوفير الطاقة مثل تغطية أواني الطهي، ونقع الفول قبل طهيه وجرش الذرة قبل الطهي.

حماية الأشجار: تتولى شبكة مؤلفة من حوالي ٣٠ من حراس الغابات في كل مخيم توجيه اللاجئين إلى أماكن محددة في الغابات لجمع خشب الوقود وجذوع الأشجار التي تستخدم في بناء المساكن، مع بذل الجهد لحماية الأشجار الباقية قرب المخيمات ورعاية جذوعها بعد قطعها لكي تنمو من جديد.

أثر البرامج البيئية

تتفاوت فاعلية البرامج البيئية من مخيم لآخر، فقد كانت البرامج البيئية أكثر نجاحاً في متابيلا ومويوفوسي (في المناطق المتدهورة) عنها في ندوتا ومتنديلي. وقد يبدو هذا غريباً. فالمنتظر أن تكون برامج حماية البيئة أقل نجاحاً في منع مزيد من التدهور عنها في مناطق لم تتدهور كثيراً تحت تأثير الضغط الإنساني، ولكن ما حدث هو العكس.

غرس الأشجار

كان برنامج غرس الأشجار أسهل نسبياً في تنفيذه ومتابعته في المخيمات الأربعة، فالمشاتل تنتج الشتلات التي توزع على اللاجئين، أي أننا نستطيع قياس كل جانب من جوانبه كمياً. وهذا شئ مرغوب فيه في برنامج قصير المدى ذي توجه للمساعدة العاجلة. أما تحقيق تحسينات بيئية حقيقية فأمر أصعب في تقييمه.

وقد أبدى اللاجئون بوجه عام في المخيمات القائمة وسط الأراضي المتدهورة (متابيلا ومويوفوسي) استعداداً لغرس ورعاية الشتلات التي وزعت عليهم. وكان معدل النجاح في غرس تلك الأشجار ونموها والمشاركة الجماعية في زراعتها ورعايتها هناك يفوق المناطق الأخرى. وتغرس الأشجار إلى جانب المحاصيل البستانية في الحدائق الخاصة، وقد اشترك الناس في زراعة بذور السيسبان بأنفسهم. والحاجة واضحة إلى زرع ما يحتاجون إليه مباشرة أو

تصوير: Greg Grimsich

مخيم متابيلا

ما يمكنهم بيعه مثل خشب الوقود، والدعائم الخشبية والفاكهة.

وفى المخيمات الواقعة في مناطق الغابات كان معدل بقاء الشتلات المزروعة والمشاركة في الاهتمام برعايتها أقل، وأثيرت أسئلة هامة حول ملكية الأشجار ومسؤولية الحماية والحق في جمع الأخشاب. وعلاوةً على ذلك، هناك شكوك مثارة حول غرس أنواع مستوردة من الأشجار ذات الفوائد الاقتصادية في الغابات المحلية وأثر ذلك على الأجيال اللاحقة من الأشجار واختلاط أنواعها. وأهم الأخطار التي قد تتعرض لها هذه الأشجار الأجنبية هو الحريق في حالة عودة اللاجئين إلى ديارهم أو إعادة توطينهم.

إن تطبيق توجه موحد لموضوع الغابات في مخيمات ذات طبيعة مختلفة بشكل واضح قد حقق نتائج متباينة تماماً.

تصوير: Greg Grimsich

نشر المواقد المحسنة

أدت الجهود الرامية لرفع كفاءة استخدام الطاقة إلى رفع معدلات استخدام المواقد المحسنة في كل المخيمات. وحصل على هذه المواقد ٧١٪ من العائلات في مخيمي ندوتا ومتنديلي، و٧٥٪ من العائلات في متابيلا ومويوسوفي. ولكن هذه الإحصاءات لا تعطي إلا مقارنة سطحية للأرقام، مثلها في ذلك مثل أرقام غرس الأشجار. فمجرد حصر عدد المواقد لا يعطي صورة حقيقية عن مقدار ما تحقق فعلاً في مجال كفاءة استخدام الطاقة والفوائد للبيئة التي تحققت من ذلك.

وهنا نلاحظ أن الموقد المحسن قد لا يحقق وفراً في الطاقة إن كانت الظروف التي يعمل فيها لا تساعد على ذلك. وهكذا ففي متابيلا ومويوفوسي، حيث خشب الوقود شحيح نسبياً، خفض اللاجئون استهلاكهم من خشب الوقود إلى ١.٨ كيلوغرامات للفرد في اليوم، في حين ارتفع هذا المتوسط في مخيمي ندوتا ومتنديلي اللذين يقعان في منطقة غابات إلى معدل رهيب، وهو ٤.٣ كيلوغرامات للفرد في اليوم.

وهكذا يتضح أن مجرد الحث على استخدام المواقد المحسنة كان تأثيره على كفاءة استخدام الطاقة أقل بكثير من أثر توافر خشب الوقود. فرغم أن أكثر من ٧٠٪ من العائلات قد بنت المواقد المحسنة، فإن الأسر في المناطق الغنية بالموارد تستهلك ١٤٠٪ أكثر من خشب الوقود. لقد لعب اختيار موقع المخيمات الدور الأساسي في معدل استهلاك الوقود ولم تؤد حملات الدعوة لبناء المواقد المحسنة إلا إلى أثر طفيف على معدل استهلاك الطاقة باستثناء إتاحتها الفرصة لتوفير الطاقة لمن أراد ذلك من اللاجئين.

حماية الأشجار

لقد كانت أنشطة الحماية، على أهميتها، أقل وضوحا نسبياً من أنشطة غرس الأشجار وبناء المواقد. وأحد أسباب ذلك هو أن أنشطة الحماية لا تنتج موارد جديدة، وإنما تؤخر فقط عملية قطع الأشجار، أي أن أثرها هو مجرد تقليل الأضرار الناشئة عن وجود اللاجئين. وهذه الأنشطة أقل ظهوراً وأصعب كثيراً في التقييم من بناء المواقد وغرس الشتلات. وقد كان دور حراس الغابات في ندوتا ومتنديلي حاسماً في حماية الأشجار داخل المخيمات وخارجها، أما في متابيلا ومويوفوسي فقد كان دورهم هو تسهيل وصول اللاجئين إلى موارد خشب الوقود ودعائم البناء في الأماكن البعيدة لترشيد استهلاك أشجار الغابات. وعدد حراس الغابات متساو في جميع المخيمات ولا علاقة له بقيمة الموارد المطلوب المحافظة عليها.

الخلاصة

لقد كانت البرامج البيئية في مخيمات كيغوما متشابهة إلى حد لافت للنظر، فقد اتبعت نموذجاً موحداً ركز أساساً على غرس الأشجار وبناء المواقد وحماية الأشجار دون أن يأخذ في الاعتبار الظروف البيئية المحلية التي قد تؤدي إلى تغيير الأولويات، والنتيجة هي استخدام الموارد بشكل قليل النجاعة مثل غرس الأشجار في مناطق غابات أو الدعوة لبناء المواقد المحسنة في مناطق وفيرة الوقود حيث لا يتوفر الدافع لتوفير خشب الوقود، والسير في اتجاه موحد للتوفير في الموارد في مخيمات تتفاوت فيها قيمة الموارد بشكل كبير.

هل من بديل للأشجار والمواقد؟

توحي الدراسة التي أجريت في كيغوما بأن من المفيد إعادة النظر في اتجاهات البرامج البيئية بحيث تبحث الموارد البيئية في كل مخيم على حدة من حيث متطلبات العرض والطلب والحماية على نحو يحقق الأهداف البيئية، ومن شأن هذا الحد من إهدار الموارد المالية والتصدي على نحو فعال للمخاطر التي تهدد البيئة.

وبصفة عامة، يمكن التفرقة بين المخيمات ذات الموارد الطبيعية الوفيرة وتلك التي ليس لديها إلا موارد محدودة. ويجب أن يكون الاتجاه إلى وضع البرامج لكل من هذين النوعين مختلفاً نظرياً وعملياً.

المخيمات ذات الموارد الطبيعية المتوفرة

عندما تكون الموارد الطبيعية متوفرة، فإن الدعوة إلى غرس الأشجار وبناء المواقد المحسنة لا تجد استجابة كافية، فاللاجئون لا يبدون اهتماماً بالمحافظة على الموارد أو تعويض المستهلك منها عندما يرون أنها متوفرة بكميات كبيرة أو يمكن تجديدها. ولم تحقق برامج التدريب والتعليم أي نجاح في دفع اللاجئين إلى التحسب في استخدام الموارد الوفيرة المتاحة أمامهم بلا ثمن.

وفى ظل هذه الظروف، يصبح الخيار الأساسي المتاح هو تعزيز الحماية وتنظيم أساليب استغلال الموارد. ويجب وضع قيود واضحة على استخدام الموارد المتوفرة بطبيعتها. وقد يقتضي هذا إنشاء قوات لحراسة الغابات مع مساعدة الحكومات والهيئات المحلية على تطبيق اللوائح التي تحد من قطع الأشجار وصناعة الفحم النباتي والصيد غير القانوني، مع التركيز على الإشراف على استخدام اللاجئين للموارد المتاحة وتنظيم ذلك، وهذا سيؤدي بهم بالضرورة إلى استخدام هذه الموارد بنجاعة والاعتناء بها.

المخيمات ذات الموارد الطبيعية المحدودة

أما في حالة المخيمات التي تفتقر المنطقة المحيطة بها إلى الموارد الطبيعية، فيجب أن تتجه البرامج البيئية اتجاهاً مختلفاً تماماً، إذ يجب تمكين اللاجئين من الانتفاع بالموارد المحدودة بشكل يضمن لها الاستدامة. فالسماح بقطع الأخشاب تحت الإشراف في مساحات محددة بعناية سيساعد على تغطية الاحتياجات المنزلية بطريقة تحافظ على البيئة. ويمكن أن تساعد برامج التوعية البيئية على تعريف اللاجئين بأساليب توفير الطاقة، مع التركيز على نجاعة استخدامهم للموارد الشحيحة وتجديدها.

النتيجة

من المحبذ أن تتخلى البرامج البيئية عن الأهداف التقليدية مثل غرس الأشجار وبناء المواقد المحسنة، فرغم سهولة رصد مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف بشكل ملموس، فإنها لن تحقق فوائد حقيقية عندما تكون الموارد متوفرة قرب المخيم. ويجب أن تتحلى البرامج البيئية بالمرونة وأن ترتبط بالظروف المحلية وأن تتسم ببعد النظر في دراسة كل موقع من مواقع اللاجئين على حدة، أما سياسات المنهج الإقليمي الموحد، فغير مفيدة في هذا المجال.

غريج غريمسيش هو المدير السابق "لمشروع الإدارة البيئية في كيغوما" التابع لمنظمة كير الدولية.
وعنوانه: *grimsich@lmi.net*

وماثيو أوين هو استشارى حر مقره في نيروبي
وعنوانه: *owen@AfricaOnline.co.ke*

بين مفهوم اللجوء والنقاش حول النازحين داخل أوطانهم - قضايا خلافية

بقلم: مايكل باروتشيسكي

إن النقاش الدائر حالياً حول قضية النازحين داخل أوطانهم لا بد أن يثير قلق حماة اللاجئين الذين نذروا أنفسهم لتعزيز الحق في اللجوء وتبديد مشاعر الخوف من الغرباء التي حدت من إمكانيات اللجوء في البلدان المضيفة.

بات من المألوف القول بأن تركيز الاهتمام على أوضاع اللاجئين وحدها ينطوي على تجاهل لواقع الهجرة القسرية، ويمثل نظرة قاصرة إلى مشكلة النزوح.

ولئن كان سعينا للوصول إلى منهج شامل لمعالجة الأزمات الإنسانية أمراً مفهوماً، فإنه لا ينبغي تجاهل أهمية وخصوصية المشاكل التي يشملها تعبير "اللاجئ" كما تحدده الصكوك القانونية الدولية. فحماية اللاجئين تثير قضايا متميزة تماماً عن تلك المتعلقة بالنازحين داخل أوطانهم وبقوانين حقوق الإنسان عامة. وهناك رغبة طبيعية لدى دعاة حقوق الإنسان في توسيع مظلة الحماية. ولكن المفارقة هنا هي أن توسيع نطاق الحماية قد يؤدي إلى نتائج عكسية أحياناً. ويحاول هذا المقال إثبات أن التوسع في نظام اللجوء ليشمل النزوح الداخلي يضر بالفعل بفكرة الملاذ الآمن، وهي أساس فكرة اللجوء.

إن النظرة الكلية التي بدأ البعض (مثل مسؤولي الإغاثة أو أساتذة الجامعات) يركز عليها مؤخراً إنما تنبع من التشابه الظاهري بين مأساة النازحين داخل أوطانهم واللاجئين (أي النازحين في الخارج). أما الاهتمام الجديد بقضايا النازحين داخل أوطانهم الذي أخذت بعض الجهات الأخرى (مثل حكومات الشمال المانحة) تبديه فهو وليد إحجام السكان في البلدان المضيفة عن الاتصال باللاجئين والرغبة في معالجة مشكلة الهجرة القسرية بأسلوب الاحتواء. والقاسم المشترك بين الاتجاهين هو فتور الاهتمام بتعزيز الحق في اللجوء وتبديد مشاعر الخوف من الأجانب، وهو المسعى المميز لميدان التعامل مع اللاجئين. ونحن، على النقيض مما يتطلع إليه المدافعون عن حقوق النازحين داخل أوطانهم، نرى أن من الضروري التفرقة بوضوح بين "نظام اللجوء" وحالات النزوح الداخلي.

لماذا نفرق في التعريف بين "اللاجئين" و"النازحين داخل أوطانهم"؟

كثيراً ما يكون الإحساس بضيق تعريف "اللاجئ" واستبعاده للكثيرين من ضحايا النزوح الداخلي من برامج المساعدة مع استحقاقهم الظاهر لها مدعاة للقلق بشأن الاستجابات الإنسانية لمحنة النازحين داخل أوطانهم. ولكن يبدو أن السبب في تأسيس فئة مميزة باسم "اللاجئين" خافٍ عن أعين الكثيرين، وأن من يجهلون حقيقته في تزايد. وتحديد الفئات في حد ذاته قد يكون بلا معنى (وحتى سلبياً من حيث أن المسميات قد تضيق نطاق المجموعة أو تخفي حقيقة التنوع القائم داخل المجموعة الواحدة)، ولكن الحقوق المرتبطة بها هي التي تعطيها مغزاها الخاص. إن الغرض من وضع التعريفات قانوني بالدرجة الأولى. فعلى سبيل المثال اتفق الرأي على أن أية جماعة من الأفراد تخشى من الاضطهاد بسبب وضعها

المدني أو السياسي وتهرب من وطنها يجب اعتبارها من اللاجئين وتمنح مجموعة محددة من الحقوق تميزها عن الأجانب الآخرين.

أما علماء الاجتماع الذين يرون أن حقيقة النزوح عن الديار واحدة، سواء أكانت فراراً إلى الخارج أم التماساً لملاذ آمن في بقعة أخرى داخل الوطن، فهم ينسون فرقا جوهرياً بين مأزقي هاتين الجماعتين اللتين تركتا ديارهما هرباً من انتهاكات حقوق الإنسان. فوضع اللاجئ في القانون الدولي مختلف اختلافاً جذرياً عن النازح داخل وطنه. ويترتب على هذه الحقيقة البسيطة أن قدرة المجتمع الدولي على الوصول إلى النازحين داخل أوطانهم لإغاثتهم يمكن أن تغدو محدودة على عكس الحال مع اللاجئين.

إن محنة التشرد لم تكن هي المسوغ الذي جعل المجتمع الدولي يضيف على مر التاريخ إلى قائمة حقوق الإنسان حقوقاً خاصة باللاجئين، بل إن السبب في ذلك هو أن اللاجئ شخص أجنبي عن المجتمع الذي يفر إليه من الاضطهاد، وهذه الحقيقة هي التي يعالجها قانون اللاجئين الدولي. وفي ظل هذه الرؤية، فإن من يطالبون بالتقريب بين فئتي اللاجئين والنازحين داخل أوطانهم ينسون حقيقة مهمة: وهي أن الحقوق التي تمنح للاجئين تصبح بلا معنى للنازحين الذين لم يغادروا وطنهم الأصلي، إذ أن الغرض منها هو أن تمنح المرء حقوقاً اجتماعية اقتصادية أساسية تسمح له بالعيش في بلد لا يتمتع بحقوق المواطنة فيه، وهذه الحقوق تصبح من قبيل التزيد إذا أعطيت لمواطنين لم يغادروا دولهم الأصلية، فإذا كانت حكومة ما مسؤولة عن تشريد مواطنيها في المحل الأول، فهل يكون من المجدي مطالبتها بأن تمنح هؤلاء المواطنين حقوقاً جزئية في العمل أو تتيح لهم إمكانية الحصول على بعض أنواع المعونات المادية؟

كذلك يتمتع اللاجئون بالمبدأ الأساسي وهو «عدم الرد» الذي يعني ألا يعادوا إلى حدود بلد يخشون من الاضطهاد فيه. فهل سيطلب المجتمع الدولي من الدول ألا ترسل رعاياها النازحين داخل أوطانهم إلى حدود خطرة؟ ومع ذلك فقد شجع النقاش حول النازحين داخل أوطانهم هذا الاسترسال في عمل المقارنات. فعلى سبيل المثال مازال الباحثون في مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحاولون تأسيس مبدأ «عدم الرد» الداخلي. وهذا أمر يثير العجب. فهل من المعقول أن يفرض على دولة ما واجب جديد بعدم إرسال مواطنيها إلى أجزاء خطرة من إقليمها إذا كانت هذه الدولة مسؤولة عن إهمال حقوق الإنسان للدرجة التي جعلت مواطنيها ينزحون من ديارهم؟ لقد انتهكت حقوق الإنسان المنصوص عليها بالفعل، فما الفائدة من تكرار نفس الحقوق؟ إن لدينا في الوقت الحالي الكثير من حقوق الإنسان المقننة، وزيادتها ربما تقلل من قوة إقناعها وتضعف مصداقيتها. فالقضية الأساسية التي كانت دائماً وراء المشكلة والتي يجب بحثها هي قضية فرض احترام حقوق الإنسان، وذلك إذا كنا جادين في إزالة "الأسباب الجذرية" لقضية النزوح الداخلي.

وهكذا ففكرة التوسع في تعريف اللاجئ ليشمل النازحين داخل أوطانهم فكرة لا معنى لها لأن تعبير "اللاجئ" وضع لمواجهة حالة خاصة، وهي أن يكون الشخص أجنبياً في بلد مضيف. ولا يوجد في اتفاقية جنيف لسنة ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين حق واحد يمكن تطبيقه بصورة منطقية على المشردين الذين لم يغادروا بلادهم.

> بمجرد التطرق إلى الخصائص المميزة الكامنة وراء جوانب التشابه الظاهري يتبين أن توسيع مظلة نظام اللجوء لتضم النازحين داخل أوطانهم ليس أمراً بالبداهة المفترضة ...

فالاتفاقية بكاملها مبنية على فكرة هروب الشخص من بلاده. وهذا هو الوضع أو الحالة التي تعالجها الاتفاقية، وليس التشرد أو مجرد انتهاك حقوق الإنسان، أي أن يكون الشخص مشرداً خارج وطنه ومحروماً من الحماية الرسمية التي ترتبط بكون الشخص مواطناً لدولة ما. وحيث أن الشخص لا يتمتع في هذه الحالة بالحقوق التي يتمتع بها عادة مواطنو الدولة المضيفة، كان من الضروري منحهم نوعاً من الحماية الدولية، أي أن المجتمع الدولي قرر أن الدولة المضيفة لا تستطيع أن تعامل هذه المجموعة من الأجانب كما لو كانوا مجرد سياح أو زوار لا يتمتعون إلا بالحد الأدنى من الحقوق في المجتمع المحلي.

وهذا هو المقصود تاريخياً بعبارة "الحماية الدولية" في إطار اللجوء. ولو دققنا في المقصود بهذه العبارة في الوثائق الدولية الخاصة باللاجئين في العشرينيات، لوجدنا أنها تعني الحماية القانونية، وبصفة خاصة الحماية القانونية التي تسمح لأجنبي في حالة عوز أن يعيش في البلد المضيف لحين إيجاد حل دائم لمشكلته. إنها لا تعني حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات حتى لا يضطر المرء للفرار من دياره أصلا. فتلك مشكلة مختلفة تماماً. وإذا أطلقنا على ذلك لفظ "الحماية"، فلا بد من التسليم بأن المقصود هنا هو حماية حقوق الإنسان في سياق محدد.

إن توسيع مظلة نظام اللجوء لتضم النازحين داخل أوطانهم ليس أمرا بالبداهة المفترضة. ويتبين ذلك بمجرد أن نتطرق إلى السمات المميزة الكامنة وراء جوانب التشابه الظاهري الذي يجعلنا نحسب أن النزوح أمر واحد، سواء أكان عبر الحدود أم داخلها. والواقع أن الفارق بينهما كبير تبعاً لنجاح المرء في عبور الحدود أو بقائه داخل وطنه.

أفلا تتأثر الحقوق فعلا بالحدود؟

لقد شاع استخدام العبارة "الحقوق لا حدود لها" في الحديث عن الهجرة القسرية. وهي مقولة مفهومة إذا كان القصد منها تأييد الدعوة إلى تجاوز النظام الدولي القائم على فكرة انقسام العالم إلى دول ذات سيادة وأراض خاصة بها. أما إذا كان المفترض أنها تعبر عن الحقيقة، فلنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه المقولة دقيقة حقاً؟

ولمجلس اللاجئين النرويجي، بالنظر للدور المحوري الذي لعبته النرويج في تأسيس النظام الدولي للاجئين، أن يدلي بدلوه في تأويل المقصود بعبارة مثل "الحقوق لا حدود لها". وكان للبروفيسور النرويجي الراحل آتلي غرالمادسين، وهو من الآباء المؤسسين لقانون اللاجئين الدولي، رأي واضح في موضوع الحدود هذا، حيث كتب يقول: إن للحدود أهمية حاسمة، فإذا خطا المرء بقدمه خطوة واحدة عبر الحدود، فإن قانون اللاجئين يجب أن يطبق عليه، أما إذا لم يعبر الحدود، فلا يمكن طلب تطبيق اتفاقية ١٩٥١ لوضع اللاجئين.

وفي هذا السياق، يحسن تذكر المبدأ الأساسي للأمم المتحدة الذي يمنع الدول الأعضاء من التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو أخرى. ولكن قانون اللاجئين يتميز عن بقية مجالات حقوق الإنسان في أنه يتداخل كثيراً مع قوانين الهجرة، وهو مجال تحرص الدول كثيراً على التمسك فيه بسيادتها. إن حقوق اللاجئين تصبح غير مفهومة لو لم تكن هناك حدود. وقد كان قانون اللاجئين يتعرض دوماً لأمر أكثر تحديداً من الشواغل العامة لقانون حقوق الإنسان، فهو متعلق بعضوية الجماعة أو الانضمام إليها أو الاستبعاد منها: إنه يتعرض لقضايا أو مشكلات مثل: ما هي الحقوق التي نعطيها لهؤلاء القوم المعوزين الذين يعيشون بيننا؟ هل نعطيهم حق الإقامة الدائمة؟ هل نحد من حصولهم على الحقوق التي تسمح لهم بالاندماج؟

ولعل من الأنسب تأسيس فئة مميزة للنازحين الذين لا يغادرون أوطانهم تسمى "باللاجئين

الداخليين" وتحديد حقوق خاصة بهم، ولكن علينا أن نمحص وندقق للتعرف على الحقوق التي لا يتضمنها القانون الدولي والتي ينبغي منحها لتلك الفئة الخاصة. وعلينا أن نبحث إن كان الأمر يقتضي أن نخص هؤلاء النازحين بضمانات إضافية لحقوق الإنسان تزيد عما يحظى به ضحايا الحرب الذين لم يتركوا ديارهم (مثل سكان القرى الذين يدهمهم صراع مسلح ولكنهم لا يستطيعون مغادرة قريتهم). ولا يوجد اختلاف كبير بالضرورة بين احتياجات كلا الفريقين، فلماذا إذن نمنح النازحين حقوقاً إضافية دون غيرهم من ضحايا الحروب؟ وأياً كان الرد، فسوف يتضح لنا أن هذه القضايا – بغض النظر عن التعبيرات الجديدة المستخدمة – هي في واقع الأمر متعلقة بالمشكلة الأزلية، ألا وهي الحق في التدخل لأغراض إنسانية. ورغم ما طرأ من جديد في النقاش حول النازحين داخل أوطانهم، فمن المعروف أن الدول قد حددت في أماكن أخرى من القانون الدولي المعايير التي هي مستعدة لقبولها في مجال الصراع المسلح والتدخلات الأجنبية. فإذا كانت بعض الجماعات قد تتعرض لمخاطر أكثر من غيرها في ظروف معينة، فإن هذه المشكلة يمكن علاجها في إطار أولويات عمليات الإغاثة، وليست بحاجة إلى وضع قوانين أو مفاهيم جديدة.

كيف يمارس المفوض السامي لشؤون اللاجئين صلاحياته في إطارها التقليدي؟

عندما تأسس منصب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، كان من المهم جداً التركيز على الطابع غير السياسي لعمله. وهذا يفسر لماذا اعتبرت حماية اللاجئين أمراً مختلفاً تماماً عن أعمال التدخل. وبعد وقت قصير من تعيين الرحالة النرويجي فريدتيوف نانسين المفوض السامي الأول لشؤون اللاجئين في عام ١٩٢١، كُلف بمعالجة المشكلات الناشئة عن الهجوم المضاد الذي قام به كمال أتاتورك ضد الجيش اليوناني في آسيا الصغرى. ولم يطلب منه وقف تدفق اللاجئين أو التصدي للقادة الأتراك لمنعهم من ترحيل الأعداد الكبيرة نسبياً من المواطنين اليونانيين الذين كانوا يقتلعونهم من أراضيهم. كما لم تكن المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا مستعدة لإرسال قوات لمنع ذلك. وبالنظر لعدم استعداد المجتمع الدولي للتدخل بالقوة، فقد أُرسل نانسين للتخفيف من آلام الفارين، وكان دوره الأساسي هو مساعدتهم على الاستقرار في مواطن جديدة. ومن المعروف أنه كان في أحاديثه الخاصة يبدي الغضب الشديد لما يفعله الأتراك، ولكنه لم يصرح علانية بآرائه حتى يتمكن من أداء مهمته "الإنسانية" على خير وجه. وحيث أنه لم يكن يمتلك أي تفويض عسكري، فقد كان حذراً جداً في التعامل مع المتحاربين. وكانت الفكرة العامة وراء تأسيس منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين تحتم الابتعاد عن السياسة والتركيز على الأنشطة الإنسانية، وذلك لتسهيل العمل على توفير الملاذ الآمن للاجئين، وهو أمر لا يمكن تحقيقه لو حدث خلط بين الدعوة لإيجاد الملاذ الآمن والتدخل المباشر في المشكلات السياسية الداخلية التي تسبب النزوح. ولكن لا مفر من هذا الخلط عندما نعامل النازحين داخل أوطانهم معاملة اللاجئين.

ولعل من المفيد هنا أن نبرز بعض الفروق بين التوجهات المختلفة لكل من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. فالقانون الإنساني الدولي يهتم إلى حد كبير بالتدخل في الصراعات المسلحة وإقناع المتحاربين بأن من مصلحتهم احترام بعض القوانين الأساسية للحرب بشأن الأسرى والفرق الطبية وغير المتحاربين إلى آخره، وهو ما يقتضي بذل جهد كبير لانتهاج الحياد والبعد عن الانحياز. ولهذا باتت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي طورت منذ القرن التاسع عشر أساليب تتسم بالحكمة والحذر للتدخل، هي الوكالة الدولية الرئيسية المتخصصة في هذا النوع من العمل. أما القانون الدولي لحقوق الإنسان فهو، من الناحية الأخرى، نقيض ذلك تقريباً، حيث أنه قد يقتضي إدانة الحكومات التي لا تحمي الحقوق الأساسية لمن يعيشون على أرضها. وغالباً ما تكون للهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بهذا العمل صلاحيات قوية لممارسة العمل السياسي، لأن الأمر يتطلب غالباً تحدي الحكومات لضمان حماية الشعوب المهددة. ونقطة البداية للقانون الدولي للاجئين هي افتراض أن حقوق الإنسان قد انتهكت وأن الضحايا قد هربوا من أوطانهم. والهدف هو إقناع دول الملاذ بأن تضمن حداً أدنى من الحماية للأشخاص الذين لا يتمتعون بحماية دولة أخرى. وبهذا الفهم يمكن النظر إلى قانون اللاجئين على أنه الحل الأخير إذا لم يأمن المرء في وطنه على حقوقه التي تكفلها له مواثيق حقوق الإنسان، أي أن يعرب عن رفضه بأن يحمل عصاه ويرحل. ومع هذا، فهناك بالضرورة تداخل بين كل هذه التوجهات القانونية، ولكنه ليس من المفيد بالضرورة أن تعالج نفس المنظمة هذه الأنشطة المتمايزة تمام التمايز.

وإذا لم يكن هناك إطار قانوني محدد للنازحين داخل أوطانهم، فهذا لا يعني عدم وجود معايير قانونية تنطبق على النزوح الداخلي. فكل إنسان يتمتع بحماية القانون الدولي العام لحقوق الإنسان. وإذا كان النازحون داخل أوطانهم ضحايا لأوضاع تدخل تحت بند "الصراع المسلح"، فإنهم يستفيدون كذلك من القانون الإنساني الدولي التي تغطي مجالاته من الناحية الأساسية كل متطلبات

Painting by M Renold, 1946, The League of Nations 1920-1946

فريدتيوف نانسين، أول مفوض سامٍ لشؤون اللاجئين

الحماية القانونية. وعلى العكس مما أوحت به الدراسة: "النازحون داخل أوطانهم، استعراض عام، (ص ٣)"[١]. فإنه لا يوجد أي شكل ذو مغزى من أشكال الحماية القانونية التي يمكن منحها للنازحين داخل أوطانهم غير وارد في القانون الدولي، وبناءً عليه "فالمبادئ التوجيهية عن النزوح الداخلي" التي عرضت على لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ١٩٩٨ لا تملأ أية ثغرة قانونية وإنما في الحقيقة تؤكد وتفسر المعايير القائمة فعلاً.

ما هي الإضافة الحقيقية التي تقدمها فكرة "النازحين داخل أوطانهم"؟

إن السؤال الذي يجب أن نوجهه لأنفسنا هو ما إذا كان تعبير "النازحون داخل أوطانهم" مفيداً خاصةً إذا لاحظنا أنه من وجهة النظر القانونية يصعب إضافة ضمانات جديدة إلى ما هو قائم بالفعل. فإذا لم نتمكن من إعطاء ضمانات إضافية، فما الفائدة من تخصيص فئة بعينها؟ ويحسن بنا هنا أن نشير إلى أن تعبير "النازحون داخل أوطانهم" قد لفت الأنظار دولياً إلى وجود مشكلة هجرة قسرية خطيرة لا يمكن تجاهلها. فإذا كان ذلك صحيحاً، فإنها تكون إنجازاً كبيراً، ولعلها أهم إضافة للنقاش الدائر حول مشكلة النازحين داخل أوطانهم في التسعينيات.

ولكن إذا كانت هذه هي النتيجة الجوهرية التي أسفر عنها ذلك النقاش، فعلينا أن نتذكر أن هذا الإسهام ليس بالحجم الكبير الذي توقعه مناصرو مفهوم "النازحون داخل أوطانهم" في أوائل التسعينيات. فقد اقترح البعض آنذاك وضع معاهدة

دولية لحماية النازحين داخل أوطانهم لسد الثغرات القانونية الكثيرة التي كانوا يتصورون وجودها، وحسبوا أن النزوح نفسه سيصبح جريمة من خلال تعزيز ما أسموه "بحق البقاء" أو "الحق في عدم النزوح". ولو حدث هذا، لكان كفيلاً بإحداث قدر كبير من الخلط بين المفاهيم النظرية ولشجع التفسيرات غير الدقيقة للقانون الدولي ولأوجد آمالاً كاذبة ولأضعف صلاحيات الوكالة المختصة في الأمم المتحدة بمشكلة اللجوء. وعلاوة على ذلك، هناك ما يوحي بأنه استخدم لتدعيم سياسة رفض دخول اللاجئين التي انتهجتها بعض الحكومات وتبرير استراتيجيات الاحتواء. وفي النهاية فإن إعطاء ضحايا انتهاك حقوق الإنسان حق اللجوء هو في الواقع أمر متعارض مع "حقهم في البقاء" (كما جادل السياسيون الأوروبيون أثناء الصراع في البوسنة).

وإيجاد فئة محددة تحت اسم "النازحون داخل أوطانهم" يضفي عليها القانون الدولي حماية متميزة أمر ينطوي على منطق له عواقب خطيرة، لأنه لن يصبح هناك معنى للسماح بعبور هؤلاء المشردين للحدود بحثاً عن ملاذ آمن. وحتى لو كانت الحماية لا تتضمن أي جانب جوهري جديد، فإن مجرد إعلانها رسمياً سيضعف الالتزام بإيجاد ملاذ مؤقت عبر الحدود. وبعبارة صريحة، إذا لم تكن معايير النازحين داخل أوطانهم ستدعم محاولات المجتمع الدولي للتعامل مع الأزمات الإنسانية والتدخل في البلدان المضطربة، فإن النقاش الحالي وإعادة التركيز على قضية النزوح الداخلي لن يعني إلا الاستسلام لاستراتيجيات الاحتواء ورفض الدخول إلى الدرجة التي تقلل من قبول خيار الملاذ الخارجي.

وهذا لا يعني بالضرورة أن هناك منافسة بين أنواع لازمة من الحماية، وأنه لا بد من تركيز الاهتمام الدولي على فئة واحدة من ضحايا النزوح (ولو كان ذلك صحيحاً لكان المنطقي هو تركيز الموارد على ضحايا النزوح الداخلي نظراً لأن الإحصائيات تشير إلى أن ضحايا النزوح الداخلي يزيدون كثيراً عن ضحايا النزوح الخارجي). ومن الواضح أن هناك الكثير من الاحتياجات الإنسانية في كثير من أنحاء العالم على المجتمع الدولي استحداث آليات لمعالجتها، ولكن التدخل كان مشكلة دائماً لأنه يثير قضايا معقدة تتعلق بالسيادة الإقليمية. وفي أحسن السوابق التاريخية كان مخصصاً ولا يعتمد عليه. وإذا كان إفراد فئة خاصة للنازحين داخل أوطانهم قد يشجع المجتمع الدولي على التدخل في البلدان المضطربة، فإن الأمثلة الحديثة لا تدل على أن هذه التدخلات ستعود بالمزيد من النتائج الفعالة أو البناءة. ومع ذلك يظل وضع معايير للتدخل الإنساني هدفاً هاماً يحتاج إلى عمل دؤوب على المدى الطويل لتأكيد الالتزام السياسي الواضح الذي يجعل من مفاهيم مثل "التدخل الوقائي" والاستجابة للنازحين داخل أوطانهم ومعالجة "الأسباب الجذرية" خيارات مستدامة للسياسة. ولا يجب أن ينسب أي إخفاق على هذا الصعيد إلى افتراض وجود مشاكل تكتنف نظام اللجوء الدولي، فهدف نظام اللجوء هو ضمان الملاذ للضحايا الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم، وليس منع وقوع الصراعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

وإلى أن يتمكن المجتمع الدولي من تأسيس آليات فعالة للتدخل في البلدان المضطربة، يجب ألا ننسى أن لدى الدول بوجه عام قدرة غير محدودة على مساعدة الأفراد الذين هربوا من بلدانهم وأنها تستطيع منحهم حق اللجوء. وعلى ذلك، فإن التزامنا الحقيقي تجاه ضحايا التشرد يقاس عملياً بمدى مساهمتنا في توفير الملاذ الآمن لهم.

وفي الأساس، يجب أن يكون التوجه العام الصحيح ذا شقين: أولاً، وضع مبادئ عادلة للتدخل (وهي مبادئ تشمل النازحين داخل أوطانهم بالضرورة)، وثانياً، في حالة فشل مبادرات التدخل في حل المشكلة، ينبغي الإبقاء على حق الضحايا في الهرب عبر الحدود والحصول على ملاذ خارجي. ومع ذلك فالتدخل الإنساني والملاذ هما مجالان مستقلان يجب تمييز كل منهما عن الآخر، وعدم الخلط بينهما. ومعالجة مشاكل النازحين تندرج في المجال الأول، والجهات المهتمة باللاجئين ليست بالضرورة أنسب الشركاء في هذا المجال. وطالما راعينا هذا التمييز وقدرنا أهمية مبادئ حماية اللاجئين، فإنه لا مانع من اتخاذ نظرة كلية لموضوع الهجرة القسرية تأخذ في الاعتبار القضايا العامة المتعلقة بمنع الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان.

مايكل باروتشيسكي باحث في القانون الدولي ببرنامج دراسات اللاجئين بجامعة أوكسفورد، وباحث سابق Atle Grahl-Madeson في القانون بمركز دراسات اللاجئين بجامعة يورك بتورونتو.
وهذا المقال مستمد من ورقة مقدمة لندوة عقدت في مؤسسة كوين إليزابيث هاوس في ٢ مارس/آذار ١٩٩٨.

Internally Displaced People: A Global Survey, ١ Global IDP Survey/Norwegian Refugee Council, 1998. ISBN 185383-521-8 (free to FMR subscribers).
«النازحون داخل أوطانهم، مسح عالمي»، المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً/المجلس النرويجي للاجئين، ١٩٩٨. (يمكن للمشتركين في المجلة الحصول على نسخة مجانية منه)

نشرة الهجرة القسرية

تتوفر الأعداد السابقة التالية من هذه المطبوعة باللغة العربية:

FMR 2	سكان المخيمات
FMR 1	النزوح الداخلي
RPN 24	الأطفال والشباب
RPN 23	دور القوات العسكرية في العمل الإنساني
RPN 22	من يحمي اللاجئين؟ (قضايا قانونية)
RPN 21	التعليم والتدريب
RPN 20	النساء والصحة التناسلية
RPN 19	المنظمات غير الحكومية والحكومات المضيفة
RPN 18	قضايا ساخنة (تتعلق البيئة)

هل تود أن تتلقى "نشرة الهجرة القسرية" بانتظام؟
هل يرغب أحد من أصدقائك أو معارفك في الحصول على النشرة؟
جميع الاشتراكات في "نشرة الهجرة القسرية" مجانية.
إن كنت ترغب في تلقي النشرة بانتظام، أو الحصول على أعداد سابقة، الرجاء الاتصال بهيئة التحرير (انظر العنوان ورقمي الهاتف والفاكس صفحة ٢). يمكننا تلبية طلبات الحصول على كميات من النشرة للمؤتمرات وأغراض التدريس.

هل ترغب أنت أو زملاؤك في المشاركة بمساهماتكم في النشرة؟
نحن نرحب بأي مواد تحريرية باللغة العربية، ونرغب في تلقي المزيد من المقالات، والأخبار، وعروض المطبوعات الجديدة، وتقارير المؤتمرات، وغيرها من المقالات المتعلقة بالعالم العربي؛ الرجاء الاتصال بهيئة التحرير لبحث أي أفكار لديكم في هذا الصدد.

لقد تيسر إصدار الترجمة العربية من "نشرة الهجرة القسرية" (Forced Migration Review)، بفضل الدعم السخي الذي جادت به كل من المفوضية الأوروبية، التي تفضلت بتمويل ترجمة أربعة من الأعداد السابقة، ومؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة، التي تمول ترجمة ونشر الطبعة العربية بصفة منتظمة خلال العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩.

معضلات تواجهها وكالات الإغاثة في المراكز الحضرية بأفغانستان

بقلم: بيتر مارسدن

كثيراً ما تواجَه وكالات الإغاثة في مناطق شتى من عالمنا بضرورة تحديد طريقة تعاملها مع أصحاب السلطة غير الحكوميين، عندما ينتزع المتمردون أو غيرهم من الثوار مناطق شاسعة من يد الحكومة المركزية أو عندما تنهار تلك الحكومة، وتتوزع سلطاتها على فرقاء مختلفين، كما حدث في أفغانستان.

تبرز القضية للعيان بشكل خاص عندما يقوم من انتزعوا السلطة بالاستيلاء على المدن، فتؤول إليهم مسؤولية الإشراف على البنية الإدارية التي كانت تتولاها الدولة هناك. ويتناول هذا المقال تجليات هذه المسألة في أفغانستان.

إن السمة الغالبة على الصراع الأفغاني هي نزوح ملايين السكان من قرى أفغانستان عبر الحدود للجوء إلى مخيمات اللاجئين والمستوطنات الحضرية في باكستان وإيران. ومع ذلك، لم يترك كل من هربوا من العدوان العسكري السوفييتي وطنهم، إذ لجأ الكثيرون منهم إلى الكهوف في الجبال، ثم إلى المدن في السنوات الأخيرة، مثل كابول ومزارِ الشريف وهيرات وقندهار وجلال أباد، خاصةً بعد سقوط حكومة محمد نجيب الله الموالية للسوفييت في إبريل/نيسان سنة ١٩٩٢.

لقد أدت كل مرحلة من مراحل الصراع المتعاقبة إلى تشريد المزيد من سكان الحضر، سواء في داخل المدن أو في المناطق التي تفصلها عن بعضها، على نحو يتعذر معه الحديث عن تجمعات سكانية مستقرة في المدن. وتصعب في أي وقت من الأوقات معرفة عدد سكان كابول على وجه الدقة، هل هو أقرب إلى نصف المليون أم المليون. إلا أن معظم التقديرات تشير إلى أن عددهم يناهز المليون. وتبين من دراسة قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ أن نسبة لا يستهان بها من سكان كابول قد نزحوا منها ثم عادوا إليها عدة مرات كنتيجة مباشرة للصراع. كما كشفت عمليات الرصد التي قامت بها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لمنافذ المدينة الرئيسية عن نسب عالية من التحرك من المدينة وإلى داخلها.

وكان المهنيون العاملون في الإدارات الحكومية على رأس المغادرين. وكان من جراء كثرة نزوح هؤلاء المهنيين أن أصبحت الوكالات عاجزة عن تخطيط عملها لأنها لا تستطيع أن تضمن بقاء الموظفين الحكوميين في مواقعهم أو حتى استمرار موظفيها هي نفسها في العمل لديها. والأغلب أن معظم من ظلوا في كابول من الفئات شديدة الفقر لأن من واتتهم القدرة على السفر إلى باكستان أو إيران أو أجزاء أخرى من أفغانستان قد غادرها. وقد تضافرت هذه الحقيقة مع الوضع الاقتصادي المتردي داخل العاصمة، مما أدى إلى ظهور تجمع سكاني يعاني من الفقر المدقع.

المعضلات التي تواجهها الوكالات

كان على وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، في سعيها لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، أن تضع لنشاطها معايير لتحديد أهم هذه الاحتياجات والفئات التي يجب أن توجه إليها المساعدات. واستهدفت تدخلاتها المبكرة في المدن، مثل مزار الشريف وجلال أباد، جموع النازحين كنتيجة مباشرة لتدفق السكان من كابول على إثر تعرضها لعمليات قصف شديد بالصواريخ. ومع ذلك، فتحديد الفئات المستحقة للمساعدة ليس بالأمر اليسير. ففي مدينة مزار الشريف، على سبيل المثال، أقيم مخيمان لإيواء النازحين، ولكن معظمهم ذابوا وسط سكان المدينة بحيث تعذر تقدير عددهم.

وتعرضت الوكالات لمأزق آخر، عندما شُرد مائتا ألف شخص من وادي الشومالي ولجؤوا إلى كابول في بداية عام ١٩٩٧. ولم ترحب وكالات الإغاثة باتخاذ التدابير اللازمة لإيواء هؤلاء السكان الذين كان من الواضح أنهم شردوا من ديارهم في إطار

تصوير: Afghanaid/Esmatullah Shahpoor

العمليات العسكرية، خشية أن يشجع ذلك أمثالهم على ترك ديارهم والاعتماد على المساعدات. وتم الاتفاق على أن توفر اللجنة الدولية للصليب الأحمر ملاجئ مؤقتة لمن لا سكن لهم مع أقاربهم، أملاً في أن يتمكن هؤلاء من تدبير شؤونهم بسرعة ويعودوا إلى وادي الشومالي في أقرب وقت ممكن. وهي سياسة أثبتت فعاليتها إلى حد معقول، حيث عاد حوالي نصف النازحين إلى موطنهم السابق في أواخر صيف ١٩٩٧. بيد أن مسألة رعاية المائة ألف نازح المتبقين، وتحديد ما إذا كان الأمر يقتضي استعدادات خاصة بهم ونوعها – لا سيما بعد ذوبانهم في تجمعات المدن السكانية – مازالت تنتظر الإجابة؛ فضلاً عن صعوبة إيثار هؤلاء النازحين بالمساعدة، نظراً للفاقة الشديدة التي يعاني منها السكان، ونظراً لأن معظم السكان قد خبروا تجربة النزوح من الديار بشكل أو بآخر.

وتباينت الطرق التي عولجت بها قضية وضع المعايير وتحديد القطاعات المستهدفة باختلاف الوكالات. فرأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، انطلاقاً من صلاحياتها المتعلقة بإغاثة النازحين داخل أوطانهم، أن عليها توفير المساعدات للسكان بشكل عام، استناداً إلى أن الفائدة ستشمل جموع النازحين أيضاً (باستثناء حالة المأوى المؤقت المشار إليها أعلاه). وسعت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، من منطلق صلاحياتها الخاصة باللاجئين، إلى التركيز على تزويد النازحين العائدين إلى كابول، وعلى رأسهم العائدين من جلال أباد، ومساعدتهم على ترميم مساكنهم المدمرة. واختارت بعثة المفوضية الأوروبية التركيز على استصلاح الأراضي الزراعية المحيطة بكابول وغيرها من المدن، بهدف تأهيل تلك المناطق لاستقبال العائدين من المدن.

وقبل أن يوقف مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (ECHO) تمويله لبرامج الإغاثة في كابول في يوليو/تموز ١٩٩٨، كانت معظم الوكالات العاملة هناك تعتمد في تمويلها على تلك المنظمة التي ظلت تمدها بمبلغ يتراوح بين عشرة وخمسة وثلاثين مليون إيكو ECU (وحدة النقد الأوروبية) سنوياً منذ عام ١٩٩٥. ولم تكن معاناة السكان من التشريد من الديار هي القضية الرئيسية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية، بل كان الأهم في رأيها إغاثة قوم تردوا إلى هاوية الفاقة في بيئة اقتصادية لا توفر إلا عدداً ضئيلاً من الفرص وتهيمن عليها قوى تحد من تلك الفرص بشكل خطير بسبب سياسات مثل فرض القيود على تشغيل المرأة.

وجرى بحث عدد من الخيارات، من ضمنها: تنظيم برامج للإغاثة واسعة النطاق يفيد منها ما يزيد على مليون شخص، وإن كان القائمون عليها سيواجهون حتماً صعوبة في تحديد المستفيدين منها؛ وتقديم الطعام مقابل العمل؛ وتنظيم برامج توفر دخلاً لفئات معينة (وإن كان من الصعب تنفيذها في ظل نظام اقتصادي منهار تقل فيه أو تنعدم فرص تسويق المنتجات الجديدة). وعلى أية حال، ظل توزيع المعونة هو الحل الرئيسي في نهاية المطاف، سواء فيما يتعلق بكابول أو غيرها من المدن.

التعامل مع أصحاب السلطة، وتوفير الخدمات العامة

من ضمن مسؤوليات وكالات الإغاثة تقييم مدى توافر الخدمات الصحية الأساسية، وشبكات المياه، والصرف الصحي، والتعليم بالنسبة لسكان المدن، الأمر الذي يستدعي تقييم قدرة الإدارات الحكومية والبلدية، ومدى استعدادها لتوفير الموارد المطلوبة لهذا النوع من الخدمات.

أما في حالة أفغانستان، فمنذ أن ظهرت حركة "طالبان"، واجهت وكالات الإغاثة عدداً من المعضلات الكبرى في هذا المضمار. وكان السبب الرئيسي في ذلك اتباع "طالبان" سياسة تقليص الخدمات الخاصة بقطاع واحد من السكان، وهو قطاع المرأة، التي كانت محرومة من التعليم، وتواجه صعوبات بالغة عند محاولتها الحصول على نفس مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الذكور. كما لم يكن يسمح لها بالعمل إلا في القطاع الصحي، الأمر الذي خلق صعوبات أمام الوكالات الراغبة في توظيف بعض العناصر النسائية من أجل الوصول إلى النساء الأخريات لتزويدهن بالخدمات. وعلاوة على ذلك، كان همّ الطالبان منصبّاً برمته على المجهود الحربي، وكان ما يريدونه هو تسخير كافة مواردهم لخدمة هذا الهدف. لذلك، لم يكن تمويل الخدمات العامة من ضمن أولوياتهم.

لذلك، واجهت الوكالات مأزقين إضافيين: فكان عليها أن تحدد هل ستقبل أم ترفض مسؤولية توفير الخدمات العامة التي كان يسمح بها الطالبان، وهل سترضى بالتفرقة بين الجنسين في الحصول على الخدمات دون أن ترفع صوتاً، أم ستنحو إلى مطالبة الطالبان بالتخلي عن سياستهم التمييزية. كما كان عليها أيضاً أن تأخذ في اعتبارها أن توليها لهذه المسؤوليات سوف يدعم

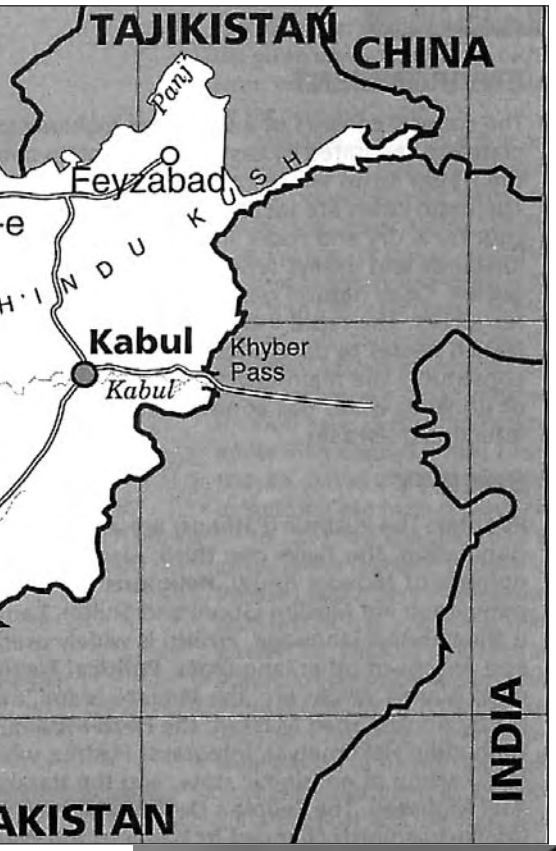

"كابول"

تصوير: Afghanaid/Esmatullah Shahpoor

أصحاب السلطة ويعزز سياستهم. وكان من ضمن الأسئلة التي كان على الوكالات العثور على إجابات لها ما يلي:

- هل سيضطر من بيدهم السلطة إلى توفير الخدمات العامة على نطاق أوسع في حالة انسحاب الوكالات؟ وإذا كان مثل هذا الاحتمال بعيداً، فهل كان على الوكالات تبني وجهة النظر القائلة بضرورة بقائها في مكانها لاعتبارات إنسانية، أياً كانت الظروف؟

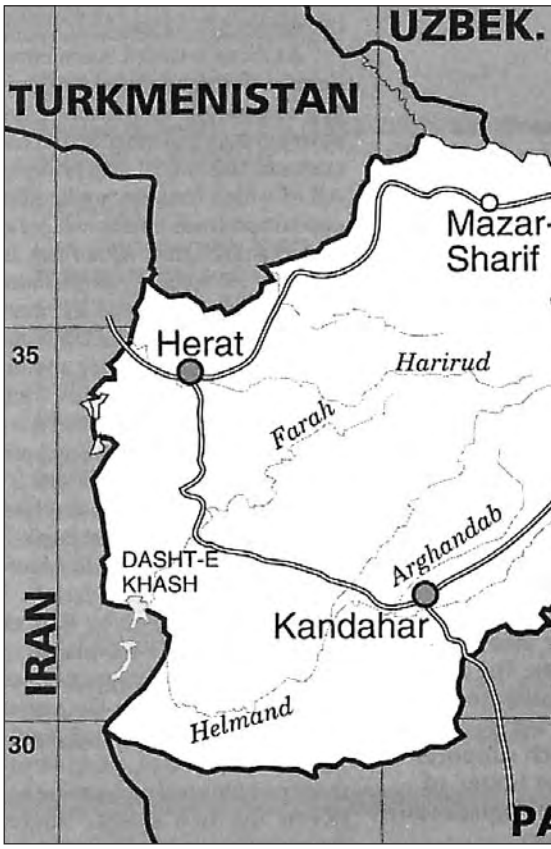

The World Guide 1997/98 (Instituto del Tercer Mundo)

- هل من ضمن مهام الوكالات بناء المؤسسات؟ وما هو تعريف تلك المهمة؟ وهل يعتبر قيام وكالة ما بترميم وطلاء مستشفى أصيب بأضرار نتيجة للصراع أمراً من قبيل بناء المؤسسات أم خطوة ضرورية لتوفير الرعاية الصحية الأساسية في المستقبل القريب لخدمة السكان المعرضين للخطر؟ وإذا كان الأمر يتصل بتوفير المعدات، فهل كان سينطبق عليه نفس الكلام السابق؟ وهل على الوكالات إصلاح الأنابيب ومضخات المياه التالفة؟ وهل يعتبر إصلاحها ضرورة جوهرية بالنسبة لمتطلبات الصحة العامة العاجلة؟ هل على الوكالات القيام بعملها بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والبلديات ومرافق المياه، وحضور اللجان المشتركة لتخطيط أفضل طرق استغلال الإمكانات، أم عليها تشغيل خدمات موازية؟ وما مدى العلاقة بين شدة احتياجات السكان ودرجة التعاون الذي يجب أن تبديه الوكالات مع الإدارة الحكومية؟ وهل كان من الأسهل اتخاذ موقف نابع من المبادئ لو كانت الاحتياجات المطلوبة أقل إلحاحاً؟
- هل ستؤدي الخطوات التي تتبعها الوكالات الآن إلى تدهور الموقف في المستقبل؟ وهل إذا شجعت إقامة مدارس منزلية في الوقت الراهن بالاعتماد على الجهود الذاتية، فسوف تستغل السلطات هذا النوع من التعليم لتبرير الاستمرار في تعليم الفتيات في البيوت في المستقبل؟ وهل إذا ساعدت في ترميم وتجهيز مستشفى خاص بالنساء، فسوف تستغل السلطات هذا لإرغام النساء على الاقتصار على استخدام هذا المستشفى دون غيره؟
- هل ستجدي أية محاولة لحث السلطات على تغيير سياستها بحيث تتساوى فرص الاستفادة من كل الخدمات أمام الجنسين؟

نرجح أن يزداد عدد الأسئلة من هذا القبيل في الأوضاع الشبيهة بالوضع السائد في أفغانستان، حيث لا توجد حكومة وطنية، وحيث تسيطر عناصر عسكرية معينة في الصراع على مساحات من الأرض. وليس بوسع الوكالات سوى التعامل مع هذه العناصر، ولو لضمان سلامة العاملين بها وسلامة عملياتها لا أكثر. ولكن على أية وكالة أن تعيد تقييم وضعها إذا وصل الأمر بقوة عسكرية أن تعطي لنفسها صفة السلطة التنفيذية في الأراضي التي تسيطر عليها، إذ يتوجب على الوكالة عندئذ استئذانها كي تستمر في أداء عملها، مع ما يتضمنه هذا الاستئذان من تفاعلات معقدة مع السلطة الجديدة. وعند هذا الحد تكون الأمور قد وصلت إلى المرحلة التي تضطر فيها الوكالة إلى اتخاذ قرار حول إشراك السلطات من عدمه فيما يتعلق بتوفير الخدمات العامة.

وفي الأحوال العادية، حيث توجد حكومة معترف بها دولياً، لا تمثل الاعتبارات السابقة قضية أو مشكلة؛ أما في حالة عدم وجود مثل هذه الحكومة، فقد تجد الوكالة نفسها في وضع يفرض عليها اتخاذ قرار بالغ الصعوبة، حول ما إذا كانت السلطة الجديدة تبدي ـ في نظرها ـ مستوى معقولاً من الشعور بالمسؤولية تجاه توفير الخدمات، بحيث تصبح ممارسة سيطرتها على توفير تلك الخدمات حقاً مشروعاً لها.

ويمكن أن يكون لرأي الوكالة ثقله عند التفاوض حول الطريقة التي تناسبها لتوفير الخدمات، لأنها مصدر تمويل الخدمات الرئيسي. ولكن الوضع يختلف تماماً، عند التعامل مع قوة من نوع حركة الطالبان، التي لا تعتبر توفير الخدمات العامة ضمن أولوياتها والتي تتضارب مشاعرها نحو وجود الأجانب في نفس الوقت، ففي تلك الحالة يفقد رأي الوكالة الكثير من ثقله أو لا يكون له أي محل. ففي كابول، التي تُنفق فيها أموال ضخمة لتمويل برامج المساعدات الإنسانية على نطاق واسع وحيث تعمل عشرون منظمة أو أكثر على توفير هذه المساعدات، ليس لهذه المنظمات أي نفوذ في الدوائر الحكومية، بينما يتضاءل نفوذها على نحو أشد في هيرات وقندهار وجلال أباد حيث لا تتاح لها سوى فرصة توفير خدمات صحية عامة شديدة البدائية.

والعلاقة بين الوكالات وأصحاب السلطة محكوم عليها بالتعثر. فإذا كان السكان المستهدفون بالمساعدات الإنسانية في حاجة واضحة لها، فالأرجح أن تتعامل الوكالة مع من بيده السلطة بقدر ما يكون هذا التعاون ضرورياً أو مدخلاً لحسن استغلال الموارد على خير وجه. وعليها هنا أن تسعى لتحقيق التوازن، وهي مسألة صعبة؛ فإذا أفرطت في التعاون، فقد يفسر أصحاب السلطة ذلك على أنه اعتراف ضمني بسلطتهم، أما إذا حدت من التعاون معهم، فقد تنهار الخدمات وتضعف أيضاً البقية الباقية من هياكل الإدارة الحكومية.

والقضية الأخرى التي تواجه الوكالات المعنية بالتنمية، ولا سيما تلك التابعة للأمم المتحدة، هي أن الهيكل الحكومي يمثل المنفذ الطبيعي لبرامجها. ولكن الأمر قد يختلف بالنسبة للوكالات المعنية بالإغاثة، فهي تبحث عن أي كيان يناسب أغراضها، ورغم أنها قد تجد بغيتها في بعض الإدارات الحكومية أو الهيئات شبه الرسمية مثل جمعيات الهلال أو الصليب الأحمر المحلية، ولكن الأرجح أن تضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية بالدور الرئيسي في برامج الإغاثة وليس الإدارات الحكومية.

والحجة الرئيسية التي تدعم التعاون مع الإدارة الحكومية وتزويدها بالموارد في مثل هذه الأحوال هي أن أية حكومة شرعية قد يقيض لها الظهور سوف تستفيد من وجود جهاز إداري عامل. ويزعم أنصار هذا الرأي أنه في حالة اتباع الوكالات لمسار مواز لجهود الحكومة في عملها بدلاً من التعاون معها، فمن المؤكد أن الموظفين الحكوميين سيتركون الوظيفة للعمل مع الوكالات تحت إغراء المرتبات العالية وظروف العمل الأفضل التي توفرها الوكالات مع ما يترتب على ذلك من استنزاف للكوادر الحكومية.

محصلة الوضع في أفغانستان

لقد قامت الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من الناحية العملية،

بالتعاون بصورة وثيقة مع وزارة الصحة العامة، والبلديات، ومرافق المياه، كما تولت مسؤولية توفير الخدمات الصحية العامة والصحية بصورة رئيسية، فضلاً عن توفيرها بعض الموارد للجهاز الإداري للدولة لتمكينه من المشاركة والقيام بوظيفته على نحو أفضل. فقد قام مركز التوطين البشري التابع للأمم المتحدة مثلاً بتزويد البلديات بالمركبات لتسهيل إزالة النفايات، وقامت المنظمات غير الحكومية بتجديد مباني المستشفيات ودفع الحوافز للعاملين في المجال الصحي لتشجيعهم على تخصيص جزء أكبر من وقتهم للعمل في المستشفيات العامة بدلاً من اكتفائهم بالعمل في عياداتهم الخاصة.

وهكذا، قامت الوكالات بعملها بالاشتراك مع أجهزة الدولة الإدارية، وفي بعض الأحيان جرى تنظيم هذا التعاون على أساس تعاقدي، حيث يتفق الطرفان على أن يوفر كل منهما بعض الموارد المعينة. ومع ذلك، هناك مثالان حديثان لقيام الأمم المتحدة بالتعاقد مع بعض الأجهزة الإدارية للدولة أو مع منظمات غير حكومية حددتها الطالبان لكي تتولى تلك الأجهزة أو المنظمات بموجب العقود المبرمة المسؤولية الكاملة عن تزويد خدمات معينة (مثل برامج التطعيم في مناطق بعينها أو بعض جوانب برامج الإغاثة الخاصة بالمدن). وكان من شأن هذا التطور الجديد الذي طرأ على العلاقة بين الأمم المتحدة وحركة طالبان، أن بدأت الحركة المذكورة تنظر إلى المنظمات غير الحكومية كجهات منافسة لها في الحصول على المساعدات الخارجية، وجعلها هذا تعتقد أن التخلص من المنظمات غير الحكومية سيدفع الأمم المتحدة إلى إبرام المزيد من العقود مع الجهاز الإداري للدولة أو المنظمات غير الحكومية التي يحددها الطالبان. ويبدو أن ذلك كان من العوامل التي لعبت دوراً في المفاوضات التي جرت بين الطالبان والمنظمات غير الحكومية في يوليو/تموز ١٩٩٨، والتي تمخضت عن طرد المنظمات غير الحكومية من كابول.

وعلى أية حال، فإن المشاعر المتعارضة نحو المنظمات غير الحكومية، لا تقتصر بحال من الأحوال على احتمالات قيامها بدور المنافس، إذ يشوب قدر كبير من الريبة النظرة للمنظمات غير الحكومية الغربية أيضاً، خشية أن تقوم هذه المنظمات بإضعاف الجهود التي تبذلها حركة الطالبان من أجل تحقيق النقاء الديني في البلاد. ومما زاد الطين بلة وقوع حوادث فردية اتبع فيها بعض العاملين في مجال الإغاثة أنواعاً من السلوك تتعارض مع القيم الثقافية الأفغانية. كما شعرت حركة الطالبان بالقلق من تعدد المنظمات غير الحكومية، وبعدم الارتياح لأن هذه المنظمات تمارس قدراً محدوداً من السيطرة على نشاطها، في الوقت الذي تحاول فيه الحركة فرض قيود صارمة على سلوك السكان. وقد يفسر لنا ذلك محاولتها إخضاع المنظمات غير الحكومية لسيطرة شديدة.

وبالإضافة إلى ما سبق، ترى حركة الطالبان أن المنظمات غير الحكومية قد تتعاطف مع عناصر المعارضة بالنظر إلى علاقاتها القديمة معها، أو للاشتباه في أن لبعض العاملين فيها من الأفغان ميولاً واتصالات معينة بها. والعامل الثاني هو ما قدمته بعض المنظمات غير الحكومية من مساندة نشطة للمؤسسات الحكومية في الماضي عندما كانت السلطة في أيدي حكومة المجاهدين، ثم تردد هذه المنظمات في دعم الطالبان عندما أصبحت السلطة في أيديهم.

لقد تأسست هذه العلاقة في مناخ يخيم عليه الفقر والعوز وأوضاع باتت فيها حياة أعداد كبيرة من السكان في خطر بسبب مشكلات الصحة العامة. بل إن التعقيدات الناشئة من العلاقات السابقة قد سلبت الحكومات المانحة ووكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية التابعة للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية القدرة على تلبية احتياجات السكان.

إن الوضع الراهن في المراكز الحضرية في أفغانستان قابل للتكرار في المدن الخاضعة لسلطة جهات غير حكومية في أماكن أخرى من العالم، لا سيما في ظروف الحروب الأهلية. ومن المتعذر معرفة ما إذا كان المجتمع الدولي قد توصل إلى أنسب الطرق للتعامل مع هذا النوع من المواقف.

عمل بيتر مارسدن كمنسق للمعلومات في مجموعة الوكالات البريطانية العاملة في أفغانستان خلال السنوات العشر الماضية. كما أنه باحث مشارك في كلية كوين إليزابث هاوس، وقد شارك في الدراسة التي أعدتها كلية كوين إليزابث هاوس تحت عنوان: «الصراع وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية».

صدر كتاب بيتر مارسدن الأخير «طالبان والحرب والدين والنظام الجديد في أفغانستان»: The Taliban: War, Religion and the New Order in Afghanistan عن دار: Zed Books 7, Cynthia St., London: N1 9JF UK. الهاتف: 8466 837 171 44+
الفاكس: 3960 833 171 44+
البريد الإلكتروني: sales@zedbooks.demon.co.uk

يحتوي عدد سبتمبر/أكتوبر - أيلول/تشرين أول ١٩٩٨ من كروسلاينز غلوبال ريبورت (العدد ٣٣، ص: ٢٥-٥٠) على موضوع خاص بأفغانستان، للحصول على المزيد من التفاصيل، الرجاء الاتصال بـ:
Crosslines, ICHR, Villa de Grand-Montfleury, CH-1290 Versoix/Geneva, Switzerland.
Tel:+41 22 950 0750 Email: info.ichr@ties.itu.int

إيران - التحدي الذي تواجهه المنظمات غير الحكومية

يوجد في إيران أكبر تجمع من اللاجئين في العالم، من ضمنهم: مليون ونصف مليون أفغاني، ونصف مليون عراقي، وربع مليون كردي. ويعيش خمسة في المائة فقط من اللاجئين في مخيمات، ولا يكاد يُعرف شيء خارج إيران عن الحقائق الكامنة وراء هذه الأرقام.

ويلفت الاتحاد الدولي للاجئين في إيران، الذي تأسس في سنة ١٩٩٢، الأنظار إلى المشكلات التي تواجه اللاجئين في إيران، كما يزود المنظمات غير الحكومية المهتمة بالعمل هناك بالمساعدات العملية. وأعضاء هذا الاتحاد المكون من ائتلاف من منظمات غير حكومية أوروبية يدعمون نشاط المنظمات غير الحكومية المكرس لخدمة اللاجئين في إيران، علماً بأنه ليس لكل الأعضاء برامج هناك.
ومن ضمن المعوقات التي كانت تواجه جهود المنظمات غير الحكومية الدولية في إيران في الماضي التيارات السياسية المتضاربة إزاءها داخل حكومة الجمهورية الإسلامية، والحظر الدولي الفعلي على تمويل المشروعات الخاصة بإيران. ومع ذلك، لم تعد المعوقات السابقة مستعصية في الوقت الحاضر، كما كانت عليه في وقت من الأوقات. إذ كان انتخاب الرئيس خاتمي في أغسطس/آب ١٩٩٧، بشيراً باتجاهات جديدة في التعامل مع المنظمات المدنية. وبالرغم من أن السلطات مازالت ترفض السماح للمنظمات غير الحكومية الدولية بتسجيل نفسها رسمياً في إيران، إلا إنها تبيح لها فتح حسابات في البنوك وتأسيس مكاتب. كما أبدت الحكومات الأوروبية بدورها استعدادها للنظر في تمويل المشاريع في ظل هذا المناخ السياسي الجديد.

وفي الوقت الحاضر، تمارس ثلاث منظمات غير حكومية دولية أنشطتها في إيران، وهي: «أطباء بلا حدود» الفرنسية و«الشركاء العالميون» و«مؤسسة أوكندن»، وبالإضافة إليها تقوم مجموعة نشطة تتكون من حوالي ١٥ منظمة غير حكومية عراقية وأفغانية وإيرانية بتنفيذ مشروعات في إيران، وأحياناً تتعاون في العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية. وينهض اتحاد اللاجئين الدولي في إيران بدور المنسق، فيقوم بالتعريف بخطط البرامج واحتياجات اللاجئين ويعقد اجتماعات بصفة منتظمة.

ومقر الاتحاد هو مبنى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في طهران. ومن الخدمات المفيدة التي تتلقاها المنظمات الوافدة على إيران إرشادها إلى الطرق الصحيحة عبر متاهة اللوائح والسياسات الرسمية، وتزويدها بالنصائح العملية والدعم الخاص بالإقامة والمعيشة. وتمثل تقارير اتحاد اللاجئين الدولي الشهرية، ودراساته المتعمقة المنتظمة لأحوال اللاجئين، مادة مفيدة تساعد المنظمات غير الحكومية على تخطيط عملها، كما أن للاتحاد شبكة واسعة من الاتصالات المحلية في وزارات مختلفة، وفي المنظمات غير الحكومية المحلية، ووكالات الأمم المتحدة.
اتصل بالاتحاد عن طريق الهاتف أو الفاكس ٥٤٦٤ ٨٧٧ ٢١ ٩٨+ البريد الإلكتروني: squire@unhcr.ch

اللاجئون الأفغان في إيران: احتياجات النساء والأطفال

بقلم: كاثرين سكوايرونيغار جيرامي

تصوير: Forough Foyouzat

منذ السبعينيات على الأقل والأفغان يتوافدون على إيران، إما للعمل أو التماساً للحماية. وكان وصول الطالبان إلى الحكم في عام ١٩٩٥ عاملاً هاماً في زيادة معدل النزوح إلى إيران.

وقد أعطت السلطات اللاجئين الذين حضروا في الثمانينيات "تصاريح إقامة" تسمح لهم بالإقامة والعمل في إيران وكذلك الاستفادة من الخدمات المدرسية والصحية. ولكن في أوائل التسعينيات، تغيرت سياسة الحكومة تجاه اللاجئين بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية. فبعد عام ١٩٩٢، توقفت السلطات عن صرف التصاريح المؤقتة للاجئين، وأصبح وضع الأغلبية الساحقة للأفغان الذين وصلوا بعد ذلك التاريخ غير قانوني، إذ لم تمنحهم السلطات حق اللجوء. وعلاوة على ذلك، فقد آلاف اللاجئين وضعهم القانوني فيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٤ خلال حملة منظمة لمصادرة التصاريح المؤقتة من الأفغان المقيمين في مقاطعة خراسان (المجاورة لهرات)، وهناك الكثير من الأسر التي كانت قد أعيدت إلى وطنها طبقاً لبرنامج وضعته الأمم المتحدة في ١٩٩٦ و١٩٩٧، ثم عادت إلى إيران من جديد بسبب المصاعب الاقتصادية أو خوفاً من الاضطهاد.

وكان على هذه الأسر أن تعيد تصاريح الإقامة عندما أعيدت إلى وطنها، ومن ثم، فأفرادها يعيشون اليوم في إيران كلاجئين غير شرعيين، وهم معرضون في أية لحظة لأن يُلقى القبض عليهم إذا اكتشفت السلطات أمرهم.

وفي ظل هذه الظروف يصعب جداً إعطاء أرقام دقيقة عن عدد اللاجئين في إيران. وحسب الأرقام الرسمية الحديثة يوجد بإيران حالياً ١.٤ ملايين لاجئ أفغاني منهم ٢٢ ألفاً فقط في مخيمات (١,٧ بالمائة). وتعيش الأغلبية الساحقة منهم وسط المجتمعات الإيرانية في طول البلاد وعرضها، وأكثرهم في المدن، حيث يمكنهم إيجاد عمل، وإن كان بعضهم يعيش كذلك في القرى والنجوع في الريف.

الحاجة إلى معلومات أدق

وغياب معلومات دقيقة يزيد من صعوبة عمل المنظمات غير الحكومية في وضع برامج المساعدة أو تحديد الأولويات أو توجيه الاهتمام إلى مجموعات بعينها من اللاجئين. وينطبق هذا بوجه خاص على اللاجئين الذين لا يمتلكون تصاريح إقامة، وهم الأكثر تعرضاً للمصاعب لأنهم لا يستطيعون السفر للبحث عن عمل، وغير مسموح لهم الالتحاق بالمدارس الحكومية ولا الاستفادة من الخدمات الصحية العامة. وهم يتعرضون أيضاً لأوضاع استغلالية في العمل، وهم عرضة للاعتقال العشوائي والترحيل. ونظراً لوضعهم غير القانوني، فإنهم يترددون في إعطاء أية معلومات عن حالتهم للمنظمات غير الحكومية. وفي ظل هذا السياق، بدأ الاتحاد الدولي للاجئين في إيران حملة منظمة لجمع المعلومات عن اللاجئين الأفغان. وبصفته جهة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي تعمل مع اللاجئين، فسوف يحاول التوعية بالمشكلات التي يواجهها اللاجئون في إيران عن طريق نشر معلومات مفصلة عن أوضاعهم.

(١) المقابلات الفردية

لم تكن لدينا في بداية المشروع أية معلومات تقريباً عن اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات، ولذا حرصنا على جمع المعلومات خلال السنوات من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ عن طريق زيارة أسر اللاجئين والتحاور معها في أهم مناطق تركز اللاجئين في كيرمان وشيراز وسيستان وبلوشستان ومشهد وطهران وشهريار (في مقاطعة طهران). ونظراً للأوضاع غير المستقرة التي يعاني منها الكثير من اللاجئين، لم يكن في وسعنا جمع عينات عشوائية منظمة في أي من المناطق، واضطررنا للاكتفاء بمحاورة عدد من أسر اللاجئين (من النساء عادة) التي تعرفنا عليها عن طريق أفراد من أهل الثقة، وجرت تلك المحاولات في صمت بعيداً عن الأضواء. وبصفة عامة، فقد قضينا من ٤ إلى ٥ أيام في كل منطقة في رفقة القيادات المحلية التي أرشدتنا إلى منازل وأماكن عمل الأسر المختارة.

وكان في وسعنا عادة أن نحاور ٣٠ أسرة تقريباً في كل منطقة، واستعنا في ذلك بقائمة موحدة من الأسئلة. وهي أسئلة تدور حول تكوين الأسرة والعمل الذي يقوم به كل فرد فيها والأجر الذي يتقاضاه ونفقاتهم المعيشية (الإيجار وغيره من النفقات)، وظروف السكن والمشاكل الصحية، والعمل الذي كانوا يمارسونه وأماكن إقامتهم في أفغانستان، ورأيهم في العودة إلى وطنهم. وبلغ

مجموع الأسر التي التقينا ما ينيف عن المائتين. وبناءً على المعلومات المستقاة، حررنا مجموعة من التقارير عن مدى توافر فرص العمل أمام اللاجئين الأفغان وظروفهم الصحية والسكنية والبيئية، وبصفة خاصة وضع النساء والأطفال في كل منطقة.

جمع المعلومات

بعقد عدد كبير من اللقاءات ومقارنة المعلومات، وفقنا إلى تكوين صورة واضحة عن حياة ومشاكل أفقر جماعات اللاجئين. وحددنا المنطقة التي يعانون فيها أشد الصعاب (مقاطعة سيستان – بلوشستان في الجنوب الشرقي). كما سلطنا الضوء على مشكلة عمل الأطفال التي كثيراً ما تهمل. كذلك تمكنّا من وضع مجموعة من المؤشرات التي تحدد درجة الصعوبات التي تواجه اللاجئين، مثل أصلهم (من المدينة أو الريف)، وعدد أفراد الأسرة، وموارد الأسرة المالية والمادية عند وصولها، وجنس وعمر رب العائلة. وجمعنا الكثير من المعلومات عن نوع الأعمال التي تقوم بها النساء ويمتهنها الأطفال لاستكمال دخول الرجال التي أصبحت غير آمنة بصورة متزايدة.

أوجه القصور في اللقاءات الفردية

شاب أسلوب اللقاءات الفردية بعض القصور، ومنه:

١- إنها تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى الحد من عدد من يمكن الالتقاء بهم؛

٢- كانت النتائج والتوصيات مبنية على تقديرات المحاورين لوضع اللاجئين وليس على الأولويات التي حددها اللاجئون. وكان الأمر يقتضي منهجاً يسمح للاجئين أنفسهم بقدر أكبر من المشاركة، ويعطي في نفس الوقت نتائج تقودنا إلى استنتاجات أعم - أي لا ترتبط بأسر بعينها.

كان علينا أن نتعرف بصورة أوسع على جوانب المساعدة التي تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقدمها إلى هذه الجماعات من الأفغان. وتبدي المنظمات غير الحكومية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين مزيداً من الاهتمام بالخطط التي تسمح للاجئين بإعالة أنفسهم عن طريق أنظمة للائتمان. وكان من الواضح أن هناك حاجة لإكساب النساء مهارات جديدة حتى لا يبقين مضطرات لامتهان الأعمال التي لا تتطلب مهارة كبيرة لأدائها، والتي هي بالتالي متدنية الأجر، ولكن كانت هناك حاجة لمعرفة العقبات التي تحول دون عمل المرأة وكذلك أهم المهارات التي تفيدهن.

(٢) مجموعات المناقشة المركزة

تعتمد مجموعات المناقشة المركزة على نوع متخصص من الأسئلة المفتوحة التي يضعها موجه مدرب ليساعد مجموعة من الأفراد على التعبير عن آرائهم المختلفة بشأن موضوع محدد. وفي مايو/أيار ١٩٩٨ عقد "الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة" حلقة عمل ضمت متطوعين من جمعية تنظيم الأسرة الإيرانية لتدريبهم على أسلوب مجموعات المناقشة المركزة. وفي أغسطس/آب ١٩٩٨ عقدنا، بمشاركة من جمعية تنظيم الأسرة الإيرانية، دورة استغرقت يومين لتدريب تسعة من اللاجئات الأفغانيات على مهام التوجيه وتدوين المحاضر ليتولين بأنفسهن إدارة مجموعات للمناقشة المركزة تضم غيرهن من نساء اللاجئين.

وقررنا البدء بمسح عام للاحتياجات بين صفوف النساء الأفغانيات في جنوب طهران مع التركيز على المهارات المهنية ومشاكل النساء العاملات وحاجتهن إلى التعليم ومشاكلهن الصحية. كذلك طلبنا منهن ترتيب هذه القضايا من حيث الأولوية. واشترك حوالي ٦٠ من نساء الباشتون والهزارة في مجموعات تضم من ست إلى اثنتي عشرة امرأة. وبعد المناقشات التي كانت تستغرق نحو الساعتين، تقوم الموجهات باستخلاص النتائج من الآراء التي عبرت عنها المشاركات. ثم تراجع هذه النتائج بعد ذلك مع عينة مختارة منهن. وقام بالجزء الأكبر من البحث نساء أفغانيات، في حين اقتصر دور ممثلي الاتحاد الدولي للاجئين في إيران على مراقبة المناقشات وتحرير التقرير النهائي. وأبدت اللاجئات حماساً شديداً لتلك الفرصة التي أتاحت لهن التعبير عن آرائهن والمشاركة – ولو من بعيد – في رسم القرارات التي ستتخذها المنظمات غير الحكومية وغيرها باسمهن.

(٣) النتائج

عمل المرأة

لاحظنا أثناء المقابلات الفردية أن الرجال الأفغان باتوا، في كثير من الحالات، غير قادرين على إعالة أسرهم بمفردهم، وأنهم محتاجون إلى مساهمة النساء والأطفال في استكمال دخل الأسرة.

ومن نتائج المقابلات الفردية تمكننا من وضع قوائم تفصيلية بأهم أنواع العمل الشائعة بين النساء والأطفال والأجور التي يحصلون عليها. وتشمل قائمة الأعمال التي يقمن بها في المنزل تقشير الفستق، وتنظيف الصوف، وصناعة المقشات، وتنظيف الزعفران، وعمل السلاسل، ونسج السجاد. ويبدأ الأطفال في العمل في سن مبكرة (أحياناً من سن الخامسة)، ومن يستطيع الالتحاق بالمدارس، يقضي أربع ساعات في الدراسة، ثم يعمل ما بين أربع و١٠ ساعات يومياً.

ويلتحق الكثير من الأطفال الأفغان بمدارس لا

ماهين أرملة شابة من قندهار، وعن حياتها في إيران تقول: «أكبر أبنائي عمره ١٢ عاماً وأصغرهم عمره سنتان، وبمساعدتهم أصنع سلاسل بالمنزل وأكسب حوالي ٣٠٠٠ ريال في اليوم (٦٠ سنتاً)، ويعطيني الناس أحياناً ملابس لغسلها بالمنزل، حيث لا يمكنني العمل بالخارج لأن أطفالي صغار جداً وليس لدي من يرعاهم. ولا يمكنني إحضار فستق لتقشيره بالمنزل لأن التاجر يطلب مني بطاقة هوية كتأمين أو أن يكون لدي ضامن وأنا لا أملك أياً منهما».

تعترف بها رسمياً وزارة التعليم، ويديرها معلمون أفغان من اللاجئين. وتوجد على الأقل ١٠ مدارس غير رسمية في مشهد و٢٤ في طهران وكل منها تضم من ٥٠ إلى ٥٠٠ تلميذ. وتقوم منظمات غير حكومية مثل منظمتي "مؤسسة أوكندن" و«الشركاء العالميون» بتقديم الدعم المادي لبعض هذه المدارس منذ أكثر من سنة اعتماداً على مواردهما الخاصة وبتمويل من اليونيسف. فقد وفرتا الكتب والمواد التعليمية، كما أجرتا فحوصاً لعيون الأطفال ووفرتا نظارات طبية. كذلك نظمت مؤسسة أوكندين برامج

أمير، صبي عمره ١٢ عاماً، وهو يتعلم حرفة صناعة الأحذية، وعن حياته في إيران يقول: «عندما سمعنا أن من يحملون تصاريح إقامة مؤقتة يمكنهم الالتحاق بالمدارس الرسمية، طلبت من والدي أن يسجل اسمي بالمدرسة الإيرانية المجاورة، فقال إن الأمر قد يكون خدعة لجمع التصاريح المؤقتة، وأنه من الأفضل أن أستمر في المدرسة الحالية (وهي غير رسمية)».

لتدريب المدرسين، ونفذت منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية برنامجاً صحياً للمدارس في مشهد. وتقوم منظمة غير حكومية أفغانية محلية (لجنة إغاثة أسر اللاجئين الأفغان المعوزة) بمتابعة مدارس الأفغان في طهران وتوزع الكتب المدرسية عليها. ويبقى التساؤل قائماً عن سبب التحاق بعض الأطفال بالمدارس وليس جميعهم.

الآمال في مواجهة الواقع

لا تتفق طموحات اللاجئين الأفغان من النساء والأطفال بأية صورة مع الواقع المزري للأعمال المملة والمرهقة ذات الأجور المتدنية التي

يمتهنونها. وعند سؤالهن في مجموعات المناقشة المركزة عن أنواع المهارات التي يرغبن في التدرب عليها، ذكرن الحياكة والكروشيه ونسج الشيلان وصنع الحقائب والنسج والتطريز، وذكرت بعض نساء الهزارة أنهن يفضلن ممارسة التمريض والأعمال السكرتارية والتدريس وتنسيق الزهور. وجميع هذه الأعمال تحتاج إلى مهارات وتحقق أجراً مرتفعاً ولا تمثل خطراً كبيراً على الصحة كالأعمال التي يمارسنها الآن.

وعلى الرغم من أننا كنا قد عرفنا من المقابلات الفردية أن الأفغان لا يملكون المال الذي يسمح لهم بتملك أدوات إنتاجهم، إلا أن مجموعات المناقشة المركزة أعطتنا فهماً أكبر للقيود التي تواجه المرأة، فقد تبين أن من أهم الأسباب الشائعة التي تدفع النساء للقيام بالأعمال ذات الأجور المتدنية والتي لا تحتاج إلى مهارات هي الأمية وعدم امتلاك أوراق هوية والحاجة لرعاية الأطفال الصغار ومعارضة الزوج أو عائلته، فعمل المرأة يجب أن يكون لبعض الوقت وأن يتم في المنزل وألا يحتاج إلى أوراق هوية. وأشارت النسوة إلى مشكلة كان من السهل إيجاد حل لها، فقد قلن إن جهلهن بإيران وفرص العمل فيها جعلتهن يتجهن إلى ممارسة نفس الأعمال التي تمارسها بالفعل اللاجئات الأفغانيات الأخريات. واقترحن إنشاء هيئة متخصصة ترشدهن إلى الأعمال المتوفرة.

التعليم: الأولوية الأولى

كانت المعلومات التي جمعناها من خلال المناقشات المركزة حول ترتيب الاحتياجات من حيث الأولوية مصدر دهشة لنا، لأننا مع مظاهر الفقر المدقع الذي تعاني منه الكثير من الأسر كما رأينا بأنفسنا كنا نتوقع أن يكون الشغل الشاغل للنساء الأفغانيات هو زيادة إمكانيات الكسب المادي، ولكننا فوجئنا بأن الأولوية الأولى لكل المجموعات تقريباً كانت التعليم، وحددت نساء الهزارة التعليم بصفة عامة وتعلم القراءة والكتابة بصفة خاصة، وأما نساء الباشتون فقد حددن تعليم المهارات. وأبدين جميعاً الاقتناع بأنهن يستطعن تحسين أوضاعهن إذا أصبن قدراً من التعليم.

وكان أغلب من تحاورنا معهم من النساء والأطفال في المقابلات الفردية إما أميين أو على قدر ضئيل من التعليم. وكنا قد لاحظنا بالفعل أن الأطفال عند سؤالهم عن المستقبل، عبروا عن تطلعات كبرى، فقد كانوا يرغبون في استكمال دراستهم والعمل مدرسين أو أطباء. أما النساء فكانت نظرتهن للمستقبل متشائمة، ولكنهن أكدن جميعاً على ضرورة توفير التعليم لأبنائهن أملاً في توفير مستقبل أحسن. ولكننا لم نكن نملك الوسيلة للتعرف على مدى الأهمية النسبية التي يعلقنها على التعليم بالمقارنة بالاحتياجات الأخرى ولا تطلعاتهن الأخرى إلى أن وفقنا في تنظيم مجموعات المناقشة المركزة.

كذلك أدهشنا عمق مشاعر الإحباط التي أبدتها نساء الباشتون تجاه القيود التي تفرضها عليهن ثقافتهن الوطنية في مجموعات المناقشة المركزة وأعربن عن رغبتهن في التخلص من هذه التقاليد البالية. قالت إحدى نساء الباشتون: «إننا نريد تحسين ثقافتنا، يجب أن يعمل الأولاد والبنات على السواء». وقالت أخرى: «يجب أن يكون لدينا طبيبات في أفغانستان». وساعد نظام مجموعات المناقشة المركزة هؤلاء النسوة على أن يعبرن عن آرائهن لنساء من بني جلدتهن، ولم يكن متوقعاً أن يقلن شيئاً من هذا القبيل في مقابلة فردية مع امرأة إيرانية لا يعرفنها من قبل.

الخلاصة

لقد مكننا استخدام أسلوب مجموعات المناقشة المركزة للتعرف على مشكلات وتطلعات اللاجئين الأفغان في المدن من جمع كم كبير من المعلومات التي لم تكن متاحة لنا من قبل. كما أن إتاحة الفرصة أمام اللاجئين للمساهمة في وضع التوصيات بشأن الأنشطة المستقبلية للمنظمات غير الحكومية كانت بخاصة تجربة إيجابية للغاية. فقد شجعت المنتفعين بتلك الأنشطة على التفكير في أوضاعهم والتقدم بحلول. كما أنها أعطت المنظمات العاملة مع اللاجئين صورة أوضح بكثير عن آمال ومخاوف جماعة اللاجئين. لقد أظهرت الخبرة السابقة للاتحاد الدولي للاجئين في إيران أن إشراك اللاجئين أنفسهم في اتخاذ القرارات يحسن إمكانيات التنفيذ وبالتالي النتائج، ولكن هذا لا يعني إحلال طريقة محل الأخرى ولكن بالأحرى أن جميع الطرق متكاملة. ونحن نعلم أن أهم عامل منفرد في تحسين ظروف المعيشة للاجئين في إيران هو الحصول على وضع قانوني.

ولكن نتائج البحث

خوداداد، صبي عمره ١٦ عاماً، وهو يعمل في مصنع لزجاجات العطور، وعن حياته في إيران يقول: «حضرنا إلى إيران منذ ١٧ عاماً، ووالدي مريض منذ أكثر من ٥ سنوات، وكثيراً ما يعجز عن العمل. وقد اضطررت لترك المدرسة منذ ٣ سنوات للعمل لمساعدة عائلتي، وأنا أعمل حالياً في وردية ليلية من منتصف الليل وحتى السادسة صباحاً في ورشة. ومن بين العاملين في الورديات ٦ صبيان دون الرابعة عشرة، وأجر الوردية الليلية مساو لأجر الوردية النهارية، أي حوالي ٥٠٠٠ ريال في اليوم» (أقل من دولار واحد).

تصوير: Forough Foyouzat

أظهرت أن اللاجئين أنفسهم يشعرون بوجود فرص كثيرة لتحسين أوضاعهم حتى في ظل الأوضاع القائمة. ونأمل أن تساعد هذه النتائج المنظمات غير الحكومية على تخطيط برامج فعالة تستجيب لتطلعات النساء الأفغان.

عملت كاثرين سكوايرز منذ عام ١٩٨٢ في برامج اللاجئين، لاسيما المتعلقة بالتغذية والخدمات الاجتماعية. وهي تعمل في إيران منذ عام ١٩٩٣، ومع الاتحاد الدولي للاجئين في إيران منذ ١٩٩٥.

عاد نيغار جيرامي إلى إيران من ألمانيا في عام ١٩٩١، وعمل لمدة سنتين مع الإذاعة الإيرانية كمترجم بالقطعة ومذيع للأخبار باللغة الإنكليزية.

Refugee Studies Programme

أخبار أخبار أخبار

المستويات العليا والمتوسطة وواضعي السياسات الراغبين في قضاء فترة من الدراسة والتأمل في بيئة أكاديمية مشجعة، وكذلك للأكاديميين والباحثين الذين يعملون في مجالات مرتبطة بالهجرة القسرية. وسيخصص لكل زميل زائر موجه أكاديمي، وعليه أن يقوم بدراسة أو بحث محدد بتوجيه ذاتي. وستكون المنح متاحة لمدة فصل دراسي أو اثنين أو ثلاثة خلال السنة الأكاديمية، علماً بأن عدد المنح المخصصة لاستضافة هؤلاء الأساتذة والباحثين لدى برنامج دراسات اللاجئين لن يجاوز العشر في وقت واحد.

للمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بمسؤول المنح في برنامج دراسة اللاجئين:

The Visiting Fellowships
Adminstrator, RSP,Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA,UK.
الهاتف: *44+ 1865 270265*
الفاكس: *44+ 1865 270721*
البريد الإلكتروني: *Tania.Kaiser@qeh.ox.ac.uk*

مشروع بحثي جديد في برنامج دراسات اللاجئين: استجابات وحلول للأزمة الإنسانية في كوسوفو

لهذا المشروع بعدان: وضع توصيات بشأن الرد الدولي المباشر على محنة السكان المدنيين، واستعراض مقترحات بشأن الوضع الدستوري المقبل لكوسوفو تصلح لأن تكون أساساً لاتفاق تتفاوض حوله القوى المحلية المؤثرة. ويستند المشروع في أساسه إلى حلقة عمل نظمت ليوم واحد في ١٨ مايو/أيار ١٩٩٨ حول أزمة كوسوفو بدعم من إدارة التنمية الدولية ومكتب الشؤون الخارجية والكومنولث. وسوف يدير هذا المشروع البحثي مايكل باروتشيسكي الزميل الباحث في القانون الدولي ببرنامج دراسات اللاجئين.

لقد بدأ هذا البرنامج الذي سيستغرق ١٤ شهراً في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨، بتمويل من إدارة التنمية الدولية.
للاتصال: *michael.barutciski@qeh.ox.ac.uk*

أخبار أخبار أخبار أخبار أخبار

أوراق كوبر في مركز التوثيق التابع لبرنامج دراسات اللاجئين

خدم الميجور ديريك كوبر في صفوف الجيش البريطاني في فلسطين في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨. وفي أعقاب حرب عام ١٩٤٨ مباشرة، شارك بصورة مباشرة في المفاوضات التي جرت مع السلطات العسكرية الإسرائيلية بشأن عودة الفلسطينيين النازحين بسبب القتال إلى الأراضي التي احتُلت أثناء الحرب انظر النبذة الواردة عن الفيلم الوثائقي المعنون: Going Home (العودة إلى الوطن) في باب "مكتبة العدد" ص ٤٠ و٤١.

وبدأ كوبر وزوجته ممارسة نشاطهما الإنساني في الشرق الأوسط من خلال منظمة "إنقاذ الطفولة" في الأردن، ثم مارسا نشاطهما في فلسطين، ولبنان، ومصر. وفي أعقاب التجارب التي خاضاها في بيروت أثناء الحصار والقصف الإسرائيلي، قام الزوجان عام ١٩٨٢ بتأسيس منظمة "المساعدة الطبية للفلسطينيين"، وهي مؤسسة خيرية مسجلة في بريطانيا، تُعنى في المقام الأول بتقديم المساعدات الطبية المتخصصة للأطفال الفلسطينيين في المدن والمخيمات الواقعة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧.

كما شارك كوبر وزوجته في الحملة الرامية للفت أنظار أجهزة الإعلام البريطانية والدولية للقضية الفلسطينية؛ وكانا من الأعضاء المؤسسين لمجلس تعزيز التفاهم العربي والبريطانية، وهو من الهيئات التي تسعى لعرض وجهة نظر أكثر اتزاناً للصراع العربي الإسرائيلي على الرأي العام البريطاني الذي ظل حتى ذلك الحين متأثراً إلى حد كبير بالصحافة المؤيدة لإسرائيل.

أصدرت دار كوارتيت بوكس للنشر عام ١٩٩٧ سيرة كاملة لديريك كوبر تحت عنوان: For love of justice (حباً للعدل)، قام بتأليفها جون باينز. كما أصدرت نفس الدار سيرة ذاتية لزوجته باميلا كوبر تحت عنوان: A cloud of forgetting (سحابة من النسيان).

وقد طلب من برنامج دراسات اللاجئين الاحتفاظ بأوراق الميجور ديريك كوبر وزوجته باميلا كوبر في مركز التوثيق التابع للبرنامج. وتعتبر هذه الأوراق إضافة قيمة لما تجمع لدى البرنامج من وثائق عديدة لم يسبق نشرها، ومن بينها الكثير من الوثائق المهمة للفلسطينيين بوجه خاص. ويجري حالياً تجميع ملف شامل للوثائق الخاصة بديريك كوبر، وذلك بتمويل من مؤسسة القطان وغرفة التجارة العربية البريطانية. ويمكن الحصول على قائمة كاملة بهذه الوثائق من مركز التوثيق التابع لبرنامج دراسات اللاجئين (انظر باطن الغلاف الأمامي للاطلاع على التفاصيل).

منح لاستضافة الأساتذة والباحثين بالبرنامج

يعلن برنامج دراسات اللاجئين عن وجود عدد من المنح لاستضافة العاملين في هذا المجال من

أخبار أخبار أخبار أخبار أخبار أخبار أخبار

لن يتكرر ما حدث أبداً يا غواتيمالا

بقلم كارلوس مارتين بيريستين

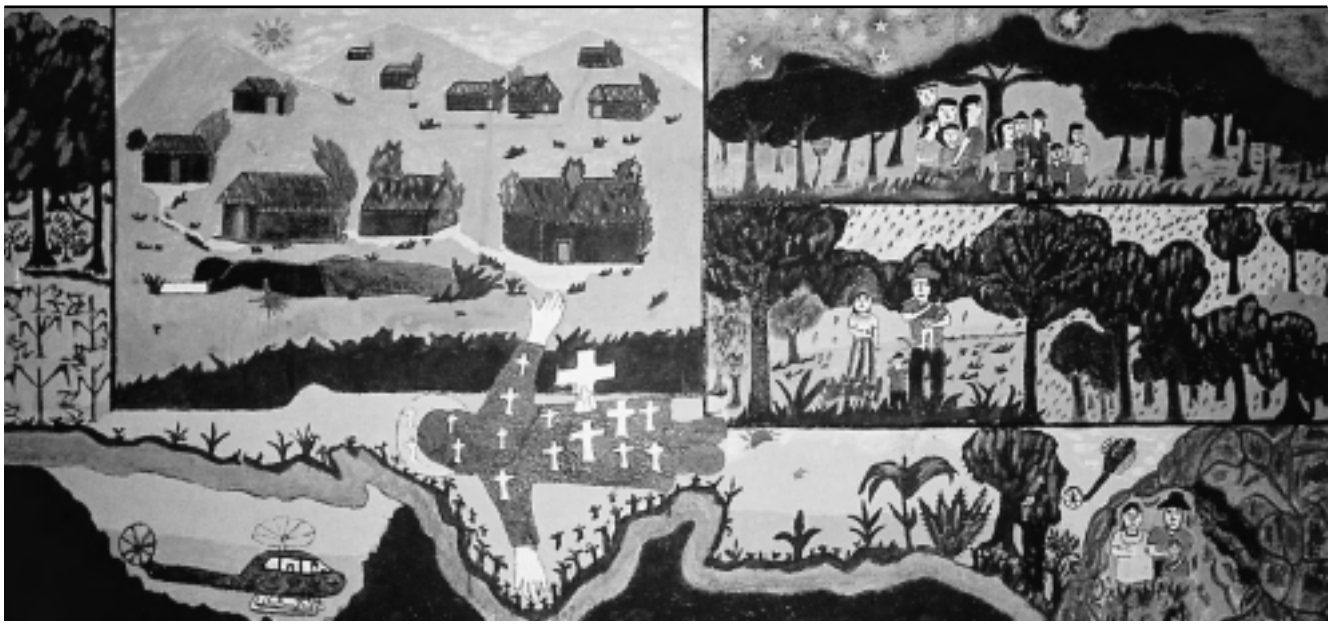

تصوير: UNHCR/B Press

هذا هو المقال الثاني[1] الذي يعرض فيه كارلوس بيريستين أهم النتائج التي انتهى إليها تقرير مشروع استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا، وتجارب الضحايا، والقضايا المتعلقة بالمشروع المذكور.

في يوم ٢٤ إبريل/نيسان ١٩٩٨، نشر مشروع استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا التقرير الذي فرغ من إعداده تحت اسم «لن يتكرر ما حدث أبداً يا غواتيمالا».

أ. النتائج التي تضمنها التقرير

تأثرت نسبة كبيرة من سكان غواتيمالا بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على أراضيها على مدار السنوات الست والثلاثين الماضية، هي عمر الصراع المسلح الطويل الذي اتخذ منها مسرحاً. فمنهم من اضطر إلى التماس اللجوء في الخارج، ومنهم من نزح داخل وطنه أو آثر البقاء في قريته أو مدينته تحت رحمة القوى المتصارعة. وكان أهم إنجاز فريد للتقرير توثيق قصص الضحايا بعد جمعها من مصادرها المختلفة.

ممارسة العنف ضد الأسر والأفراد

فقدت الكثير من الأسر عدداً من أفرادها، مثل: أحد الزوجين (٢١٪)، أحد الأبوين أو كليهما (٢٢٪)، أبناء (١٢٪)، أعضاء آخرين (٢١٪). ومنها من تعرض للتحرش والملاحقة، ثم الاضطهاد في وقت لاحق، مما كان ينتهي بها في كثير من الأحيان إلى التفتت. وعانى بعضها على مدار فترة زمنية أطول من أزمات أسرية ذات طابع اقتصادي (الفقر)، واجتماعي (تكليف الأعضاء بأدوار تفوق طاقتهم)، وانفعالي (الفراق)، ولمّا تنته معاناتها بعد.

وإلى اليوم، مازال معظم من أدلوا بأقوالهم يعانون من آثار العنف الذي تعرضوا له، فمشاعر الحزن والإحساس بالظلم مازالت متفشية بينهم، بالإضافة إلى المشكلات الصحية والإحساس بالوحدة والذكريات الأليمة، وإن كانت بصورة أقل. وتبين هذه العوامل الحاجة الشديدة إلى تدعيم الصحة النفسية بصورة تأخذ تجارب الضحايا في الاعتبار، فضلاً عن اتخاذ التدابير الاجتماعية التي تخفف مما لحق بهم من ضرر وتحقق العدالة.

ويبدو أن المرأة كانت أكثر المتضررين من فقدان بعض أفراد الأسرة. فقد كان عدد الذكور الذين لقوا مصرعهم يفوق عدد الإناث (كانت نسبة الضحايا من الذكور ٩٠ في المائة)، وخلفوا جيشاً من الأرامل وراءهم. وكان نصيب المرأة أكبر من المصاعب الاقتصادية، والصراعات الأسرية، مما فرض عليهن الكثير من الأعباء وحتم عليهن الاضطلاع بأكثر من دور اجتماعي. كما كن يشعرن باليأس من إمكانية العودة إلى ممارسة حياتهن بصورتها الأولى. وهناك أيضاً ما يفيد بزيادة مسؤوليات المرأة الأسرية نتيجةً للحرب. وتشير المعلومات، التي تم جمعها بصورة لا تحتمل اللبس، إلى ضرورة تزويد الأرامل بالدعم النفسي والاجتماعي.

وكانت المرأة من ضحايا عدد لا يستهان به من المذابح التي جرى تحليلها (٦٢٪)، فضلاً عن تعرض امرأة من كل سبع نساء للاعتداء الجنسي حسب إفادات الناجيات. لقد اضطرت المرأة، بالإضافة إلى ما تعرضت له من عنت شخصي وانفعالي، إلى مواجهة ما طرأ على حياتها اليومية ودورها الاجتماعي من تبدل. وتصدت نساء كثيرات للعنف بأشكال مباشرة، مما فتح باب الشك في صحة بعض التصورات النمطية لدور المرأة في الأسرة وفي المجتمع أثناء الحروب. فكانت النساء مثلاً هن أول من بادر بالتحرك للبحث عن المفقودين من أفراد أسرهن، وفضح الجرائم التي ارتكبت على الملأ وممارسة الضغط على السلطات.

ولم يسلم الأطفال من الاعتداء حسبما أشار معظم أقوال الشهود والضحايا، فكانوا من بين ضحايا نصف عدد المذابح الموثقة التي تدلل على ما تعرضوا له ذكوراً وإناثاً من عمليات قتل جماعية. ويتضح لنا من وصف الطرق التي اتبعت في قتلهم (حرقهم أحياء، وتمزيقهم إرباً بالفؤوس، وتهشيم

بعض الإحصائيات التي وردت في تقرير استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا

- **أجريت ٦٥٠٠ مقابلة فردية وجماعية مع الفئات التالية: ضحايا (٩٢٪)، مسؤولين عن ارتكاب الفظائع (٨٪). وجمعت ٦١٪ من هذه الإفادات بخمس عشرة لغة من لغات المايا.**

- **ضحايا الحرب بصورة مباشرة (على وجه التقريب): ١٥٠ ألف قتيل، ٥٠ ألف مفقود، مليون لاجئ، ٢٠٠ ألف طفل يتيم، ٤٠ ألف أرملة؛ المجموع مليون و ٤٤٠ ألف ضحية.**

- **كان من بين الضحايا الخمس وخمسين ألفاً المسجلين في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٦ (بلغت نسبتهم خلال عامي ١٩٨٠–١٩٨٣ ٨٠٪) الفئات التالية: ٢٥١٢٣ قتيلاً (٤٥.٧٪)، ٣٨٩٣ مفقوداً (٧.١٪)، ٥٥١٦ تعرضوا للتعذيب (١٠٪)، ٧٣٢ احتجزوا كرهائن (١.٣٪)، ٥٠٧٩ احتجزوا بصورة غير منتظمة (٩.٢٪)، ١٥٢ تعرضوا لاعتداءات جنسية (٠.٣٪)٢، ١٠١٥٧ ضحايا اعتداءات متنوعة (١٨.٥٪)، و٣٢٣ ضحايا انتهاكات أخرى (٠.٦٪).**

- **وثقت ٤٢٢ مذبحة، من ضمنها: ١٠٣ (٢٤,٤٪) في سنة ١٩٨١، و١٩٢ (٤٥,٥٪) في سنة ١٩٨٢. شملت ١٣٪ من المذابح عدداً من الضحايا يتراوح بين ١١ و٢٠ ضحية و٢٧,٥٪ بين ٢١ و١٠٠ ضحية، و٩,٥٪ عدداً يتجاوز المائة ضحية. وكان المسؤول عن ارتكاب ٩٥٪ من هذه المذابح القوات الحكومية المسلحة ومنظماتها شبه العسكرية، ونسب ٣,٧٪ منها إلى رجال حرب العصابات.**

- **٩٠٪ من الضحايا من الذكور، و٧٤.٥٪ من البالغين من السكان الأصليين. وكان اثنان من كل ثلاث من الضحايا مسؤولين عن رعاية أسرهم، وأصبح ٨٦٨١٣ من الأطفال من الضحايا بصورة غير مباشرة بسبب تعرض ذويهم لأحد ضروب الانتهاكات، وقد فقد ٤٢٠٤٧ (٤٨.٧٪) من هؤلاء الأطفال أمهاتهم أو آباءهم.**

الرؤوس) ما خلفته تلك الفظائع وراءها من آثار مازال الكثيرون يتذكرونها بلوعة شديدة حتى اليوم. وكان أغلبية من لقوا مصرعهم أثناء المطاردات التي جرت في الجبال من الأطفال (١١٪ من مجموع الوفيات)، وقد لقوا حتفهم من الجوع أو لعدم وجود أماكن يأوون إليها. وهذا النوع من الانتهاكات التي تعرض لها الأطفال الصغار من سمات عمليات الإبادة الجماعية التي أشار إليها التقرير[٣].

ممارسة العنف ضد جماعات السكان والمجتمع

أثر العنف السياسي على نسيج المجتمعات المحلية والمجتمع بصفة عامة، ولاسيما في الأرياف، حيث أثرت المذابح بصورة ملحوظة على تركيب مجتمعات السكان الأصليين المحلية، وعلى هيكل السلطة، وعلى علاقات ثقافة المايا التي تمثل عنصراً أساسياً للهوية الشخصية في هذه المجتمعات. كما تعرضت هذه المجتمعات، فضلاً عما حل بها من دمار، لأزمة عميقة على المستوى الاجتماعي، حيث كان من علاماتها حوادث فقدان الثقة في الغير وانهيار العلاقات الاجتماعية في داخل مجتمعات الأهالي الأصليين. وفرض الاضطهاد وتدمير الأماكن المقدسة ودور العبادة، تغيير الطقوس الدينية، سواء بالنسبة للكاثوليكية أو لديانة المايا. وكان من أكثر مظاهر التغيير التي ذكرها الناس، ضياع الشعائر والاحتفالات الدينية، وتغير القيم، وفقدان اللغات المحلية والأزياء الوطنية، التي تربطها جميعاً وشائج قوية بالهوية المايا‌وية.

مواجهة العنف

نشط أفراد كثيرون وجماعات كثيرة في التصدي للعنف بطرق مختلفة، بالرغم مما في ذلك من مخاطر. فكان من ضمن الطرق التي اتبعوها:

١. **التواؤم مع العنف:**
اضطر أشخاص كثيرون إلى تكييف حياتهم في سياق العمليات العسكرية التي استمرت لسنوات، واستخدموا في ذلك ضروباً من المحافظة على الذات (مثل الامتناع عن الكلام)، والدعم المتبادل (استخدام قنوات التضامن)، ومحاولة القيام بأي شيء لمواجهة الأحداث (مثل البحث عن أفراد الأسرة)، بالإضافة إلى اللجوء إلى الدين للتعامل مع الموقف.

٢. **الفرار والنجاة بالنفس:**
أدت الهجرة القسرية إلى ظهور الكثير من أشكال الدفاع الإيجابي عن النفس، مثل:
الهروب الجماعي إلى الجبال، حيث تمكن عشرات الألوف من الناس من العثور على مأوى[٤]. وهناك نوعان من النزوح، وإن كان معظم الناس يتعرضون لكليهما:
- نزوح جماعات من الأفراد ومجتمعات بأسرها، وعادة ما يستمر ذلك لفترات طويلة في الأماكن التي لا تخضع لسلطة الدولة، مثل الانتقال إلى منفى أو إنشاء نمط بديل من المعيشة في الجبال.
- نزوح الأسر، ويعني الانتقال إلى مجتمع محلي مختلف، بصورة مؤقتة في معظم الأحيان، أو إلى عاصمة البلاد.

٣. **الدفاع عن المجتمع المحلي:**
كان اتباع اليقظة واتخاذ الاحتياطات والتنظيم جزءاً من حياة المجتمعات التي تعيش في المنفى أو في الجبال، حيث أعيد تنظيم أنشطة الحياة اليومية وعلاقات السلطة المحلية على نحو يكفل مواجهة الأوضاع الجديدة بصورة إيجابية وجماعية.

٤. **اتباع المقاومة في حالات الضرورة القصوى:**
عانى الكثيرون معاناة شديدة نتيجة للتعذيب والحياة في الجبال، ولكنهم أبدوا في الوقت نفسه قدرة جبارة على الصمود في وجه التجارب العاتية، معتمدين في ذلك على مواردهم الخاصة وقناعاتهم الشخصية ومساندة الآخرين لهم.

٥. **محاولة تغيير الواقع:**
تشير بعض الروايات إلى أن السكان قد تمسكوا بالقيم الاجتماعية والسياسية وعمدوا إلى تفسير ما حدث بطريقة إيجابية، كجزء من مساعيهم الرامية إلى الصمود في وجه العنف. فرغم أن القمع السياسي يؤدي إلى تفكيك أواصر المجتمع على نطاق واسع، إلا أننا رأينا بعض الأشخاص يحرصون على تنظيم أنفسهم في جماعات نتيجة لمعاناتهم من العنف بصورة مباشرة. وكانت تلك العمليات التنظيمية في أول الأمر محاولة لحل بعض المشكلات، لما توفره من تعاضد عند التعرض للعنف. ولكنها كانت تمثل من جهة أخرى، وسيلة لمحاربة الفقر والظلم بالنسبة للكثيرين.

ب. إعادة البناء والإصلاح

يشمل التقرير تحليلاً لعمليات إعادة بناء النسيج الاجتماعي، أدى فيها الضحايا والناجون الدور الرئيسي بالرغم مما حل بالبلاد من دمار. فقد استعادت المنظمات الاجتماعية والزعماء التقليديون و(إلى حد ما) السلطات سابق مكانتها في معظم الأماكن بعد سنوات. ويبعث هذا النوع من العمليات الأمل في المستقبل بالرغم من بطئه.

ومع ذلك، فهناك عوامل هامة تلعب دورها في الوقت الحاضر وتمثل خطراً على المستقبل، مثل مشكلات الأراضي[٥] التي زاد من حدتها عدد اللاجئين والنازحين العائدين، ومشكلات اجتماعية تتمثل في صعوبة اندماج السكان المدنيين مع

الجنود المسرحين، فضلاً عن إفلات المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان السابقة من العقاب، وما ترتب على ثقافة العنف، التي تعتبر جزء عضوياً من نظام التجنيد القسري والأنشطة شبه العسكرية، من تصاعد في حدة العنف الاجتماعي، كما يتضح من عمليات الإعدام دون محاكمة التي كانت تحدث مرة كل عشرة أيام في غواتيمالا خلال العام المنصرم.

مازال الناس يشعرون بالخوف، خاصة من الحياة في نفس المجتمعات المحلية مع المسؤولين عن الانتهاكات (وهو ما يتكرر في أقوال شخص من كل ثلاثة) خشية التعرض للانتقام لإدلائهم بأقوالهم وخوفاً من تفاقم الصراعات الاجتماعية. إذ بالرغم من انتهاء الصراع المسلح، تستمر عواقب الحرب لمدة طويلة، بما تمثله من تهديد لقدرة الناس على التعايش سوياً. لذلك، كان من الضرورة بمكان القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع على أفعالهم ومواجهة المشكلات الاجتماعية، مثل موضوع الأراضي، على أن تترأس هذه المشكلات الأولويات التي سيتضمنها جدول أعمال ما بعد الحرب.

تخفيف الخسائر

جمع التقرير مطالب الناجين لكي ينقل صورة لآمال الضحايا، والتغييرات الاجتماعية التي يجب أن تستتبع العمل في هذا المشروع الذي يهدف إلى إعداد نوع من الذاكرة الجماعية. وتشمل تلك المطالب على التوالي من حيث الأهمية: احترام حقوق الإنسان، وتحري الحقيقة وتحقيق العدالة، وإجراء تغييرات اجتماعية كأساس لاستتباب السلام (من ضمنها نزع السلاح والتعديلات الاجتماعية والاقتصادية)، والإصلاحات وتعويض الضحايا.

ومما يدخل في بند "الإصلاحات" المختلفة المطلوبة التعويضات المادية، ومشروعات التنمية، والمنح، والبرامج الدراسية، والاحتفال بذكرى مناسبات معينة وإقامة النصب التذكارية والمشروعات التي توفر المساعدات الاجتماعية والسيكولوجية للضحايا والناجين.

ومع ذلك، يحذر التقرير من بعض المشروعات والأشكال المحتملة للإصلاح، التي قد تؤدي إلى ظهور صور جديدة من التسلط الاجتماعي أو تأليه الدولة. كما ينبه التقرير الناس إلى أن قيمة المساندة تكمن في الموازنة بين فوائدها العملية من جهة، وفي المحافظة على كرامة أفراد المجتمع من جهة أخرى. كما لا ينبغي اعتبار الإصلاح بأشكاله المختلفة بديلاً عن التعامل مع مطلب تحقيق العدالة وتحري الحقيقة. لقد قدم تقرير استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا عدداً من التوصيات المحددة بشأن مطالب الناجين، ووجهها إلى الدولة بشكل خاص، وإلى الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي ولجنة التوضيح التاريخي في الوقت نفسه.

> علينا أن نخرج الأحداث من الظلمات إلى النور حتى نتمكن من تحملها. إنها الطريقة الوحيدة للأُمّ الجراح. لقد عانينا خلال تاريخنا حتى النخاع، ولا نريد أن يتكرر هذا النوع من الأحداث مرة أخرى.
>
> **الحالة رقم ١٠٥٦٩. كوبان، سبتمبر/أيلول، ٨١**

إشهار سلاح الذاكرة في وجه الفظائع

أخيراً، يوضح التقرير الآليات التي هيئت الساحة لظهور بعض الصور المتطرفة من القسوة والعنف في غواتيمالا، فهو يحلل الدور الرئيسي الذي أدته المخابرات الغواتيمالية في العمليات العسكرية، والمذابح، وأعمال الإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والتعذيب. إذ كان مسؤولوها أكثر الناس صلةً بالانتهاك المنظم لحقوق الإنسان خلال سنوات الصراع المسلح. ويذكر التقرير الكثيرين منهم بالاسم. كما يصف التقرير بالتفصيل، نظام التدريب المتبع لدى المؤسسات العسكرية، الذي يستند إلى التجنيد الإجباري والتدريب على الطاعة العمياء وتحكم الجماعة في الفرد، والتعاون على ارتكاب الفظائع. ويوضح هذا النظام إلى حد كبير السبب في اتخاذ القمع السياسي هذا الشكل المدمر، وكيف يواصل ظهوره حالياً بطرق مختلفة، بالرغم من انتهاء الحرب، نظراً إلى أن جزءاً كبيراً من شبكته مازال قائماً حتى اليوم.

ويتضح من جهود مشروع استعادة ذاكرة غواتيمالا التاريخية أن الاحتفاظ بذكرى الفظائع، مع ما يسببه من ألم، يؤدي دوراً في الوقاية من العنف في المستقبل. ولكن التصريحات الرسمية تنزع إلى الإيحاء بضرورة «طي صفحة الماضي من أجل إعادة بناء المجتمع». وهي دعوة لتشويه التاريخ، وتقويض بنيان المجتمع، ومعاودة إذلال الضحايا. ولكي لا تتكرر المأساة في غواتيمالا، يجب عليها، مثلما هي الحال في غيرها من البلدان، تفكيك الآليات التي مكنت الفظائع من الظهور.

وكان من المصادر الهامة وغير المتوقعة للمعلومات التي استند إليها مشروع استعادة الذاكرة

ريغوبرتا مينتكو الحاصلة على جائزة نوبل للسلام تتلقى نسخة من تقرير استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا فور صدوره في إبريل/نيسان ١٩٩٨

تصوير: Conchi Onaindia

التاريخية لغواتيمالا، الأقوال التي أدلى بها المسؤولون عن الفظائع أو من اشتركوا فيها، والتي بلغت نسبتها ٨٪ من مجموع الإفادات التي جمعت. وكان معظم أصحابها أعضاء في دوريات الدفاع المدني. فلقد كان الإحساس بالذنب والحاجة إلى تطهير النفس دافعاً للكثيرين منهم لكي يرووا كيف أجبرهم الجيش على المشاركة في ارتكاب الفظائع. وأعرب أغلب من كانوا منهم جنوداً في الجيش عن سخطهم على ما تعرضوا له من استغلال، وأوضحوا أنهم تعرضوا فيما بعد لمشكلات نفسية وأسرية. وبالرغم من ذلك، فلم يبد على معظمهم أي انفعال وهم يدلون بأقوالهم ولم يقروا باشتراكهم في العنف بصورة مباشرة.

إعادة الذاكرة

لا تنتهي مهمة مشروع استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا بعرض التقرير. إذ تعكف حالياً فرق مختلفة، قوامها شبكة من ٦٠٠ من الخبراء والمحاورين، الذين قاموا بجمع الأقوال، على توعية الجماهير بما جاء في التقرير وتذكيرهم بالماضي، وذلك من خلال إعداد مواد تثقيفية، وبرامج إذاعية، وحلقات عمل ترمي إلى مساعدة الناس على فهم ما حدث بصورة أفضل، واستشعار خبراتهم الشخصية، والمحافظة على كرامة الضحايا، وزيادة مساندتهم لجهود إعادة البناء.

كما نشّط جمع الأقوال المطالبَة بالتنقيب في المدافن السرية وتسجيل الملكيات الزراعية. ويجري الآن فتح بعض هذه المدافن، وتقديم الدعم لأسر الضحايا ومساعدتها على رفع قضايا. كما يجري إعداد النصب المحلية والاحتفالات في حالات كثيرة. وفي العاصمة، نُقشت أسماء ١٨ ألف ضحية معروفة وأسماء أكثر من أربعمائة مجتمع محلي لحق بهم التدمير، على أعمدة مدخل الكاتدرائية.

النتائج

لقد حطم المشروع حاجز الصمت وتحول إلى تحرك جماعي. وقد نجح باتباعه المنهج النفسي الاجتماعي، في استقصاء دلائل العنف ومظاهر الصمود الشعبي وأفكار ومطالب الضحايا والناجين، كما وفق إلى تقديم صورة شاملة لذلك كله وطرح مقترحات إرشادات كثيرة للعمل من أجل إعادة بناء المجتمع.

والعمل من خلال الشبكات أمر هام لتحقيق قدر واسع من المشاركة الاجتماعية في جهود مثل هذه المشروعات. ومع ذلك، واجه المشروع ردود فعل مختلفة، حتى من داخل الشبكة الكنسية التي ساندته، الأمر الذي عقد مهمته في بعض المواقع.

إن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، فيما يتعلق بالقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب، والتحقيقات، والإصلاح الاجتماعي، إلى آخره، أمر يعتمد إلى حد بعيد على مدى استيعاب الحركات الاجتماعية والشعبية الأخرى لهذه الذكريات واستفادتها منها. لقد قامت الحكومة بالتفاوض مع اتحاد غواتيمالا الثوري الوطني حول قانون للمصالحة أثناء تنفيذ مشروع استعادة الذاكرة. ومثل هذا التصالح قد يصبح أداة جديدة لإفلات الجناة من العقاب. وقد أبرز اغتيال الأسقف خيراردي، الذي كان من أوثق الناس صلة بالمشروع، حقيقة هامة، وهي أن المشروع قد تجاوز الحدود التي يسمح بها من تفاوضوا من أجل السلام. إذ إنه حدد أسماء المسؤولين عن ارتكاب الفظائع، وأعاد للمجتمع ذاكرته على نحو يستنفر جهوده للإصلاح.

كارلوس مارتين بيريستين، عضو فريق مشروع استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا، وهو طبيب متخصص في الصحة النفسية، ويعمل في مجال رعاية السكان النازحين في غواتيمالا وفي بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية. وقد تمت صياغة تقرير المشروع بالتعاون مع عدد من الكتاب الآخرين والمنظمات الغواتيمالية.

يمكن لمن يرغب في الحصول على ملخص للتقرير (بالإسبانية أو الإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو الإيطالية) وعلى معلومات خاصة بالمواد التثقيفية التي استعان بها المشروع الاتصال بالجهة التالية:
Oficina de Derechos Humanos del
Arzobispado de Guatemala, 6a calle 7-77
Zona 1, Guatemala City, Guatemala
الهاتف: 4604 232 502+ البريد الإلكتروني: odhagua@pronet.net.gt الموقع على شبكة الإنترنت: www.guateconnect.com/odhagua

١ جاء في العدد الثاني من «نشرة الهجرة القسرية» مقال لكارلوس بيريستاين عنوانه «أهمية الذاكرة»، تناول فيه مشروع استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا، وناقش نهج المشروع.

٢ يعمد ضحايا الاعتداءات الجنسية، إزاء الإحساس بالوصمة والعار، إلى عدم الإبلاغ في أحيان كثيرة، مما يولد الانطباع بأن الحوادث من هذا النوع أقل من عددها الفعلي.

٣ يشير تقرير استعادة الذاكرة التاريخية لغواتيمالا إلى وجود بعض خصائص عمليات الإبادة الجماعية في حالة غواتيمالا، وإن كان المشروع لم يتمكن من تحديد ما إذا كانت هذه الخصائص وليدة رغبة متعمدة أم هي محض صدفة. وقد تُرك هذا الجانب معلقاً إلى أن تتناوله لجنة التوضيح التاريخي الرسمية، التي تعد تقريراً لإصداره في نهاية سنة ١٩٩٨.

٤ يقدر عدد من نزحوا في غواتيمالا على النحو التالي: مليون نازح في داخل البلاد، ٤٠٠ ألف نازح في المكسيك وبليز وهندوراس وكوستاريكا والولايات المتحدة الأمريكية، ٤٥ ألف لاجئ بصورة مشروعة في المكسيك، ١٥٠ ألف لاجئ بصورة غير مشروعة في المكسيك و٢٠٠ ألف في الولايات المتحدة؛ ٢٠ ألفاً قاموا بتنظيم أنفسهم في جماعات الصمود الاجتماعي، وتمكن ٢٠ ألفاً غيرهم من الاستمرار في العيش بعيداً عن ديارهم في الجبال لعدة سنوات. انظر
Farias. P (1994) *Central and South American Refugees*. In Marsella A J, Bornemann T, Ekblad S and Orley J (eds) *Amidst Peril and Pain: The Mental Health and Well -Being of the World's Refugees*, Washington, American Psychological Association.

٥ لقد أدت الحرب إلى تفاقم مشكلات الأرض في بلد يملك فيه ٢٪ من السكان ٧٠٪ من مساحة الأرض الصالحة للزراعة. وذلك لما نتج عن الحرب من صعوبة في الوصول للأراضي واستغلالها بسبب نزوح السكان، وتدمير السجلات العقارية، واستيلاء بعض المقربين من القوات المسلحة على الأراضي الزراعية.

نجاح حملة التليثون النرويجي الخاصة بالنازحين داخل أوطانهم

Norwegian Refugee Council

حرص النرويجيون على مدار السنوات الخمس والعشرين الأخيرة على تنظيم حملات تليفزيونية سنوية لجمع التبرعات من أجل أغراض مختلفة، وهم يطلقون على هذه الحملات اسم "التليثون". وخصصت حصيلة التبرعات في هذا العام للمجلس النرويجي للاجئين، وقد بلغت ٩,٥ ملايين جنيه إسترليني (١١٥ مليون كرونه نرويجية). وستخصص لمساعدة النازحين داخل أوطانهم على النحو الآتي:

- يوغوسلافيا السابقة وكوسوفو: اعتمدت مبالغ لإنشاء مراكز لتشجيع البوسنيين على إقامة مشروعات خاصة (وهي تزودهم بالنصح والإرشاد والتدريب والقروض المصرفية اللازمة لإقامة المشروعات)، وتوفير المساعدات القانونية، والحماية والإسكان، وتنظيم قوافل لتوزيع الملابس على النازحين في كوسوفو.
- القوقاز: تمويل الإسكان، وحفر الآبار، وإعادة بناء المدارس والمراكز الصحية، والتعليم، وقضايا حقوق الإنسان.
- كولومبيا: تمويل أنشطة لحماية النازحين، وتوزيع الطعام، وبناء المساكن، وتدعيم أنشطة الاعتماد على الذات، والمساعدات القانونية.
- إفريقيا الوسطى: الإسكان، والتوظيف، وتهيئة فرصة التعليم للأطفال.
- السودان: للأنشطة التي تقام بالتعاون مع المنظمات الأخرى.

سيقدم باب المناقشات الردود والتعليقات حول المقالات التي ظهرت في الأعداد السابقة، وفى هذا العدد سنقدم مقالاً بقلم جيف كريسب وكارين جاكوبسون يردان فيه على موضوع «سكان المخيمات» الذي نشر في العدد الثاني من المجلة، وكذلك رداً من ريتشارد بلاك مؤلف المقال التمهيدي عن «سكان المخيمات»

إعادة النظر في توطين اللاجئين في المخيمات

بقلم: جيف كريسب وكارين جاكوبسون

كان لعدد أغسطس/آب من «نشرة الهجرة القسرية» دور مشكور في توجيه نظر الباحثين والعاملين مرة أخرى إلى قضية مخيمات اللاجئين.

كانت مخيمات اللاجئين موضوعاً شائعاً للبحث في السبعينات والثمانينات بين المشتغلين في الحقل المتنامي لدراسات اللاجئين. ولكن في منتصف التسعينات وجه المتخصصون في الهجرة القسرية اهتمامهم للمشاكل الناشئة في بلدان المنشأ، مثل أوضاع النازحين داخل أوطانهم، وإقامة مناطق آمنة وغيرها من أشكال الحماية الداخلية، وإعادة السكان النازحين ودمجهم من جديد في المجتمع، ومنع تدفقات اللاجئين في المستقبل.

ورغم استمرار الاهتمام بهذه الموضوعات على المستويات الإنسانية والثقافية والسياسية، إلا أن الاهتمام عاد لينصب على موضوع مخيمات اللاجئين من جديد. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الأزمة التي ألمت بمنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا. فكما جاء في مقال ريتشارد بلاك في العدد السابق من المجلة، كانت المخيمات التي أقيمت للاجئي رواندا في تنزانيا وزائير بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ من أسوأ الأنواع، فقد كانت ضخمة لكنها مكتظة بسكانها ولا يمكن الوصول إليها، وتسيطر عليها بعض العناصر المسؤولة عن عمليات الإبادة الجماعية[1]. ولكن من الخطل التعميم على أساس تجربة مخيمات منطقة البحيرات الكبرى وحدها. إن تعبير المخيمات يستخدم لوصف مستوطنات بشرية تتفاوت كثيراً من حيث الحجم، والتكوين الاجتماعي الاقتصادي، والطابع السياسي. والتركيز على أسوأ الأمثلة للوصول إلى نتيجة مؤداها عدم إنشاء مخيمات للاجئين أمر لن يعين على معالجة القضية بشكل مجدٍ.

وكما يوضح مقال إديث باولز في نفس العدد، يمكن أن تتخذ المخيمات أشكالاً تفضل كثيراً تلك الموجودة بمنطقة البحيرات الكبرى[2]، فالمستوطنات المنظمة على غرار تلك المخيمات التي كانت قائمة على الحدود بين بورما وتايلند حتى عام ١٩٩٥ كانت متواضعة الحجم وتحمل طابع القرى الحقيقية وتحفظ للاجئين درجة كبيرة من الاستقلال والاكتفاء الذاتي. وهي بالتأكيد مفضلة على تلك المقامة في تنزانيا أو زائير. فالقضية الحقيقية إذن ليست هي هل نبني المخيمات أم لا نبنيها، وإنما هي كيف تحافظ المخيمات على أعلى مستوى ممكن لتوفر للاجئين ظروفاً معيشية مُثلى حيثما يكون وجودها أمراً ضرورياً. وهي غالباً ما تكون ضرورية، فمن يزعم أن المخيمات غير ضرورية وأنه من الممكن دائماً إيجاد بدائل صالحة للمستوطنات المنظمة يخطئ الظن.

الافتراضات التي يبني عليها معارضو المخيمات حجتهم

أولاً، يميل معارضو المخيمات إلى تجاهل حقوق سكان بلد الملاذ، بما في ذلك حقهم في ألا تُنزع منهم أرضهم. صحيح أن هناك شواهد تدلل على أن الآثار السلبية لمخيمات اللاجئين على سكان البلدان المضيفة موجودة، غير أننا لا نملك معلومات يعول عليها عن تأثير الاستيطان الذاتي للاجئين وسط المجتمعات المحلية (أي أن يسعى اللاجئ إلى

العيش وسط المجتمعات المحلية)، فهذه الحالات ليس من السهل متابعتها، وبالتالي فإن دعاة الاستيطان الذاتي يؤسسون حجتهم على جانب محدود من الدراسات التجريبية والبحوث المقارنة. ثانياً، إن من يعارضون إقامة المخيمات يفترضون أن اللاجئين الذين استقر بهم العيش وسط المجتمعات المحلية هم دائماً أحسن حالاً من الذين يعيشون في المستوطنات المنظمة، وأن اللاجئين، لو خيروا، لما اختاروا أبداً العيش في مخيم، وهذه افتراضات لم يؤيدها بالدليل أي بحث تجريبي حتى الآن.

فقد يرى اللاجئ، إذا كان له الخيار، أن المخيم أكثر أمناً وأكثر توفيراً للاحتياجات المادية من العيش وسط المجتمعات المحلية. كما أن الواقع يقول إن اللاجئين وقادتهم، في كثير من حالات التدفق الجماعي للاجئين، قد أقاموا لأنفسهم مستوطنات للعيش فيها تشبه المخيمات وذلك قبل أن يصل ممثلو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو المنظمات الإنسانية الأخرى ويرتبوا برامج للمساعدة. وعلاوة على ذلك فبعد تنظيم المخيم وتوفير الدعم الدولي يندر أن تقيد حركة اللاجئين داخل المعسكر بالشكل الذي تشير إليه باربارا هاريل بوند في مقالها للمجلة[٣]، ففي أغلب الأحيان يغادر اللاجئون المخيم بشكل منتظم لزيارة بلدهم الأصلي أو للاستفادة من العمل المتاح في بلد الملاذ أو إمكانية التجارة أو الفلاحة فيه. وفى هذا الشأن فإن التمييز السطحي الذي كثيراً ما يعمد إليه الباحثون بين ظروف اللاجئين الذين واطنوا أنفسهم ذاتياً وبين أولئك المقيمين في مخيمات تحتاج إلى تدقيق أكثر.

وأخيراً فإن المعارضين للمخيمات يتجاهلون أهمية دور الحكومات المضيفة في تحديد السياسة تجاه اللاجئين، فاستعراض باربارا هاريل بوند للدراسات المنشورة عن المخيمات يؤكد على مقولتين: إن « سياسة اللاجئين في الجنوب قد حددتها بشكل رئيسي طلبات الحكومات المانحة والمنظمات الإنسانية » وإنه « حيثما تحكمت الحكومات المضيفة في سياسة اللاجئين... كان ذلك أكثر فائدة لهم وللسكان المحليين[٤] »، ويتمنى المرء لو أمكن تبسيط الأوضاع المعقدة للاجئين في إفريقيا وغيرها من المناطق النامية إلى هذه الحقائق البسيطة! أما مقالة ريتشارد بلاك فتعالج للقضية من منظور يراعي الفروق الدقيقة، ولكنها تذكر كذلك أن المخيمات هي الأسلوب المفضل لدى وكالات الغوث، وتوحي بأن إسكان اللاجئين في مستوطنات منظمة هي السياسة المعتمدة. وهذا في الواقع مخالف للحقيقة سواء من وجهة نظر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو غيرها من منظمات الإغاثة الدولية أو غير الحكومية. والحقيقة أن سياسة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين هي تجنب إقامة مخيمات إذا توفرت بدائل أخرى ناجحة، وهذا الأمر مذكور بوضوح في دليل الطوارئ الخاص بالمفوضية[٥]، وما تؤكده في جميع أحاديثها فرق التصدي لأزمات الطوارئ التابعة للمفوضية. وفى أغلب الأحوال تكون الحكومات المضيفة هي التي تصر على إقامة المخيمات، أو أن اللاجئين أنفسهم يتجمعون في مستوطنات كبيرة تتحول في نهاية المطاف إلى مخيمات معترف بها رسمياً.

وكما وضح غيم كيبرياب منذ سنوات فإن تفضيل الحكومات المضيفة إقامة المخيمات لا يعود إلى اعتبارات إنسانية[٦]، وإنما يرجع ذلك إلى حرصها على منع اندماج اللاجئين في المجتمع المحلي، وتسهيل إعادة اللاجئين المبكرة لبلدانهم الأصلية، والسعي إلى جذب المعونات الدولية عن طريق تأسيس مستوطنات للاجئين تكون واضحة للعيان وتجذب الانتباه. ولذا يصبح من المنطقي والضروري فحص الدوافع التي تقف وراء إصرار بعض واضعي السياسات على إقامة مخيمات خاصة عندما تتوفر فرص للاستقرار الذاتي والاندماج في المجتمع المحلي. وفى نفس الوقت، يعترف الخبراء القانونيون بحق الحكومات المضيفة في وضع اللاجئين في مخيمات أو مناطق مخصصة[٧]، وهذا على الرغم من المادة ٢٦ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئ التي اعتمدتها الأمم المتحدة سنة ٥١ (المتعلقة بحرية التنقل). وبالنظر للاعتبارات السياسية والاقتصادية والقانونية التي تحكم إقامة مخيمات للاجئين، فإنه يبدو أن الحجج التي تُقدم دفاعاً عن الاستقرار الذاتي لن تؤثر كثيراً على سياسات الحكومات المضيفة للاجئين.

وكما أشرنا من قبل فإن التحدي الحقيقي هنا هو أن نضمن للاجئين أوضاعاً معيشية آمنة ومستقرة ومحترمة بغض النظر عن إقامتهم في مخيم أو غير ذلك. وسنركز فيما يلي على هذه القضية وخاصة الحاجة إلى منع المشاكل الأمنية التي ظهرت في منطقة البحيرات الكبرى بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ والتي لا زالت موجودة في تلك المنطقة على مستوي أقل، وإن كان اهتمام الإعلام الدولي بها أقل من السابق.

تحديد أحجام المخيمات ومواقعها

قال كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير حديث لمجلس الأمن: « أوصي بشدة أن يقيم اللاجئون في مخيمات محدودة الحجم، وعلى بعد كاف من الحدود، وذلك ضماناً لأمنهم وأمن الدول التي هربوا منها »[٨] والقانون الدولي للاجئين لا يشير بصفة محددة إلى حجم المخيمات أو المستوطنات التي يوضع فيها اللاجئون، ولكن دليل الطوارئ الصادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يشير إلى « أن المخيمات المكدسة التي تضم عدداً كبيراً من اللاجئين هي أسوأ ما يمكن توفيره من أشكال الإقامة للاجئين... يجب تجنب إقامة مخيمات

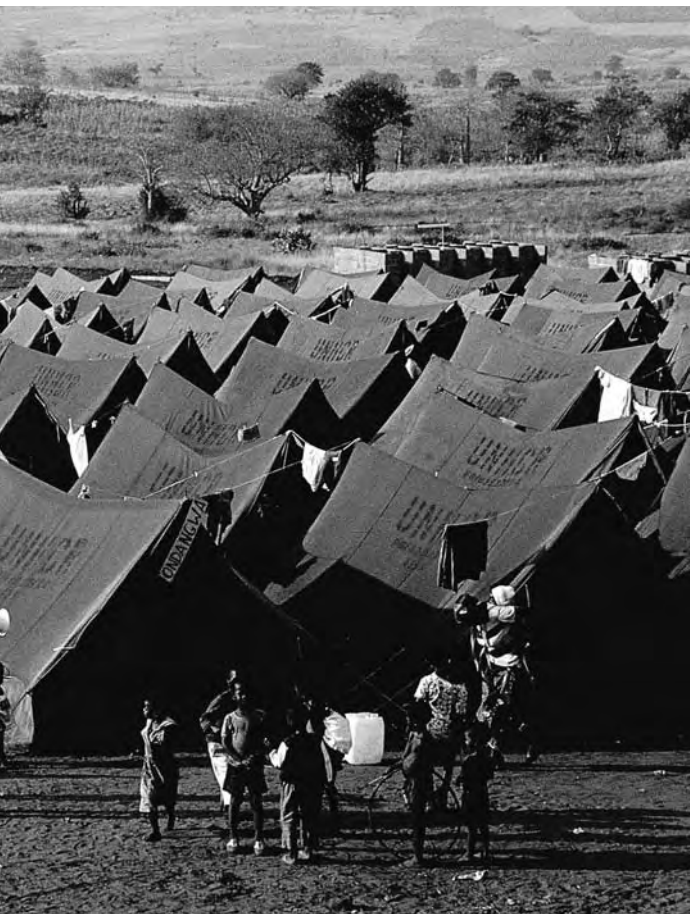

تصوير: Carlos Guarita/Still Pictures

قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة قضايا للمناقشة

تضم أكثر من ٢٠ ألف لاجئ».٩

والمنطق الواضح وراء مثل هذه التوصيات هو أنه يصعب حفظ الأمن والنظام في المخيمات الكبيرة حيث يتكدس اللاجئون. كما أن هذه المخيمات ينظر إليها على أنها تمثل تهديداً للمجتمعات المحلية، خاصةً إذا كانت تضم أفراداً ينتمون إلى أصول عرقية أو لغوية أو ثقافية مخالفة، وقد تصبح كذلك فعلاً. وينتظر كذلك أن تكون المخيمات الكبيرة المكدسة باللاجئين ذات أثر مدمر على البيئة المحيطة. وعلاوة على

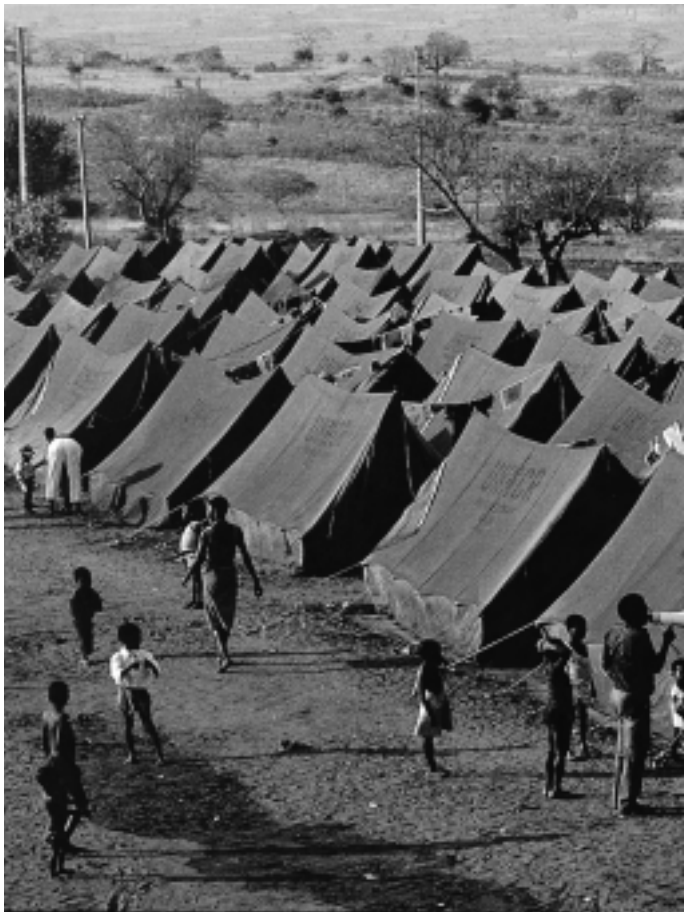

ذلك فإن المخيمات الواقعة قرب الحدود الدولية تكون أكثر عرضة للهجوم المسلح، حتى لو كان الهجوم موجهاً أصلاً ضد المقاتلين (وكثيراً ما لا يكون الأمر كذلك) فإن الغارات المسلحة من هذا النوع تضر باللاجئين ذوي النوايا الحسنة، فضلا عن السكان المحليين والعاملين بالمنظمات الإنسانية.

ولا يعني هذا بالضرورة أن كل مخيم كبير يقوم قرب حدود دولية يمثل تهديداً حتمياً لأمن اللاجئين والدول المعنية. فعندما تحافظ مخيمات اللاجئين على طابعها المدني، وعندما تعترف الدولة الأصلية بأن مواطنيها قد منحوا حق اللجوء على أساس إنساني مجرد، فإن احتمال حدوث مشاكل أمنية خطيرة يقل كثيراً. وهذا ما كان عليه الوضع، على سبيل المثال، في حالة المليون أو أكثر من اللاجئين الموزمبيقيين الذين لجأوا إلى ملاوي وزيمبابوي في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

صعوبات التنفيذ

عند التطبيق العملي، ظهرت صعوبات في تحقيق المعايير وتنفيذ التوصيات الدولية بشأن أحجام مخيمات اللاجئين ومواقعهاوذلك لأسباب شتى:

الصعوبات البيئية. كثيراً ما تتحدد مواقع مخيمات اللاجئين وأحجامها طبقاً لطبيعة المنطقة التي يتدفق عليها اللاجئون. فمن غير المتوقع أن يتجمع اللاجئون في مناطق جبلية أو صخرية، أو مناطق تتعرض للغرق أو ليس بها مياه، أو مناطق معرضة لأنواع خطيرة من الحشرات أو الحيوانات المفترسة أو بها ألغام أرضية. وبالمثل ففي البلدان التي يندر فيها وجود أراض مشاع تصلح لتوطين اللاجئين، أو تكون جميع الأراضي مملوكة للسكان المحليين أو لملاك من القطاع الخاص، تضيق الخيارات لتحديد أماكن المخيمات المتاحة أمام الحكومات المضيفة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

الصعوبات الاجتماعية. لا يتحرك اللاجئون بشكل عفوي، ولكنهم غالباً ما ينزلون بالمناطق التي يوجد فيها تقارب عرقي أو لغوي أو ثقافي بينهم وبين السكان المحليين. وقد يفضلون المعيشة قرب الحدود مع بلدانهم الأصلية حتى يتمكنوا من العودة إلى مزارعهم عندما يكون ذلك آمناً، أو للتجارة عبر الحدود. وبصفة عامة ليكونوا على علم بأي تطورات في الموقف داخل أوطانهم. وعلى النقيض من ذلك، ربما لا يريد اللاجئون أو لا يستطيعون الإقامة في مناطق حيث لا توجد بينهم وبين سكانها المحليين أي رابطة، أو حيث يضطرون إلى قطع كل الصلات مع أوطانهم الأصلية.

الصعوبات السياسية. كما أوضحنا من قبل، فإن الحكومات المضيفة هي التي تحدد في نهاية المطاف وضع اللاجئين في مخيمات، وهي التي تحدد أحجام تلك المخيمات ومواقعها، وعادة ما تتخذ تلك القرارات في ضوء الاعتبارات السياسية وليس الاتفاقيات أو التوصيات الدولية.

الصعوبات الإدارية والمالية. عندما تحدث أزمة لاجئين (وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحركات كبيرة وسريعة عبر الحدود) يتعين على وكالات الإغاثة اتخاذ قرارات سريعة جداً لتوفير المساعدات الحيوية للوافدين الجدد. وفى هذه الحالات كثيراً ما تأخذ الاعتبارات العملية والإدارية الأولوية على كل الاعتبارات الأخرى. فقد يسمح للاجئين (بل ربما يشجَّعون) على الاستقرار في مخيمات كبيرة قريبة من بلدانهم الأصلية لكي تقل، مثلاً، المسافة التي يجب أن يقطعوها على أقدامهم بعد عبور الحدود، وحتى لا تضطر الحكومة المضيفة أو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لتدبير وسائل انتقال لتوصيلهم لأماكن أبعد، أو لتسهيل عملية توفير الطعام والخيام وغيرها من مواد الإغاثة.

الخطوات العملية

من غير المجدي الادعاء بأن الصعوبات التي حددناها أعلاه يمكن التغلب عليها بسهولة، ومع ذلك فهناك عدد من الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لمواجهة هذه المشاكل.

أولاً: كما أوضحنا من قبل، فمخيمات اللاجئين ليست أماكن خطيرة بطبيعتها أو مثيرة للمشاكل حتى عندما تكون كبيرة أو قريبة من الحدود الدولية. والحكومات المضيفة هي المسؤول الأول عن المحافظة على الأمن في مخيمات اللاجئين والمناطق التي يسكنون بها. ولذلك يجب تشجيع تلك الحكومات، وتمكينها من ضمان أن تدار مخيمات اللاجئين بما يتمشى مع المعايير الدولية.

ويجب على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات المؤثرة أن تركز على الأحكام التي تحدد مواصفات مواقع المخيمات وطبيعتها المدنية، وكذلك الطبيعة الإنسانية للملاذ، وذلك من خلال ما تنظمه من حملات للدعوة لإغاثة اللاجئين ومن برامج للتدريب. كذلك يجب على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن تركز في

مناقشاتها مع الحكومات المضيفة فعلاً وتلك التي يحتمل أن تستضيف اللاجئين على أراضيها على أن خير ضمان للأمن الوطني والإقليمي هو

إن الطريقة التي تقام وتدار بها مخيمات اللاجئين تحتاج إلى إعادة نظر بكل تأكيد

الاحترام التام لأحكام قانون اللاجئين، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بإقامة اللاجئين على مسافة معقولة من الحدود. وعلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن تتأكد كذلك من أن برامجها الخاصة بالتدريب وأدوات إدارة الطوارئ لديها تركز التركيز الواجب على الحاجة إلى اختيار الأماكن المناسبة للمخيمات وأن تكون ذات أحجام محدودة.

كذلك يجب بذل المزيد من الجهود في الاستعداد لمواجهة تدفقات جديدة للاجئين خاصة في تلك البلدان والمناطق المعرضة للصراعات المسلحة والتحركات الكبيرة للسكان. فعلى سبيل المثال، يجب على المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية أن تتعاون بشكل وثيق مع الحكومات في البلدان، التي توفر بالفعل الملاذ الآمن أو تلك التي قد تقوم بذلك، في تحديد المواقع التي يمكن أن تستخدم لإيواء اللاجئين في حال وصولهم. وتدرج هذه المواقع ضمن الخطط الاحتياطية التي تضعها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والدول المعنية. ويمكن أن تتضمن هذه الخطط تفاصيل الترتيبات العملية اللازمة لإقامة المخيمات ولنقل اللاجئين إلى تلك المواقع.

وحتى في حالة اتخاذ مثل هذه الخطوات فإن هناك احتمالاً قوياً أن تشهد إفريقيا وغيرها من المناطق النامية في المستقبل أزمات لاجئين يتعذر فيها إقامة مخيمات للاجئين محدودة الحجم وبعيدة بشكل معقول عن الحدود الدولية. وفي مثل هذه المواقف، خاصةً عندما يكون هناك تهديد لأمن اللاجئين والسكان المحليين، قد تغدو إعادة توطين اللاجئين في مواقع قليلة السكان وغير حساسة خير حل للمشكلة. ولعل إعادة توطين اللاجئين وتوزيعهم على مخيمات أخرى تغدو بالطبع أمراً محفوفاً بالصعوبات عند التطبيق العملي، ولذا فقد ينظر البعض إلى هذا الحل على أنه آخر الحلول بحيث لا يجب اللجوء إليه إلا إذا كان هناك خطر مؤكد يهدد أمن اللاجئين.

الخلاصة

هناك حاجة لإعادة النظر في طريقة إقامة مخيمات اللاجئين وإدارتها، فهناك حالات كثيرة تسبب المخيمات فيها المشاكل للاجئين ولمضيفيهم، كما أن هناك طرقاً كثيرة لتحسين أوضاع اللاجئين وأمنهم.

ويجب ألا ينسى منتقدو مخيمات اللاجئين أن سياسات اللاجئين توضع في أجواء سياسية مشحونة بالعداء المتزايد لملتمسي اللجوء، سواء في البلدان الصناعية أو النامية، وفي ظل هذه الأجواء السياسية، يجب أن يتصرف المنتقدون بحرص، لئلا يتخذ البعض من أقوالهم مبرراً للمطالبة بفرض المزيد من القيود على قبول اللاجئين.

وفي الأجواء الحالية، من المستبعد أن تقوم الدول المضيفة بانتهاج سياسات تحريرية تسمح للاجئين «بالاستقرار أينما أرادوا»[١٠] والأرجح أن ترفض الحكومات استضافة اللاجئين بصورة مطلقة. وعلى الأكاديميين والعاملين والمناصرين أن يحثوا الحكومات على اتباع سياسات أكثر إيجابية وتحرراً بشأن منح حق اللجوء، بدلاً من الاكتفاء بالدعوة إلى إلغاء المخيمات. وفي نفس الوقت يجب على الحكومات المضيفة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية أن تعمل على أن يتمتع اللاجئون الذين يختارون العيش في المخيمات أو يضطرون إليه بأكبر قدر من الاستقرار الجسدي والمادي والنفسي.

الدكتور جيف كريسب، باحث أول بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وهو يكتب هنا بصفته الشخصية.

الدكتورة كارين جاكوبسون، أستاذ مساعد في العلوم السياسية في كلية ريجيس، وأستاذ ملحق بكلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، بالولايات المتحدة.

١ بلاك،ريتشارد، «إسكان اللاجئين في المخيمات» **نشرة الهجرة القسرية**، عدد ٢، أغسطس/آب ١٩٩٨ ص ٤–٧.

٢ باولز، إديث «من القرية إلى المخيم: تطور حياة اللاجئين على الحدود بين تايلند وبورما» **نشرة الهجرة القسرية**، عدد ٢، أغسطس/آب ١٩٩٨، ص١١–١٤.

٣ هاريل بوند، باربارا، «المخيمات: استعراض للبحوث المنشورة»، **نشرة الهجرة القسرية**، عدد ٢، أغسطس/آب ١٩٩٨، ص ٢٢–٢٣.

٤ نفس المصدر السابق

٥ «إن إقامة مخيمات للاجئين يجب ألا يكون إلا الحل الأخير». **دليل الطوارئ**، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، جنيف ١٩٨٢، ص ٥٧.

٦ Kibreab, Gaim 'Reflections on the African Refugee Problem: A Critical Analysis of Some Basic Assumptions', Research Report no 67, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, 1983.

٧ Goodwin-Gill, Guy *The Refugee in International Law*, Clarendon Press, Oxford, 1996, pp. 300-301, note 31.

٨ 'The causes of conflict and promotion of durable peace and sustainable development in Africa: report of the Secretary-General to the UN Security Council', New York, 1998, paragraph 54.

٩ **دليل الطوارئ** (الطبعة الثانية)، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، جنيف، سيصدر ١٩٩٨/١٩٩٩، القسم ٣/٣/٢.

١٠ بلاك، ريتشارد، المرجع السابق، ص ٥.

نرحب بمداخلاتكم...
حول المقالات المنشورة بالمجلة

نرجو إرسال تعليقاتكم وآرائكم إلى:
The Editors, Forced Migration Review, RSP, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
Fax: +44 (1865) 270721
Email: fmr@qeh.ox.ac.uk
كما نرحب بالمواد المتعلقة بالأبواب الدائمة: أخبار البحوث، والتقارير والإعلانات بشأن المؤتمرات، والمنشورات، وآخر الأخبار، والعناوين المفيدة على الإنترنت.

يمكن تقديم المواد باللغات الإنكليزية أو الإسبانية أو العربية.

تُجربة مخيمات اللاجئين لم تُبحث بحق - رد على مقال كريسب وجاكوبسن

بقلم الدكتور ريتشارد بلاك

يساهم رد جيف كريسب وكارن جاكوبسن المدروس على ما جاء في عدد أغسطس/آب من نشرة الهجرة القسرية في توضيح المصطلحات المستخدمة في النقاش الجاري حول مخيمات اللاجئين. ومع ذلك، أراني مضطراً للرد عليهما باختصار. إذ بالرغم من أن ما كتبه جيف كريسب يمثل وجهة نظره الشخصية، وأن كارن جاكوبسن ليست على صلة مباشرة بالمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، إلا إن ما كتباه يجسد بصورة دقيقة آراء الكثيرين من العاملين في المفوضية وفي الوكالات الدولية الأخرى. وتتلخص آراؤهما في ثلاث نقاط:

النقطة الأولى: الحكومات المضيفة وليست الوكالات الدولية، هي التي تتمسك بالمخيمات.

إنني لا أختلف مع هذا الكلام، بل إن لب مقالي كان ينصب على حرص الحكومات على إنشاء المخيمات. لم ألمح بصورة أو بأخرى إلى أن سياسة الوكالات الدولية ترمي إلى تدعيم إنشاء المخيمات، بل إن ما قصدته هو تسليط الضوء على تكرار فشل الوكالات في الدفاع عن بدائل المخيمات على الطبيعة، بالرغم من معارضتها الرسمية لها. وقد نعثر على بعض الأسباب في الرأي التالي لكريسب وجاكوبسن.

النقطة الثانية: لا تتوفر أدلة كافية على أن التوطين الذاتي أفضل من المخيمات.

من المؤكد أن عدداً كبيراً من العاملين بالوكالات الدولية ليست لديهم أدنى فكرة عن الأدلة التي تشير إلى نجاح التوطين الذاتي بالرغم من توافرها. فالدراسات التي قام بها آرت هانزن في شمال غرب زامبيا، وولتر كوك في شرق السودان، مثلاً، تعقد مقارنات صريحة بين من يعيشون في المخيمات ومن لا يعيشون فيها. وربما كانت هناك حاجة إلى مزيد من البحوث لتوفير الحجج التي تدعم سياسة تجنب المخيمات – هذا سؤال يحتاج إلى إجابة.

ولكنني أشك، من الناحية العملية، في أن المشكلة ليست هي نقص الأدلة بقدر ما هي الطريقة التي ينظر المرء بها إلى الأدلة. لقد قمت بنفسي بدراسة تجربة للتوطين الذاتي ناجحة للغاية في غينيا، ولكن الكثير من العاملين بالوكالات التي تمارس نشاطها في جهات أخرى رفضوا هذا المثال عدد من المرات يصعب حصرها، بزعم أنه "استثناء لا يؤخذ في الحسبان" أو أنه "لا يصلح للقياس عليه" لأن اللاجئين وفدوا إلى منطقة كان يعيش فيها أقاربهم. وهذا الكلام يتجاهل بطبيعة الحال، أن معظم اللاجئين في إفريقيا يتحركون لمسافات قصيرة في داخل مناطق تسكنها جماعات تنتمي إلى نفس أعراقهم، وأن أول موجات اللاجئين التي توجهت إلى غينيا، والتي أنشأت نمط الاستيطان الحالي، لم تكن متجانسة من الناحية العرقية مع السكان المحليين.

النقطة الثالثة: لا مفر من وجود المخيمات، لذلك ينبغي أن تركز البحوث على التوصل إلى طرق لتحسينها.

لن أنكر أن البحوث الرامية إلى تحسين الظروف السائدة في المخيمات مسألة حيوية. ولكن تلك ليست هي "القضية الفعلية". كما أن مقترحاتي حول زيادة البحوث عن مزايا التوطين الذاتي ليست بدورها بيت القصيد. فالمهم هنا هو استقصاء مصير اللاجئين والتعرف على الدول التي تضيفهم فعلاً وتلك التي يحتمل أن تقوم بذلك، بغض النظر عن إنشاء المخيمات من عدمه، وفي سياقات محددة. إن هذا النوع من البحوث يتحدى ضمناً المزاعم القائلة بأن مخيمات اللاجئين هدف محتوم للسياسات المتبعة (وهو ما يتراءى للكثيرين بصورة تجاوز الواقع)، كما إنها تزود الأفراد والجماعات المعنية بالحجج اللازمة لتفنيد اتجاهات الحكومات أو السياسة الدولية في الأماكن التي تتخذ فيها تلك السياسة منحى جائراً. وبالمقابل، فإن الباحث الذي يقصر جهده على إنجاح تجربة المخيمات، إنما يرفع راية الاستسلام في أهم المعارك التي يتعين عليه خوضها.

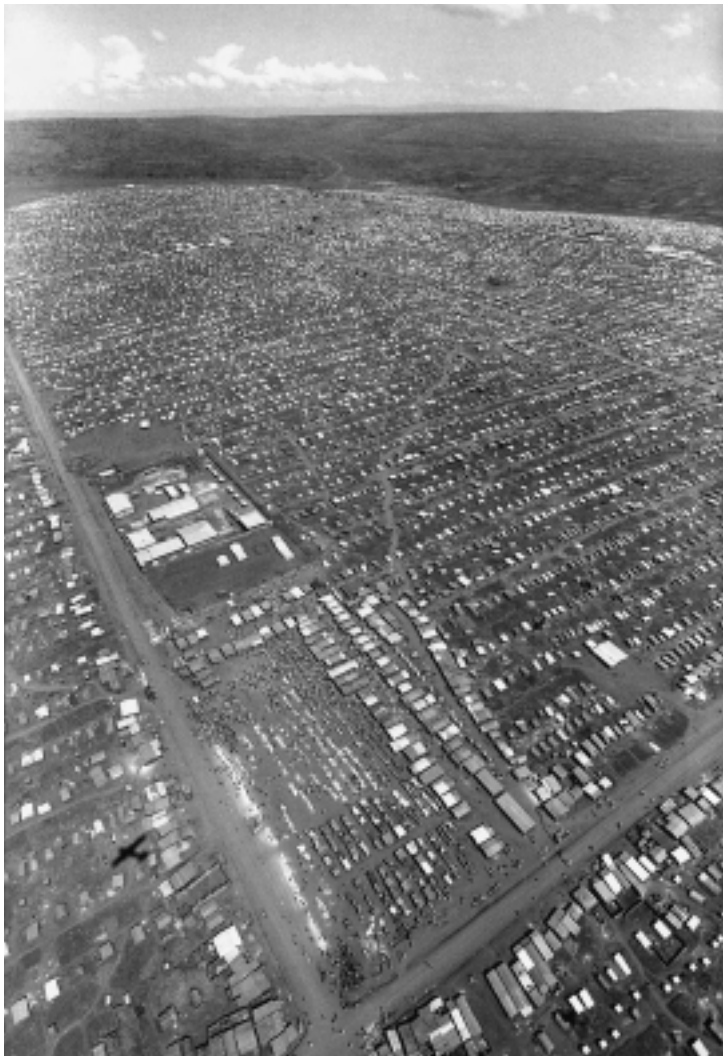

تصوير: UNHCR/25192/05.1995/C.Sattlberger

مخيم بِناكو، في نْغارا بتنزانيا. وهو من أكبر مخيمات اللاجئين الموجودة في العالم، حيث يربو عدد سكانه على مائتي ألف نسمة.

آخر الأنباء

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢ أغسطس/آب ١٩٩٨ عادت أنباء جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) تتصدر عناوين الصحف مرة أخرى بسبب التمرد الذي قام به «التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية» في شرق البلاد. ويأتي هذا التصعيد الأخير للفوضى في المنطقة بعد سنة واحدة من قيام الرئيس لوران كابيلا بالإطاحة بالدكتاتور السابق موبوتو سيسي سيكو.

وما يثير القلق بصفة خاصة في الأزمة الحالية هو أن ١٠ دول مجاورة أو من المنطقة قد انضمت إلى هذا الجانب أو ذاك عسكرياً، مع أنها جميعاً لم تكن متعادية من قبل. وليس سراً أن أوغندا ورواندا تدعمان التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، في حين تؤيد الرئيس كابيلا علانية كل من: أنغولا وناميبيا وزيمبابوي، كما توفر له الدعم كل من: السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى والغابون وتشاد وليبيا. وهناك تعاملات اقتصادية حول الماس والبترول والذهب بين كابيلا وبين بعض القيادات العسكرية في أنغولا وزيمبابوي، بل بينه وبين رئيسي هاتين الدولتين بدرجة ما، وكذلك المتمردين في أوغندا. ومع وجود الكثير من جماعات التمرد والميليشيات الساخطة، فإن المصالح الاقتصادية وتجارة الأسلحة تنذر باستمرار الصراعات أمداً طويلاً مع ما يسببه ذلك من معاناة لجموع المدنيين وحركات النزوح عبر إفريقيا الوسطى. وقد أحبط هذا الانحياز إلى الأطراف المصارعة آمال الكثير من المراقبين الذين كانوا يأملون في قيام محور جديد للقادة الإفريقيين، بل ويخشى البعض أن تتمزق جمهورية الكونغو الديمقراطية تحت ضغط المصالح المتنافسة.

والكثير من الأنباء الواردة عن الصراع تصور أنه يجري بين جماعات من التوتسي والهوتو العرقيتين كانعكاس للتوتر الذي مازال قائماً في رواندا وبوروندي. والواقع أن التمرد تقوده جماعات مرتبطة بالتوتسي، ولكن "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية" يضم كذلك عناصر من شتى فئات المجتمع الكونغولي التي تتهم كابيلا بالفساد وسوء الإدارة وانتهاك حقوق الإنسان والمحاباة. ومن ناحيته، استغل الرئيس كابيلا هذا التوتر فاجتذب إلى صفّه تأييد عناصر الهوتو

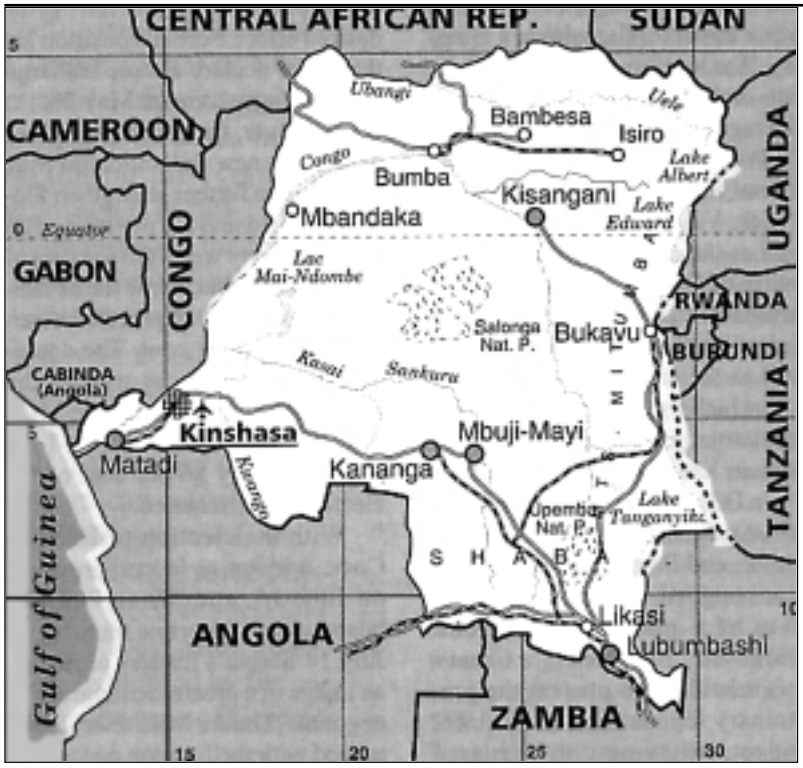

The World Guide 1997/98 (Instituto del Tercer Mundo

المتطرفة من جيش رواندا السابق، حيث أفادت تقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن ١١ ألفاً منهم قد تركوا مخيمات اللاجئين في الكونغو برازافيل ليشاركوا في الدفاع عن كابيلا.

وعلى الجبهة الدبلوماسية، فشلت سلسلة من الاجتماعات الإقليمية في تحقيق وقف لإطلاق النار، وكانت الصعوبة الرئيسية أمام استمرار المحادثات هي إصرار السيد كابيلا ومؤيديه على اعتبار الأمر غزواً تقوم به أوغندا ورواندا، ورفضهم بالتالي اشتراك ممثلي المتمردين في المحادثات. وفي وقت تحرير هذه السطور يبذل رئيس جنوب إفريقيا مانديلا جهوداً دبلوماسية مكوكية بين الأطراف، وتعقد في زامبيا اجتماعات تحت رعاية جماعة تنمية إفريقيا الجنوبية.

وارتكب كلا الطرفين انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فيما ورد، فقد تعرض أفراد من التوتسي أو من المشكوك في تأييدهم للمتمردين للقتل والاعتقال في كينشاسا وكيسانغاني. أما على جانب المتمردين فقد كان من أخطر الاعتداءات المثيرة للانزعاج مذبحة قتل فيها أكثر من ٢٠٠ مدني في كنيسة في كاسيكا جنوب كيفو، وقد تعهد المتمردون بالتحقيق في المذبحة. وتفيد الأنباء بتجنيد الأطفال للقتال، ومن ضمن ذلك حملة تنظمها حكومة كابيلا لدعوة الأطفال من سن الثانية عشرة للانخراط في الجيش للدفاع عن قضيته.

وعلى الجبهة الإنسانية، مازال عدد النازحين أقل مما كان يخشى منه، ولكن الإحصاءات القليلة المتوفرة تقدر عددهم في شمال كيفو وحدها بثمانين ألفاً، وتتوقع نقصاً في الغذاء في أهم المناطق المنتجة له في شرق الكونغو. وأفادت تقارير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بهروب ١٥ ألف لاجئ إلى تنزانيا وبوروندي. ومازال خطر نقص إمدادات الغذاء والمواد الطبية قائماً في كينشاسا والمقاطعات الغربية المتأثرة بالقتال، ولكن بدأ نقل بعض المعونات بالطائرات في سبتمبر/أيلول، والوضع في الشرق أكثر إلحاحاً ولكن من الصعب تلبية احتياجات المنطقة بسبب انعدام الأمن وقيام المتمردين بنهب قوافل وكالات الإغاثة على نطاق واسع. ومنذ سحب العاملين في المساعدات الإنسانية في أغسطس/آب، تجد المنظمات غير الحكومية القليلة الباقية صعوبة كبيرة في الوصول من بوكافو وغوما، كما تقوم

السلطات العسكرية بمراقبة جميع الأنشطة والاتصالات.

والمساعدات الإنسانية، وإن كانت ضرورية، إلا أنها ليست الحل، ولابد من زيادة المبادرات الدبلوماسية من جانب الأمم المتحدة والدول الغربية إلى جانب مضاعفة الجهود الإقليمية الحالية لوقف العنف ومواجهة التصرفات التي تمر دون محاسبة، والاهتمام بمشاكل المواطنين الكونغوليين المنحدرين من أصل توتسي. وأي حل يجب أن يتضمن تدابير بشأن جماعات المتمردين والجماعات المسلحة التي لا تتبع الدولة والتي تعمل داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيجاد طريقة لتأسيس نظام حكم خاضع للمساءلة، ودعم التنمية للأطفال الكونغوليين وعائلاتهم.

بقلم بيث إ. ڤيرهي (التي عملت مع الأطفال المتضررين من الصراع المسلح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة ١٨ شهراً خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨)

التقرير السنوي لبرنامج دراسات اللاجئين لعام ١٩٩٨-٩٧

Refugee Studies Programme

يمكنكم الحصول الآن على هذا التقرير بالاتصال بكورين أوين، ببرنامج دراسات اللاجئين على العنوان الموضح في باطن الغلاف (ص٢) أو عن طريق البريد الإلكتروني: corinne.owen@qeh.ac.uk

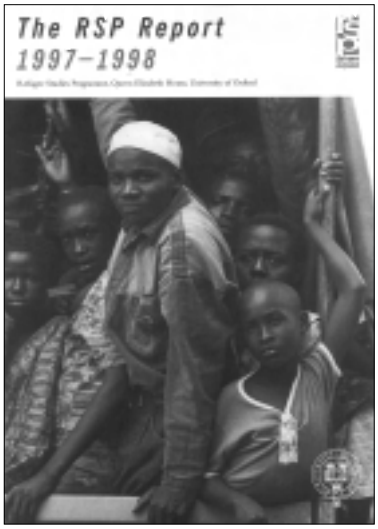

أثر الأزمة الاقتصادية الروسية على الهجرة القسرية في الاتحاد السوفيتي السابق

كان المواطنون الروس الذين اضطروا للنزوح من ديارهم – ومن بينهم ١٢٥٤٠٠ أعيد توطينهم في أماكن أخرى قسراً و٥٧٠٠ لجئوا إلى الخارج – من بين أشد المتضررين بالأزمة الاقتصادية الراهنة. فهم أولاً يعانون من بطالة مستفحلة تتزايد في كل يوم. أما المشكلة الثانية فهي التضخم الذي تآكلت معه القروض الثابتة التي حصلوا عليها وميزانيات الدعم التي خصصت لهم لتمكينهم من شراء وبناء البيوت والشقق السكنية. وليس حال من يملكون أماكن للمأوى بأفضل، فهم يواجهون صعوبات خطيرة في شراء الأخشاب وسداد فواتير التدفئة والماء بسبب ارتفاع الأسعار. بل إن الكثيرين عاجزون عن شراء المواد الغذائية والطبية الأساسية. وأما المشكلة الثالثة فهي شلل النظام المصرفي الذي كال ضربة قاصمة للكثير من منظماتهم وشركاتهم وزلزل كيان أسرهم التي فقدت مدخراتها ومواردها المالية التي تتعيش منها. والمشكلة الرابعة أن الأزمة قد أثرت على المنظمات الدولية التي كانت تتولى مساعدتهم ومساعدة اللاجئين. وقد أوقفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمة IOM وغيرها الإنفاق على برامجها في روسيا إلى حين تحسن الموقف، وسوف يتطلب الأمر بعض الوقت حتى تستأنف تلك البرامج نشاطها.

كما أن الأزمة قد حدت بشدة من قدرة هيئة الهجرة القسرية في روسيا على تنفيذ البرامج. فلم تصرف إلا ثلث الميزانية المرصودة لتعويض المهاجرين الذين نزحوا من شيشنيا قسراً عن ممتلكاتهم التي فقدوها هناك، وكان المبلغ المرصود لذلك ٣٨٨ مليون روبل. ثم عجزت عن صرف أي تعويض في الفترة من أكتوبر/تشرين الأول حتى أغسطس/آب ١٩٩٨. والواقع أن جميع أموال الهيئة المذكورة تصرف الآن على صيانة المراكز التي أقيمت للإيواء المؤقت ولتوزيع بعض المواد التموينية البسيطة. ولكي يتضح حجم المأساة يكفي أن تعرفوا أن كل مهاجر قسري يصرف إعانة يومية قدرها ثمانية روبلات، وهي لا تكاد تكفي لسد حاجاته حينما يصل سعر كيلو الخبز الأبيض إلى خمسة روبلات.

ملخص من تقرير أعده البروفيسور فاغليري تيشكوف، مدير مركز دراسات إدارة الصراعات في معهد الدراسات العرقية والأنثروبولوجية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم. للاطلاع على التقرير الكامل، راجع عدد نوفمبر/تشرين الثاني من مجلة *Forced Migration Monitor*:

البريد الإلكتروني: *refugee@saorosny*

إعصار ميتش – الاهتمام بإعادة توطين المجتمعات المحلية النازحة في مواضع آمنة

خلّف إعصار ميتش الذي داهم أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي في أواخر أكتوبر/تشرين الأول دماراً واسعاً وراءه، لاسيما في هندوراس التي فقدت من أبنائها سبعة آلاف من بين نحو عشرة آلاف قتيل قدر أنهم راحوا ضحية هذا الإعصار في سائر أرجاء أمريكا الوسطى، بينما فقد حوالي اثنين مليون من مواطنيها، فيما ورد، بيوتهم أو شردوا من ديارهم، أي ما يعادل ثلث شعبها تقريباً. وفي ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني، اجتمع فريق العمل، الذي شكلته مجموعة من الوكالات الدولية تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن هذا الإعصار، وحدد ضرورة إقامة بعض المشروعات في المجالات التالية:

١ نظم للإنذار المبكر وبرامج لتفادي وقوع الكوارث القومية وهياكل للتخفيف من آثارها والتصدي لها
٢ إعادة توطين السكان المتضررين في أماكن آمنة تتوفر فيها سبل كسب الرزق
٣ نظم متكاملة للتحكم في مخرات السيول
٤ حماية البيئة وصيانتها، بما في ذلك إعادة غرس الغابات والحفاظ على التربة

وعلى مدار العقدين السابقين، قطعت بلدان هذه المنطقة خطوات هائلة في أساليب التحسب للكوارث والتخفيف من آثارها. وقد تعاونت معها منظمة الصحة لعموم أمريكا في تنفيذ برامج تركز على التحسب للكوارث ومنعها والتخفيف من آثارها وتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ وتنمية المناطق المتضررة بعد انقشاع الكارثة. وقد أشاد الكثيرون بالتنسيق الهائل الذي جرى فيما بينها على النطاق الوطني خلال الأيام والأسابيع التالية لإعصار ميتش.

لمزيد من المعلومات يمكنكم الرجوع إلى تقرير منسق إغاثات الطوارئ بالأمم المتحدة وفريق العمل الدولي المذكور على العنوان التالي http://www.reliefweb.int وعلى موقع PAHO على شبكة الويب http://www.paho.org، وتنظم PAHO حلقة عمل لأعضاء الوكالات الدولية في الفترة بين ٩ – ١٢ فبراير/شباط ١٩٩٩ في سانتو دومينغو لتقييم الاستعدادات وجوانب التصدي لإعصاري ميتش وجورجيز (هل المقصود هنا الأعاصير الجورجية).

UNHCR/Jesuit Refugee Service

سري لانكا

يسود التشاؤم بين معظم الناس حول احتمالات السلام، وعودة مئات آلاف من المواطنين التاميل والسينهاليين والمسلمين الذين شردوا في داخل أوطانهم أو لجئوا إلى خارج البلاد بعد مرور ما يزيد على خمسة عشر عاماً من بدء الصراع المسلح في سري لنكا. ومما زاد تشاؤمهم، المعارك الدامية التي دارت رحاها بين قوات الحكومة وقوات نمور التاميل في مدينة كيلينوتشتشي الرئيسية، التي تقع جنوب شبه جزيرة جفنه في أواخر سبتمبر/أيلول، حيث لقي ما يزيد على الألف مقاتل مصرعهم فيما يرجح. كما زاد من الشعور العام بالاكتئاب إسقاط طائرة ركاب مدنية أثناء رحلتها من كولومبو إلى جفنه في نهاية ذلك الشهر على يد قوات التاميل بصورة شبه مؤكدة. ورحلات شركة ليونير الجوية ذات أهمية حيوية لسكان شبه جزيرة جافنا، لأنها من الوسائل القليلة التي تربط بين تلك المنطقة وباقي البلاد. إذ يستخدم الناس هذا الخط في السفر إلى كولومبو لاستلام التحويلات المالية التي يرسلها أقاربهم الذين يعملون في الخارج، أو للاتصال بهم، أو للاتجار، أو العمل، أو الدراسة ، أو للهروب من ظروف حياتهم القاسية. كما أن هذا الخط الجوي كان يعطي البعض الأمل في أن الحياة في المنطقة قد تعود إلى سيرتها الطبيعية الأولى ذات يوم.

ويرى المرء في المناطق الواقعة خارج دائرة الصراع في الشمال والشرق دلائل في كل مكان تشير إلى أن المجتمع يعيش في حالة حصار، حتى أن فناناً سري لنكياً ابتدع مصطلح "البرميلية" ليصف الحياة المحاصرة بنقاط التفتيش التي تأثر بها الجميع. وهو تشبيه مستمد من براميل النفط الفارغة المملوءة بالأسمنت التي تمتد على جانبي نقاط التفتيش في الكثير من أنحاء البلاد. وقد زادت السلطات من الاستعانة بالمجندات ورجال الشرطة لحراسة نقاط التفتيش نظراً لاشتداد الحاجة إلى جنود الجيش في الجبهة. ويعود السبب في ارتفاع معدل الجريمة في البلاد إلى انصراف الشرطة وقوات الأمن الأخرى عن أنشطتها الأمنية المعتادة لخدمة المجهود الحربي.

وبالرغم من مطالبة مجموعة من أصحاب المصانع الخاصة بحل الصراع بالطرق السلمية في الآونة الأخيرة، وما تبعه من مطالبة مشابهة من جانب تجمع جديد يعرف باسم «الائتلاف النسائي من أجل السلام»، إلا أن تحركاً جماهيرياً من أجل تحقيق السلام لم يظهر حتى الآن. وقد يكون السبب في ذلك، ولو بصورة جزئية، الخوف من قيام فصائل سياسية مختلفة بالسيطرة عليه. ومع ذلك، يبدو أن هذا التحرك شرطاً أساسياً لتحقيق السلام، وتحويل الإحساس بالسأم من الحرب الذي يتفشى في المجتمع السري لنكي منذ مدة طويلة إلى قوة تعمل من أجل السلام.

وتلقي تجربة الكثير من الأسر السري لنكية الضوء على بعض جوانب المناظرة التي دارت مؤخراً حول الدور الصحيح للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وغيرها من وكالات المساعدة الإنسانية. إذ تعرضت أسر كثيرة من التاميل والسينهاليين والمسلمين لأنماط معقدة من النزوح من الديار. فقد شرد بعض أفرادها داخل وطنهم في شمال وشرق البلاد أو نزحوا إلى كولومبو أو مدن أخرى؛ كما لجأ آخرون إلى جنوب الهند، ولجأ فريق ثالث إلى أوروبا أو أستراليا، بينما يعمل فريق آخر بالخدمة في البيوت في دول الخليج لمساعدة من ظلوا في الوطن. وقد أعيد البعض إلى أوطانهم ليتعرضوا للتشريد مرة أخرى، أو ليعيشوا في عزلة وبمنأى عن ذويهم. ويصعب في ظروف معقدة بهذه الصورة، تفهم أو تأييد الزعم القائل بقصر الحماية والمساعدة على من تنطبق عليهم صفة اللاجئ بمعناها الفني.

الدكتور نيكولاس فان هير، باحث أول في برنامج دراسات اللاجئين، ويجري في الوقت الراهن دراسة ميدانية في سري لنكا، ضمن مشروع عنوانه: «البقاء في الوطن: الهجرة والتنمية والمتروكون».

الدراسة الاستراتيجية النمساوية حول سياسة الهجرة ومنح حق اللجوء

من المنطقي أن ينتهز بلد فرصة رئاسته للاتحاد الأوروبي لمدة ستة شهور لتسليط الضوء على قضية تحتل مكانة الصدارة ضمن جدول الأعمال الخاص بسياسته الداخلية. ولم تضيع النمسا لحظة قبل اغتنام هذه الفرصة حيث قدمت مسودة دراسة استراتيجية مكونة من ١٣٣ فقرة، ملحق بها «خطة تشغيلية»، عن الهجرة واللجوء في اليوم الأول من توليها منصب الرئاسة للدورة الحالية في أول يوليو/تموز ١٩٩٨. وطرحت الدراسة للبحث والتعليق على لجنة الاتحاد الأوروبي ذات الاسم الكودي K4 ، بهدف عرضها فيما بعد على مجلس وزراء العدل والداخلية في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨.

ودعت الدراسة إلى اتباع منهج بالغ التشدد على مستوى الاتحاد الأوروبي بأسره بشأن الهجرة واللجوء، وانتهاج سياسات حازمة تجاه ترحيل المهاجرين القادمين بصورة غير مشروعة وإعادتهم لأوطانهم، واشتراط اعتماد «معايير شنغن» على البلدان التي تطمع في عضوية الاتحاد الأوروبي. ومما يثير الدهشة، أن الدراسة لجأت في صياغة تصورها عن حماية البلدان المستهدفة إلى استخدام نموذج الدوائر متحدة المراكز لتصنيف البلدان الأخرى، على نحو يذكرنا ببعض المناهج التاريخية التي تستخدم في استراتيجية الدفاع الوطني.

ولعل سياسات هذا المشروع تثير نفس الاهتمام الذي أثارته المقترحات نفسها. إذ كان الهدف في البداية أن يظل المشروع سراً، لكن الصحافة كشفت عن وجوده في أوائل سبتمبر/أيلول، في النمسا في أول الأمر، ثم التقطت بلدان أخرى الخبر. وانزعج محامو اللاجئين والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء من نبرة المقترحات، وإن انصب قدر كبير من التعليقات الانتقادية الموجزة على الاقتراح الذي تتضمنه الفقرة ١٠٣، حول "استكمال أو تعديل أو استبدال اتفاقية جنيف" كما جاء في الترجمة الإنجليزية للنص، وإن كانت الكلمة المستخدمة هنا في النص الألماني هي Aufheben التي تعني في هذا السياق "إلغاء" أو "إبطال"). وقد حذفت هذه العبارة في الصيغة النهائية للوثيقة المعدة للعرض على اجتماع المجلس في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ لتهدئة الانتقادات التي أثارتها، كما احتوت هذه الصيغة على عدد من التعديلات الأخرى في الأجزاء التي تثير الجدل من الوثيقة. ومع ذلك، لم تتغير روح معظم المقترحات الأصلية، كما ينطبق نفس الكلام على نموذج الدوائر متعددة المراكز.

ولاشك أن طريقة تعامل وزارة الداخلية البريطانية مع هذا الأمر، إن تطرقت إليه، سوف تكون مثار الاهتمام في ضوء الكتاب الأبيض الذي أصدرته مؤخراً بعنوان "نحو مزيد من العدل، والسرعة، والحزم".

كريس هازبندز
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة لندن

UNHCR/Jesuit Refugee Service

النزوح من الديار والمجاعة في السودان

تهدد المجاعة في للسودان تهديداً عاجلاً حياة مئات الألوف من السكان المشردين. لقد نزح أربعة ملايين ونصف مليون سوداني من ديارهم خلال العقد الأخير من الحرب الأهلية. وقد سعى معظمهم إلى التماس ملاذ في جنوب السودان المشرف حالياً على المجاعة. كما تصاعد العنف الذي فرض على المزيد من السكان النزوح من ديارهم منذ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨. وهناك حاجة ملحة إلى الطعام والحبوب والأدوية، ولكن الحكومة ما زالت تعرقل جهود الإغاثة. وتفتك الأمراض، مثل الحصبة، بسكان مخيمات اللاجئين. كما سجلت ولاية كسلا بشرقي السودان مؤخراً نزوح حوالي ٢٨٣٠٠ شخص من ديارهم نتيجةً للصراع الجاري على الحدود السودانية الإريترية. وقد أعربت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عن قلقها حول الأنباء التي تفيد بأن اللاجئين السودانيين يعادون بالقوة إلى جنوب السودان الذي مزقته الحروب، وذلك بعد أن قام المتمردون السودانيون باحتلال مستوطناتهم في الركن الشمالي الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي نفس الوقت، أي في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول، اتخذت أربع وكالات إغاثة (أوكسفام، وكير الدولية، وأطباء بلا حدود، وصندوق إنقاذ الأطفال) خطوة غير عادية حيث استحثت مجلس الأمن على التحرك لإيقاف القتال في السودان. وتزعم الوكالات أن ٣٠ سنة من الحرب قد ولدت محنة إنسانية، بلغت الآن «مستوى مأساوياً غير عادي ومن المستحيل تخيله».

٣٠٠ ألف نازح في غينيا بيساو

أدت الحرب الأهلية التي اندلعت في غينيا بيساو في ٧ يونيو/حزيران ١٩٩٨ إلى خسائر فادحة في الأرواح، بالرغم من عدم توفر تفاصيل دقيقة. فبالإضافة إلى عدد الوفيات غير المعروف، شرد عدد من الأفراد يتراوح من ٢٥٠ ألفاً إلى ٣٠٠ ألف من العاصمة بيساو، التي خلت من سكانها بعد الأسبوع الأول من اندلاع أعمال العنف. كما أدى القصف الشديد بالمدفعية الثقيلة إلى خسائر مادية هائلة. ومن ضمن المؤسسات التي تأثرت بالدمار بشكل خاص، المعهد الوطني للدراسات والبحوث، أكبر معاهد البحوث في البلاد وأكثرها نشاطاً. وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقوم بتوزيع الطعام على حوالي عشرة آلاف شخص ممن بقوا في العاصمة. ويقوم الصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي ووكالات الإغاثة الأخرى بتنظيم برامج للمعونة في بعض المدن الأخرى، التي تضاعف سكانها منذ بداية الصراع. وقد وجهت الأمم المتحدة نداءً بتوفير ٢٨,٧ مليون دولار لمساعدة النازحين في غينيا بيساو واللاجئين في غينيا كوناكري والسنغال المجاورتين.

دورات تدريبية

دورات تدريبية

آثار الهجرة القسرية والصراع طويل الأمد على الأطفال المراهقين في الأسرة الفلسطينية

تشرف الدكتورة نور الضحى الشطي (a.k.a Dawn Chatty) من برنامج دراسات اللاجئين والدكتورة جيليان هونت من كلية الصحة العامة وطب الأمراض الاستوائية بجامعة لندن على برنامج بحثي يجمع بين تخصصات علمية متعددة، ويهدف إلى تضييق الهوة بين الدراسات النظرية والتطبيقات العملية التي تُعنى بأوضاع الأطفال والمراهقين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط. وسوف يدور البحث حول محور عملي بهدف الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها كبرى المؤسسات والهيئات المعنية بالطفل في المنطقة (اليونيسيف، ووكالة الغوث الدولية، ومنظمة إنقاذ الطفل). ويشارك في هذا المشروع البحثي عدد من الباحثين والعاملين في هذا المجال وعينة من الأطفال والمراهقين. وسوف يتضمن العدد القادم من النشرة المزيد من المعلومات عن هذا المشروع.

قانون وضع اللاجئين

الأستاذ جيمس .س. هاثاواي من جامعة ميتشيغان.

١٥–١٦ مايو/أيار ١٩٩٩

هذه حلقة عمل شاملة حول نطاق تعريف وضع اللاجئين، وهي توفر للمشاركين فرصة التعامل مع القضايا الصعبة مثل تطبيق المعايير القانونية في سياق سيناريوهات واقعية تستند إلى طلبات حقيقية تقدم بها لاجئون. ومن الموضوعات المزمع تناولها: معيار إثبات دعاوى اللاجئين، واستخدام قانون حقوق الإنسان الدولي لترشيد البت في طلبات اللجوء، وواجب الدولة تجاه حماية رعاياها، وانتهاك حقوق الإنسان الاجتماعية الاقتصادية كأساس لدعاوى اللاجئين، والبت في الدعاوى المستندة إلى الأوضاع العامة.

الرسوم: ١٢٠ جنيهاً إسترلينياً (لا تشمل الإقامة)

المقر: Queen Elizabeth House, Oxford, UK

جهة الاتصال: سكرتير الدورات القصيرة على العنوان المدون في أدناه.

Short Courses Secretary, Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, 21 St. Giles Oxford OX1 3LA, UK.

الهاتف: 270722 1865 (0) 44+ الفاكس: 270721 1865 (0) 44+ البريد الإلكتروني: rspedu@ermine.ox.ac.uk الموقع على شبكة الإنترنت: http//www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

المدرسة الصيفية الدولية لبرنامج دراسات اللاجئين - ١٩٩٩

١٢–٣٠ يوليو/تموز ١٩٩٩

تهدف هذه الدورة التي ستستمر ثلاثة أسابيع إلى تزويد المشاركين بفهم واسع لقضايا الهجرة القسرية والمساعدات الإنسانية يتسنى لهم من خلاله دراسة ومناقشة واستعراض دور المساعدة من الناحية التطبيقية. وقد أعدت هذه الدورة خصيصاً من أجل أصحاب الخبرة من المديرين والإداريين والعاملين الميدانيين في مجال المساعدة أو صنع السياسة أو كليهما. كما تشمل الدورة مناقشات جماعية، ودراسات الحالة، وتدريبات، واصطناعيات (أمثلة للمحاكاة)، ومحاضرات، ودراسات فردية.

رسوم الدورة: ١٧٥٠ جنيهاً إسترلينياً (شاملة الإقامة ووجبة الإفطار) آخر موعد للتسجيل ودفع الرسوم: ٣٠ إبريل/نيسان ١٩٩٩. جهة الاتصال: International Summer School Project Manager (العنوان السابق) الهاتف: 270723 1865 (0) 44+ البريد الإلكتروني: anthea.sanyasi@qeh.ox.ac.uk

ماجستير في الدراسات العليا الخاصة بالهجرة القسرية

برنامج دراسي مدته تسعة شهور للحصول على درجة ماجستير الدراسات العليا في موضوع الهجرة القسرية؛ ويقوم هذا البرنامج على منهج متعدد التخصصات العلمية يتناول قضايا الهجرة القسرية من المنظور الأنثروبولوجي، والقانوني، والسياسي، ومن منظور العلاقات الدولية. ويشمل المنهج الدراسي دورات وحلقات دراسية تتناول المواضيع التالية:

مدخل إلى دراسة الهجرة القسرية
الدول الديمقراطية الليبرالية والعولمة والهجرة القسرية
القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين
قضايا أخلاقية في إطار الهجرة القسرية
مناهج البحث
قضايا جدلية في مجال الهجرة القسرية

يمكن إرسال الاستفسارات إلى العنوان التالي:
Graduate Admissions Office, University Offices, 18 Wellington Square, Oxford OX1 2JD, UK.
الهاتف: 270055 1865(0) 44+ البريد الإلكتروني: graduate.admissions@admin.ox.ac.uk

مؤتمرات

تبادل السكان القسري بين اليونان وتركيا: تقييم لنتائج اتفاقية لوزان لسنة ١٩٢٣

٤-٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩٨: كلية وادهام، أكسفورد (الهيئة المضيفة: برنامج دراسات اللاجئين)

مسؤول الدعوة للمؤتمر: رينيه هيرشون

نُظم هذا المؤتمر المتعدد الجوانب بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على عقد اتفاقية تبادل السكان القسري بين اليونان وتركيا. وقد حضر المؤتمر ٦٠ مشاركاً من تركيا، واليونان، والولايات المتحدة، وكندا، والمملكة المتحدة، وبلدان أوروبية أخرى. وقد ركز المؤتمر على نتائج طرد السكان بصورة جماعية بالنسبة للدولتين من مناظير تخصصات علمية مختلفة. وكان الهدف هو تناول أهمية هذا الحدث التاريخي، وزيادة فهم العواقب البعيدة الأمد لتوطين اللاجئين في سياق الحلول المعاصرة للصراعات القائمة بين الأعراق المختلفة.

وكانت أكسفورد الأرض المحايدة التي استضافت هذا المحفل الأكاديمي البناء الذي سمح بتبادل نتائج البحثية التي توصل لها علماء يندر أن تتاح لهم فرصة التواصل بسبب الفواصل القائمة بين تخصصاتهم العلمية المختلفة من جهة، ولأسباب جغرافية سياسية من جهة أخرى. وكان من ضمن التخصصات التي تمثلت في المؤتمر: القانون الدولي، والعلاقات الدولية، والعلوم السياسية، والتاريخ، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والاقتصاد، والعمارة، وتخطيط المدن، والأدب.

وتعد اتفاقية لوزان أول عملية تبادل قسري للسكان يقرها المجتمع الدولي رغم أنها تعادل في واقع الأمر برنامج "تطهير عرقي"، وهذا اللون من التطهير ظاهرة قديمة قدم الدهر ولا تنفرد أو تختص به أمة بعينها. وإذا كان هناك ثمة ما تنفرد به اتفاقية لوزان، فهو طابعها القسري وما حصلت عليه من اعتراف دولي. وبالنظر إلى الأبعاد التي اتخذها طرد السكان وفق هذه المعاهدة (أكثر من مليون ونصف المليون نسمة)، والزمن الذي مر منذ إبرامها، لا نملك إلا الشعور بالدهشة من قلة اكتراث المتخصصين في دراسات الهجرة القسرية ببحث عواقب حدث من هذا النوع. وقد ألمح الدكتور ديفيد تيرتون، مدير برنامج دراسات اللاجئين، في خطابه الافتتاحي إلى الحاجة إلى الإلمام بالتاريخ على نحو أفضل.

وقد حدد المتخصصون في القانون الدولي والعلاقات الدولية في كلماتهم الأولى السياق التاريخي للاتفاقية، كما أشاروا إلى أمثلة حديثة على نقل السكان. وتلا ذلك استعراض للنتائج القريبة والبعيدة المدى لتبادل السكان على اليونان وتركيا في الجلسات التالية على يد المؤرخين والمتخصصين في العلوم السياسية وعلماء تاريخ الاقتصاد وعلماء الاجتماع. وشملت الجلسات المخصصة للجوانب الثقافية، الأدب والمعمار وتخطيط المدن والموسيقى. ومن خلال مناقشة القضايا السياسية في اليونان المعاصرة وتأثير الأحداث الصادمة التاريخية، تكشفت بعض العواقب البعيدة المدى للأزمات القومية التي قلما نلاحظها. وعلى صعيد الدراسات المصغرة لبعض المجتمعات المحلية التي شردت من ديارها على جانبي بحر إيجه، والتي استند القائمون عليها إلى بحوث ميدانية متعمقة، قدم الباحثون نماذج واضحة لعمليات الترحيل والتوطين. وكان النظام المتبع في مناقشة معظم الموضوعات يقضي بأن يعالج عالم يوناني وآخر تركي نفس الموضوع، الأمر الذي أبرز تناقضات لها ذات شأن بين الجانبين. وقد أثيرت خلال ندوة الخبراء الختامية ومناقشات الحضور قضايا فلسفية عريضة، واختتم المؤتمر أعماله بأطروحات تأملية مناسبة للمقام.

ستنشر بحوث المؤتمر وتحرر في مجلد. للمزيد من التفاصيل، انظر العدد القادم من الهجرة القسرية، أو اتصل بالبريد الإلكتروني التالي: *rsp@qeh.ox.ac.uk*

حلقة العمل الخاصة بالنزوح داخل الوطن في إفريقيا

١٩-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨: أديس أبابا، إثيوبيا

تأتي إفريقيا على رأس أكثر قارات العالم تضرراً من الأزمة العالمية التي تمثلها ظاهرة النزوح داخل الوطن، وتبز غيرها في هذا القصب، إذ يبلغ مجموع السكان الأفارقة النازحين داخل أوطانهم حالياً بين ثمانية وعشرة ملايين نسمة، أي حوالي نصف مجموعهم في العالم.

وفي ١٩-٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨، قام معهد بروكنغز، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ومنظمة الوحدة الإفريقية بالدعوة إلى عقد حلقة عمل في أديس أبابا بإثيوبيا، للفت الأنظار إلى قضية النزوح الداخلي في إفريقيا، وللبحث عن طرق تكفل للقارة الإفريقية معالجة أفضل لهذه المشكلة الإنسانية المتفاقمة. وكان المشاركون الخمسة والخمسون يمثلون عدداً كبيراً من المنظمات الدولية، والهيئات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحوث.

وكانت حلقة العمل هي الأولى في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية التي تهدف إلى ترويج الدعوة لوضع مبادئ توجيهية تعالج مشكلة النزوح داخل الوطن، وللتعرف على أفضل نماذج العمل في المنظمات التي تتعامل مع النازحين داخل أوطانهم. ومن المتوقع، أن تنعقد اجتماعات مشابهة في أنغولا وكولومبيا وجنوب شرقيّ آسيا، يشترك فيها معهد بروكنغز، والمجلس النرويجي للاجئين/مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولجنة الولايات المتحدة للاجئين.

ولكل حلقة عمل أهداف مختلفة. فلحلقة عمل أديس أبابا ثلاثة أهداف محددة: تشجيع تطبيق المبادئ التوجيهية في حالات النزوح داخل الوطن، التي تقدمت بها مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أوائل السنة الحالية؛ وتحري دور المنظمات الإفريقية الإقليمية وشبه الإقليمية في تلبية احتياجات النازحين داخل أوطانهم؛ ووضع توصيات خاصة بقضية النزوح تمهيداً

لعرضها على اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الخاص بقضية اللاجئين والعائدين والنازحين، والذي سينعقد في الخرطوم في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بالهدف الأول، فقد رحبت حلقة العمل بالمبادئ التوجيهية للنزوح الداخلي، التي تحدد حقوق السكان النازحين والتزامات الحكومات والجهات العاملة الأخرى تجاههم. وقد نوه المشاركون بصلاحية المبادئ التوجيهية لاستخدامها في مجالات مختلفة، كأن تكون أساساً لأنشطة زيادة الوعي والمؤازرة؛ أو سبيلاً لإنشاء حوار مع الدول والتوسط لديها لصالح النازحين داخل أوطانهم؛ أو وسيلة لرصد طرق معاملة هؤلاء النازحين، ومساءلة السلطات عن تصرفاتها؛ أو مرجعاً يستعان به عند صياغة تشريعات خاصة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني لحلقة العمل، فقد شجع المشاركون المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في إفريقيا على القيام بدور أكثر نشاطاً في شؤون النازحين داخل أوطانهم، نظراً لعدم وجود وكالة دولية واحدة لها صلاحيات خاصة بهذا الموضوع. كما لفتوا الأنظار بصورة خاصة إلى دور المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية في درء وحسم أنماط الصراعات التي تدفع أعداداً كبيرة من السكان إلى النزوح من ديارها. وقد اقترح المشاركون أيضاً إخطار القائمين على تنفيذ عمليات حفظ السلام الإقليمي بالمبادئ التوجيهية ومطالبتهم باحترامها، وذلك في ضوء التجارب الأخيرة في ليبيريا وسيراليون.
وقد أُدرجت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية في تقرير سيعرض على اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية الخاص بقضية اللاجئين والعائدين والنازحين، وفق الهدف الثالث لحلقة العمل. ويقول فرانسيس دينغ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين: "أعتقد أن حلقة عمل أديس أبابا قد طرحت نموذجاً قيماً لنشر المبادئ التوجيهية، كما أنني آمل أن نشهد حلقات مماثلة في مناطق أخرى من العالم في القريب العاجل".

بالإمكان الحصول على نسخ من التقرير الخاص بحلقة عمل أديس أبابا من جيف كريسب.
Jeff Crisp, UNHCR, CP2500, CH-1211
Geneva 2, Switzerland.
Email: crisp@unhcr.ch

اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين

أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨

للحصول على معلومات عن وقائع الاجتماعات السنوية والتمهيدية الخاصة باللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين لهذا العام، نحيل القارئ إلى المواد الصادرة عن مشروع "الدعوة"، الذي نشر سلسلة من النشرات الإخبارية المسماة On the Record (مدونات)، ويمكن الإطلاع على هذه المدونات على شبكة الإنترنت، كما يمكن الحصول على نسخ مطبوعة منها. وهي تعرض لموضوع الهجرة القسرية بالصورة التي نوقش وعولج بها في اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال عام ١٩٩٨. وقد نشر العدد السادس بالاشتراك مع المجلس الدولي للهيئات التطوعية، وهو يتضمن مقالاً عنوانه "نحو توسيع دائرة الاستفادة من اللجنة التنفيذية"، بقلم إد فان ميروب شنكنبرغ، منسق المجلس الدولي للهيئات التطوعية الجديد. كما يتضمن نفس العدد مقالاً لإيين غست (الناطق السابق باسم المفوضية العليا في كمبوديا وهاييتي) عن "حماية اللاجئين في عالم بلا قانون".
توزع "المدونات" على المشتركين عن طريق البريد الإلكتروني، جهة الاتصال:
geneva@lists.advocacynet.org.
أو اتصل بموقع مشروع الدعوة على الإنترنت للاستزادة من المعلومات، أو للحصول على أعداد سابقة من المدونات (من ضمنها العدد السادس الذي يحتوي على المقالات السابقة)،
www.advocacynet.org

مؤتمرات قادمة

مؤتمر النازحين والتوطين القسري والمحافظة على البيئة

٩-١١ سبتمبر/أيلول ١٩٩٩: برنامج دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة

سيتخلل هذا المؤتمر خطان بحثيان وفلسفيان رئيسيان. والخط الأول يمثل الأسس الفلسفية للعديد من مشاريع المحافظة على البيئة الحديثة، التي تفترض حاجة الطبيعة والحيوانات البرية إلى الحماية من بطش الناس. والخط الثاني، هو الإحساس التاريخي، والذي مازال مستمراً، بأن الشعوب الرحّل (القبائل والشعوب غير المستقرة في مكان) تمثل خطراً على المجتمعات المحلية المستقرة والحكومات المركزية. وقد أرغم عدد كبير من هذه المجتمعات على الاستقرار بعد أن شردوا من مواطنهم الأصلية التي خصصت للمحافظة على أنواع الحياة البرية. وقد اتجهت بعض الأنظار إلى إشراك السكان الوطنيين في إدارة وتنفيذ جهود حماية البيئة خلال العقد الأخير. وقد أخذت أمثلة على هذا النوع من الجهود في الظهور في شرق وجنوب إفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، والهند. ويرحب منظمو المؤتمر بالبحوث التي تناقش وتحلل هذا النوع من الجهود الإنسانية لحماية البيئة. ولن يزيد العدد الإجمالي للمشاركين عن مائة. وينبغي تقديم البحوث المقترحة قبل أول مارس/آذار ١٩٩٩ على ألا تتجاوز ٣٠٠ كلمة. وعلى المشاركين تدبير نفقات سفرهم، وإن كان برنامج دراسات اللاجئين سيحاول جمع تبرعات لتغطية مثل هذه النفقات، وخصوصاً بالنسبة لمن يقدمون البحوث.

الاتصال: Dawn Chatty, Refugee Studies Programme, Queen Elizabeth House, 21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الهاتف: ٢٧٠٧٢٢ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
الفاكس: ٢٧٠٧٢١ ١٨٦٥ (٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني: dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk
موقع شبكة الإنترنت:
http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

اللاجئون وتغير المجتمع، الخسائر والتعافي

٢١-٢٤ أبريل/نيسان ١٩٩٩، أمستردام وسوستربرغ، هولندا

سيركز هذا المؤتمر الدولي متعدد التخصصات على أربعة موضوعات عريضة:
- أسباب ونتائج الهجرة القسرية القريبة والبعيدة.
- الخسائر والتعافي في البيئات الجديدة.
- التحديات التي تواجه تأسيس مواطن جديدة (الاندماج، إعادة التوطين، العودة)
- التحولات التي تطرأ على بلدان المنشأ والمجتمعات المضيفة.

من ضمن الخطب الهامة التي سوف تلقى في المؤتمر كلمات الدكتور أريستيد زولبرغ (كلية البحوث الاجتماعية الجديدة، نيويوك، الولايات المتحدة)، والدكتور فرانسيس دنغ (معهد بروكنغز، واشنطن، الولايات المتحدة)، والأستاذ ديباراباتي غوغا سابير (مركز بحوث الأوبئة والكوارث، لوفان، بلجيكا). رسوم الاشتراك في المؤتمر: ٣٧٥ جنيهاً إسترلينياً (تشمل الإقامة والمصاريف الأخرى باستثناء نفقات السفر من وإلى أمستردام)، ٢٢٥ دولاراً بالنسبة للطلبة الذين يحضرون دكتوراه الفلسفة.

جهة الاتصال: Brigitte Lammers, InDRA, University of Amsterdam, Nieuwe Prinsengracht 130, 1018 VZ Amsterdam, The Netherlands.
الهاتف: ٥٢٥ ٢٠ ٥٠٣٢ (٠) ٣١+
الفاكس: ٥٢٥ ٢٠ ٤٠٥١ (٠) ٣١+
البريد الإلكتروني: B.Lammers@frw.uva.nl

ليس مجرد قاعدة بيانات إلكترونية أخرى

قاعدة البيانات الإلكترونية العالمية عن النازحين داخل أوطانهم ودور المعلومات للوكالات الدولية

« . . .مازال الكثير من القرارات التي تتخذ في حالات الطوارئ تبنى على معلومات لا تتجاوز كثيراً حصيلة المرء في ذهنه من المعلومات».

يبدو هذا التعليق الذي ورد في «تقرير الكوارث العالمية لعام ١٩٩٧»[١] لأول وهلة مثيراً للدهشة في عالم الاتصالات الفورية والإنترنت وتليفونات الأقمار الصناعية والسي إن إن، ولكن الدهشة تزول عندما يفكر المرء في حقائق العمل الميداني.

ينفق المسؤولون الميدانيون في المنظمات الإنسانية وقتاً طويلاً في جمع المعلومات، وكتابة التقارير ونقل المعلومات إلى رؤسائهم في المراتب الوظيفية العليا، ولكن كثيراً ما تفشل محاولات التحليل لعدم الإلمام بالسياق، بمعنى أنه يصعب على مسؤول ميداني في نقطة منعزلة أن يلم بما يحدث في بقية المنطقة مما يجعل من الصعب تحديد الأنماط وتعريفها، تماماً كمن ينظر إلى الأشجار القريبة فلا يرى الغابة. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يتعين على المسؤولين الميدانيين اتخاذ قرارات فورية في أمور ذات أهمية محلية مع ربط هذه القرارات باستراتيجية وطنية أو إقليمية؛ ويعرقل ذلك طريقة سريان المعلومات داخل التنظيم. فالمعلومات تنتقل إلى الأعلى بشكل دائم تقريباً، وقد تنتقل إلى الأسفل أحياناً، ولكنها نادراً ما تنتقل في اتجاه جانبي.

فإزاء العدد الوفير من المنظمات غير الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة ذات الأهداف المشتركة، سواء في مجال الطوارئ الإنسانية أو التنمية الطويلة الأجل، لا مفر من أن تعمد بعض المنظمات إلى تنفيذ مشروعات متشابهة أو جمع نفس المعلومات دون أي تبادل أو مقارنة للمعلومات فيما بينها، بل وأحياناً دون أن تعرف إحداها ما تقوم به الأخرى. إنها مشكلة التنسيق الميداني القائمة منذ أبد الدهر. ومما يزيد من تفاقم الوضع في حالة النزوح الداخلي عدم وجود هيئة واحدة مسؤولة، حيث تمارس كل وكالة عملها في رعاية النازحين داخل أوطانهم على حدة، وعليها أن تنسق بنفسها أنشطتها مع نظيراتها.

وهذا هو الداعي الأكبر لوجود قاعدة معلومات إلكترونية عالمية عن النازحين داخلياً.

وقد أقر الفريق العامل التابع «للجنة الدائمة للوكالات الدولية»[٢] الاقتراح الوارد في مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً بتأسيس قاعدة بيانات مخصصة بالكامل للنازحين داخلياً. وسينفذ خلال السنة الأولى برنامج شامل لجمع المعلومات عن البلدان التي تعاني من أزمات نزوح داخلي. وفي المدى القصير سيستفيد البرنامج من المعلومات المتوفرة حالياً في المجال العام ويعيد تنسيقها في هيئة ملفات قطرية وأخرى موضوعية. وسيتم جمع الكثير من المعلومات عن طريق الإنترنت، وإن كان من المقرر تشجيع المراكز المحورية في المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات البحث، إلى جانب المهتمين من الأفراد، على تقديم ما لديها من معلومات.

وفي المدى الطويل، يأمل المجلس النرويجي للاجئين/مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً أن تصبح قاعدة البيانات المحور المركزي لشبكة معلومات متنامية حول النزوح الداخلي تضم كذلك نقاطاً محورية لشؤون النازحين داخل أوطانهم لدى المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات الإقليمية. ومن المنتظر في نهاية الأمر أن توالي المراكز المحورية في المنظمات المهتمة بالنازحين داخل أوطانهم تقديم المعلومات لقاعدة البيانات وتحديثها. وسيتم إدخال السلطات الحكومية، حيثما أمكن، على شبكة المعلومات. وستنشر قاعدة البيانات عن طريق شبكة الإنترنت.

وعلى المستوى الدولي ستساعد قاعدة البيانات «اللجنة الدائمة للوكالات الدولية» في اتخاذ القرارات والتنسيق، كما ستوفر الدعم لعمل منسق المساعدات الطارئة الذي يرأس اللجنة الدائمة والذي تتركز عنده قضايا النازحين داخل أوطانهم في الأمم المتحدة، وذلك بتوفير نظرة شاملة لأنشطة المنظمات المختلفة. كذلك ستدعم قاعدة البيانات عمل ممثل الأمين العام لشؤون النازحين داخل أوطانهم عن طريق توفير معلومات دقيقة وحديثة عن النزوح الداخلي في شكل قياسي منظم بما يسمح بعمل مقارنات بين البلدان.

والأهم من ذلك أن قاعدة البيانات الإلكترونية ستركز كل المعلومات بشأن النزوح الداخلي، وكما

الإدارة

«مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» هو مشروع للمجلس النرويجي للاجئين، تجري إدارته من مكتب جنيف؛ وللمشروع مجلس استشاري يتألف من ١٥ خبيراً بارزاً في مجال الهجرة القسرية.

العاملون

المدير: جون بينت
منسق قاعدة البيانات: كريستوف بيو
ممثل المجلس النرويجي للاجئين: بريتا سيدهوف
المسؤول الإداري للمشروع: غري ساندو

الجهات المساهمة

إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)؛ ومنظمة أندفديول منيسكايلب في السويد؛ ومركز بحوث التنمية الدولية بكندا؛ ووزارات خارجية النرويج والدانمرك وهولندا وسويسرا؛ ومركز المساعدات التابع للكنيسة النرويجية؛ ومنظمة ريدا بارنن في السويد؛ ومنظمة رد بارنا في النرويج؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ واليونيسف؛ وبرنامج الغذاء العالمي؛ ومنظمة ورلد فيجن إنترناشيونال.

موقع المشروع على الإنترنت

يحتوى موقع "مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً" على قائمة ببليوغرافية كاملة بالموضوعات المتعلقة بالنزوح الداخلي، ويمكن الحصول عليها من العنوان التالي:
http://www.nrc.no/idp.htm

للمزيد من المعلومات

إذا أردت الحصول على مزيد من المعلومات عن المشروع، أو تلقي مطبوعات «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً»، ولم تكن من المشتركين في «نشرة الهجرة القسرية»، فالرجاء الاتصال بالعنوان التالي:

Global IDP Survey
Chemin Moise-Duboule 59,
CH-1209 Geneva Switzerland
هاتف: ٨٠٨٥ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٨٠٨٦ ٧٨٨ ٢٢ ٤١+
البريد الإلكتروني idpsurvey@nrc.ch

يمكن الاطلاع على المقالات الواردة في النشرة وتحميلها على أجهزة الكمبيوتر الخاصة بكم من الصفحات الخاصة بالنشرة في موقع برنامج دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت:

http://www.qeh.ox.ac.uk/rsp/

تقديروعرفان تقديروعرفان

يعرف كل من حاول عمل دراسة عن النزوح الداخلي فإن المعلومات بشأن الموضوع مبعثرة وجزئية وغير كافية. والمدهش أن ثمة معلومات كثيرة جداً متوفرة لو عرف الإنسان أين يبحث عنها أو من يسأل. وقد كان أحد الأهداف الأصلية لمشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً هو تجميع المعلومات عن النازحين داخل أوطانهم في مركز واحد. وإذا كان المشروع قد حقق هذا الهدف إلى حد ما، إلا أنه مازال هناك الكثير الذي يجب عمله. ومن الواضح أن إجراء مسح كل عامين لا يكفي لأن ظروف النزوح الداخلي تتغير بسرعة كبيرة. وستسمح قاعدة البيانات بتجميع معلومات متنوعة متعلقة بالموضوع في مكان واحد، وتحديث هذه المعلومات بشكل منتظم، وإتاحتها لكل من يريد استخدامها. ولن تحل هذه المعلومات محل شبكات المعلومات للمنظمات المنفردة بالنسبة للفرد العامل في الميدان، ولكنها ستكون أداة هامة متاحة له. ومع أنها لن توفر له معلومات تصلح للاستخدام العملي المباشر، إلا أنها ستعطيه صورة لحالة النزوح الداخلي بالبلد المعني، وستضع هذه الصورة في سياق يساعد المشتغلين في تحليلاتهم.

ولعل أهم سؤال يجب توجيهه هو: بماذا يمكن أن تفيد قاعدة البيانات النازحين داخل أوطانهم أنفسهم؟ يقال إن خير وسيلة لحماية حقوق الإنسان هي وعي السكان بحقوقهم، فالمعلومات تعني الحماية والقوة. وقاعدة البيانات ستعطي معلومات ثمينة يمكن للنازحين داخلياً، وللمنظمات غير الحكومية العاملة معهم استخدامها للدفاع عن قضيتهم. وعلى سبيل المثال ستتيح لهم معرفة «المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي»، كما تتيح لهم الاتصال إلكترونياً مع المنظمات المعنية، والحصول من خلاله على كتيبات تدريبية.

ولكي تنجح قاعدة البيانات الإلكترونية يجب أن تحتوي على معلومات، وفي عالم اليوم الذي تنكمش فيه الميزانيات ويقل عدد العاملين، هناك خطر ألا تتوفر احتياجات القاعدة من المعلومات. ويحتاج الأمر إلى وجود أناس يهتمون بالقضية لكي يشاركوا في رعايتها، ويدفعوا منظماتهم إلى دعم المشروع والمساهمة بالمعلومات، وأهم من ذلك أن يستخدموا قاعدة البيانات عندما تكتمل!

مارك فنسنت
المنسق، مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً

١ «تقرير الكوارث العالمية لعام ١٩٩٧»، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ص ٣٧.

٢ هي الجهاز الرئيسي التابع للأمم المتحدة الذي يتولى التنسيق بين الوكالات، وتضم رؤساء الوكالات، وهي جزء من خطة كوفي عنان لإصلاح نظام عمل الأمم المتحدة وتبسيطه.

تستمد نشرة الهجرة القسرية معظم تمويلها من المنح التي تجود بها المؤسسات والوكالات العاملة في ميدان التنمية والأنشطة الإنسانية؛ وتود أسرة التحرير أن تعرب عن شكرها للمنظمات التالية على التزامها بدعم نشرة الهجرة القسرية خلال عام ١٩٩٨:

مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة
منظمة أوستكير/المجلس الأسترالي للمساعدات الخارجية
المجلس الدانمركي للاجئين
مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمجموعة الأوروبية (إكو)
اللجنة الأوروبية
المؤسسة الأوروبية لحقوق الإنسان
الاتحاد الدولي لجمعيات تنظيم الأسرة
الاتحاد العالمي اللوثري
المجلس النرويجي للاجئين
صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)
منظمة ورلد فيجن (المملكة المتحدة)

تتوجه أسرة التحرير بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة فورد ـ مكتب القاهرة، التي تموّل ترجمة ونشر الطبعة العربية من "نشرة الهجرة القسرية".

وتُعَدُّ مؤسسة فورد واحدة من كبرى المنظمات الخيرية غير الحكومية المستقلة في العالم؛ وقد قدمت على مر السنين منحاً وقروضاً تربو قيمتها على ثمانية مليارات دولار للأفراد والمنظمات في شتى أنحاء العالم، من خلال مقرها الرئيسي في نيويورك بالولايات المتحدة، ومكاتبها الفرعية الأربعة عشر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

والأهداف التي تنشدها مؤسسة فورد من وراء نشاطها الخيري هي ترسيخ القيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، ودعم الإنجازات البشرية. ومن السمات الهامة للمؤسسة أنها لا تضطلع بدور مباشر في تنفيذ البرامج أو المشاريع إيماناً منها بأن خير من يتصدى لمشكلات مجتمع ما هم أبناؤه الذين يعايشون هذه المشكلات ويعملون بالقرب منها. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من منح المؤسسة ومساعداتها تُقدَّم استجابةً لمشاريع مقترحة يُطلب من المؤسسة المساعدة في تمويلها.

وقد أُنشئ مكتب مؤسسة فورد في القاهرة عام ١٩٥٧، وهو بمثابة المكتب الإقليمي للمؤسسة الذي يُعنَى بالدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب تركيا وإيران. ويُعتبر مكتب القاهرة، بعد مكتب الهند الذي أنشئ في نيودلهي عام ١٩٥١، أقدم مكتب لمؤسسة فورد لا يزال قائماً خارج الولايات المتحدة.

وإذا كان تقديم المنح والإعانات من مكتب القاهرة يتوخى في جميع الأحوال كل ما يعود بالفائدة على المنطقة، فإن جميع المنح تقريباً تُقدَّم إلى جهات تطلبها داخل المنطقة، مثل الجامعات، والمعاهد، ومراكز البحوث، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وتشمل برامج المكتب تقديم المنح في مجالات الشؤون الدولية وشؤون الحكم، والصحة التناسلية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وتخفيف حدة الفقر، والشؤون البيئية والثقافية. وبالرغم من أن صلاحيات مكتب القاهرة تشمل المنطقة بأسرها، فإن معظم برامجها يتركز في مصر وفلسطين، إلى جانب مشاريع هامة في لبنان والسودان وتونس، فضلاً عن المشاريع التي تشمل المنطقة كلها.

مطبوعات جديدة

هل تولد الأصولية من جديد؟ أفغانستان و الطالبان
وليم ميلي (محرر)، ١٩٩٨، عدد الصفحات ٢٥٣، رقم التسجيل الدولي: ISBN 1-85065-346-1 للطبعة المجلدة، أما رقم التسجيل الدولي للطبعة الشعبية فهو ISBN 1-85065-360-7.

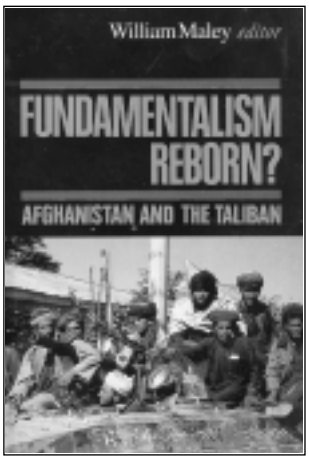

رؤية متعددة الجوانب لنظام الطالبان في أفغانستان مع مجموعة من الدراسات أعدها فريق من كبار المتخصصين في هذه المنطقة. وينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء:
الجزء الأول، قيام الطالبان، والجزء الثاني، الطالبان والعالم، والجزء الثالث، الطالبان وإعادة تشكيل أفغانستان، والجزء الرابع، الطريق إلى المستقبل.
صدر عن دار سي هارست للطباعة والنشر:
C Hurst & Co Ltd., 38 King Street, London WC2E 8DJ, UK. +٤٤ ١٧١ ٢٤٠ ٢٦٦٦
السعر: ٣٥ جنيهاً استرلينياً للطبعة الفاخرة
١٤,٩٥ جنيهاً إسترلينياً للطبعة الشعبية

الطالبان و الحرب و الدين و النظام الجديد في أفغانستان
بقلم بيتر مارسدن، ١٩٩٨، عدد الصفحات ١٦٢، رقم التسجيل الدولي: ISBN I-85649-522-1

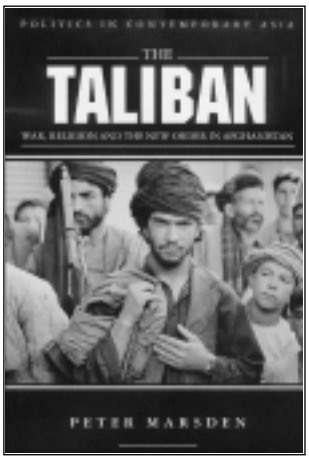

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على السياق الذي استولت فيه الطالبان على مقاليد السلطة في أفغانستان وطبيعة هذه الحركة، بما في ذلك القضايا التي تثيرها الجوانب الأيديولوجية لهذه الحركة وعلاقتها مع المجتمع الدولي. وتمهد للقارئ الطريق لفهم الحالة في أفغانستان ومعرفة الطبيعة الخاصة للطالبان من حيث علاقتها بالحركات السياسية الإسلامية الأخرى.
صدر عن دار زد للطباعة والنشر: Zed Books, 7 Cynthia Street, London NI 9JF, UK
الفاكس: +44 171 833 3960
البريد الإلكتروني: sales@zedbooks.demon.co.uk

تقرير كروسلاين العالمي
عدد سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ (العدد رقم ٣٣، ص ص ٢٥–٥٠)، ويشمل محوراً خاصاً عن باكستان. لمزيد من المعلومات، نرجو الاتصال بكروسلاين على العنوان التالي:
International Centre for Humanities Reporting, Villa de Grand-Montfleury, CH-1290 Versoix/Geneva, Switzerland
الفاكس: +41 22 950 0750
البريد الإلكتروني: info.ichr@ties.itu.int

الفلسطينيون
تقرير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات،
بقلم ديفيد ماك دوال، يوليو/تموز ١٩٩٨، عدد الصفحات ٣٢، رقم التسجيل الدولي:
ISBN 1-89693-12-5

يشرح هذا التقرير جذور الوضع الراهن، ويبحث المقاومة الفلسطينية (بما في ذلك انتفاضة عام ١٩٨٧ ودور كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس) ويحلل مسيرة السلام في التسعينيات. ويبحث التقرير أيضاً المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم ودور المجتمع الدولي في المنطقة.
للاستفسار يُرجى الاتصال بالمجموعة الدولية لحقوق الأقليات:
Minority Rights Group International, 379 Brixton Road. London SW9 7DE. UK
الهاتف: +44 171 978 9498
الفاكس: +44 171 738 6265
البريد الإلكتروني: minority.rights@mrg.sprint.com
السعر: ٤,٩٥ جنيهات إسترلينية/٨,٩٥ دولارات أمريكية

الشتات السوداني
نشرة فصلية غير سياسية تصدر عن مشروع المختارات الثقافية السودانية.

وتبرز هذه المجلة أحدث أنشطة المشروع، وتنشر مقالات ووجهات نظر عن اللاجئين والثقافة والهوية والصراع وحقوق الإنسان والتسامح وأنباء موجزة عن السودانيين النازحين عن ديارهم. وتعتمد هذه المجلة على صلاتها بالعاملين من الأفراد والمؤسسات في مجال الهجرة القسرية، وهي توفر منبراً لمناقشة القضايا الهامة المتصلة باللاجئين والنازحين السودانيين.
لمزيد من المعلومات والمقترحات والمساهمات، نرجو الاتصال مع ليبن نيلسون مورو، محرر المجلة، مكتب الدراسات الإفريقية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، صندوق بريد ٢٥١١، القاهرة، مصر.

الهاتف: 3576920 202+
الفاكس: 3557565 202+
البريد الإلكتروني: Leben@acs.auc.eun.eg

الشرق الأوسط من الألف إلى الياء، مرجع على قرص مدمج (سي دي روم)
إعداد دومنيك فيدال وألين غريش. صدر عن دار سندباد للوسائط المتعددة

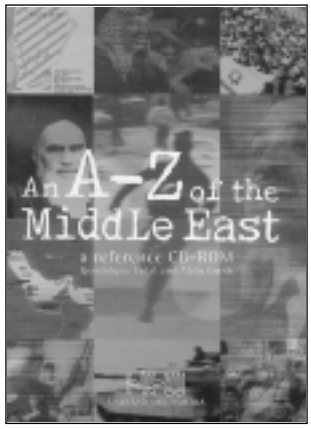

أعد هذا القرص المدمج ليكون دليلاً للشرق الأوسط ومرجعاً يشمل أهم الأحداث والشخصيات والأيديولوجيات التي شكلت المنطقة منذ انهيار الدولة العثمانية حتى اليوم الحاضر. وهو يستعرض السياقات السياسية والتاريخية التي اكتنفت الشخصيات والأحداث، ويحتوي على الكثير من الصور الفوتوغرافية والخرائط المتحركة، ومسرد مصور للأسماء والمصطلحات ونصوص المعاهدات والاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة الرئيسية. كما يحوي على جدول تاريخي وقائمة بالمراجع وقائمة بمواقع شبكة الإنترنت ذات الصلة.
يمكن الحصول على القرص من:
Customer Services, Sindibad Multimedia Ltd.
5 Princes Gate, London SW7 1QJ
ويمكن لحاملي بطاقات الائتمان طلبه بالهاتف:
7488 823 171 44+ أو عن طريق شبكة الإنترنت على الموقع الآتي: www.sindibad.co.uk

العودة إلى الديار (١٩٩٦)
فيلم تسجيلي مدته ٥٠ دقيقة، من إخراج عمر القطان. ناطق بالإنكليزية والعربية مع ترجمة

يسجل هذا الفيلم الوضع في فلسطين في وقت جلاء البريطانيين عنها في عام ١٩٤٨، الأحداث التي سبقت تأسيس دولة إسرائيل كما شهدها الميجور ديريك كوبر، الضابط في الجيش البريطاني. وقد استمر الميجور ديريك كوبر في العمل من أجل اللاجئين الفلسطينيين معظم حياته. ويروي الفيلم قصة عودته إلى المنطقة في صيف ١٩٩٥.
يمكن الحصول عليه بغرض البث التليفزيوني و/أو الاستئجار على شريط سينمائي أو على شريط فيديو بيتاكام اس بي، ويمكن شراء شرائط في اتش اس بسعر ١٤,٩٩ جنيهاً إسترلينياً، بدون مصاريف البريد والتغليف.
يطلب من: Sindibad Films Ltd.
أو عن طريق موقع شبكة الإنترنت:
www.sindibad.co.uk

حالة اللاجئين في العالم ١٩٩٧ – ١٩٩٨: الأنشطة الإنسانية
نشرة صادرة عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٧، عدد الصفحات ٢٩٨، رقم التسجيل الدولي: ISBN 0-19-829309-7، وهو منشور بالإنكليزية والفرنسية والعربية والألمانية واليونانية والإيطالية واليابانية والبولندية والبرتغالية والروسية والإسبانية والتركية.

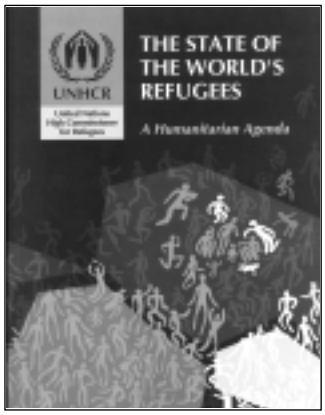

يورد هذا العدد دراسة مفصلة لمشكلة "النزوح القسري"، وتركز على الجماعات المختلفة من البشر الذين تتولى حمايتهم وتساعدهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أي اللاجئين والعائدين وملتمسي اللجوء والنازحين داخل أوطانهم وجماعات السكان بدون جنسية. ويورد التقرير في كل باب من أبوابه الرئيسية إحصاءات وخرائط ودراسات لحالات من شتى أرجاء العالم. كما أنه يضع جدول أعمال واسع النطاق للتحرك بهذا الشأن ويقترح سبلاً شتى من شأنها أن توفر المزيد من الضمانات الفعالة لحماية هذه الجماعات.
للحصول عليه، يمكن الاتصال بهذا العنوان:
Oxford University Press
Walton Street, Oxford OX2 6DP. UK
الهاتف: 556767 1865 (0) 44 +
الفاكس: 556646 1865 (0) 44+
كما يمكن الحصول عليه من الناشرين في البلدان الناطقة باللغات المذكورة آنفاً.
ويمكن الاتصال بالبريد الإلكتروني:
cdr@unhcr.ch، للاستفسار عن مزيد من التفاصيل.

النشرة الدولية للصليب الأحمر (العدد ٣٢٣)
اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يونيو/حزيران ١٩٩٨، عدد الصفحات ٣٩٦ (الطبعة الشعبية).
رقم التسجيل الدولي: ISSN 00208604
الاشتراك السنوي: ٣٠ فرنكاً سويسرياً أو ١٨ دولاراً أمريكياً. سعر النسخة الواحدة ١٠ فرنكات سويسرية. منشور بالإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والروسية، ويصدر أربع مرات سنوياً.

خُصص هذا العدد لقضية التعاون فيما بين الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، غير أنه يتضمن أيضاً المقالات الآتية: اللجنة الدولية الصليب الأحمر كوسيط إنساني في الصراع الكولومبي: الإمكانيات وحدود القدرات؛ تأثير المساعدات الإنسانية على تطور الصراعات؛ الأمن في العمليات الميدانية للصليب الأحمر.
ويمكن الاطلاع على المقالات المنشورة في التقرير الدولي في الموقع الخاص على شبكة الإنترنت (http://www.icrc.org) بالإنكليزية وعلى الترجمة الفرنسية في (http://cicr.org).
للحصول على التقرير، الرجاء الاتصال بـ:
Hans-Peter Gasser,
International Review of the Red Cross, 19
avenue de la Paix, 1202 Geneva, Switzerland
الهاتف: 6001 734 22 41+
الفاكس: 2057 733 22 41+
البريد الإلكتروني: review.gva@icrc.org

أمواج
نشرة دورية تتألف من ١٢ صفحة، تصدرها دائرة العلاقات العامة ببرنامج غزة للصحة النفسية، وهو مؤسسة غير حكومية أنشئت لخدمة سكان قطاع غزة.

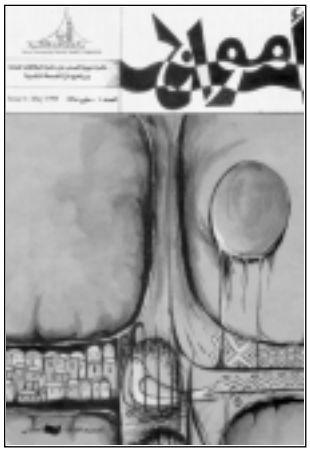

تحفل النشرة بالأخبار والمقالات التي تدور حول قضايا الصحة النفسية، والقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان. وقد صدر العدد الأول من "أمواج" في مايو/أيار ١٩٩٨، وكان يحوي طائفة من المقالات الخاصة التي تتناول مختلف قضايا الصحة النفسية، فضلاً عن التقارير الخاصة بالندوات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي تُنظم للعاملين في مجال الخدمة الاجتماعية والصحة النفسية وحقوق الإنسان في قطاع غزة. كما تغطي النشرة مختلف اللقاءات والأنشطة الجماهيرية الخاصة بحقوق الأطفال والمرأة، والدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تُعنى بالأمراض النفسية والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، وبإعادة تأهيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

لمزيد من المعلومات يمكن الاتصال بالعنوان التالي:
دائرة العلاقات العامة
برنامج غزة للصحة النفسية
ص.ب: ١٠٤٩ ـ غزة
الهاتف: 865949 7 972 +
الفاكس: 824072 7 972 +
البريد الإلكتروني: pr@gcmhp.net
صفحة الإنترنت: http://www.gcmhp.net

اشتركوا! اشتركوا! اشتركوا!

في نشرة الهجرة القسرية التي تصدر بالإنكليزية والإسبانية والعربية.
يمكن لجميع المشتركين الحصول على نسخ **مجانية** من مطبوعات «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً».
الرجاء ملء الاستمارة أدناه وإرسالها إلينا.

رسوم الاشتراك السنوي

الاشتراك **مجاناً** للفئات الآتية:

- الأفراد/المؤسسات في البلدان «النامية»*
- الطلبة/الأشخاص الذين لا يتقاضون راتباً
- اللاجئون/النازحون داخل أوطانهم (وتنظيماتهم)
- الجمعيات التي نتبادل مطبوعات معها
- الذين تبرعوا بدفع اشتراكات في العام ١٩٩٧

١٥ جنيهاً إسترلينياً/ ٢٦دولاراً للأفراد
٢٥ جنيهاً إسترلينياً/٤٣ دولاراً للمؤسسات
٤٠ جنيهاً إسترلينياً/٦٨ دولاراً للاشتراك المتعدد حتى ثلاث نسخ
(يضاف مبلغ خمسة جنيهات إسترلينية/تسعة دولارات لكل نسخة أضافية على النسخ الثلاث المحددة في الاشتراك)

الطبعتان العربية والإسبانية: **مجاناً**.
مدة الاشتراك سنة واحدة.

* البلدان الواردة في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوصفها "بلداناً نامية".

أنا أطلب/نحن نطلب (الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة):

☐ **اشتراكاً مجانياً في النشرة الصادرة باللغة الإنكليزية** ضمن الفئة الآتية:

- ☐ أعيش/أعمل في بلد نامٍ
- ☐ طالب/لا أتقاضى راتباً
- ☐ لاجئ/نازح داخل وطني
- ☐ تبادل مطبوعات
- ☐ دفعت قيمة الاشتراك عام ١٩٩٧
- ☐ أسباب أخرى (الرجاء إرفاق خطاب يوضح أسباب طلب الاشتراك المجاني)

☐ **اشتراكاً مجانياً** في النشرة: ☐ العربية ☐ الإسبانية

☐ **اشتراكاً فردياً** قيمته ١٥ جنيهاً إسترلينياً في النشرة الصادرة بالإنكليزية

☐ **اشتراكاً لمؤسسة** قيمته ٢٥ جنيهاً إسترلينياً في النشرة الصادرة بالإنكليزية

☐ **اشتراكاً متعدداً**:

..... نسخ بالإنكليزية، القيمة الإجمالية: ..... (حتى ثلاث نسخ: ٤٠ جنيهاً إسترلينياً؛ أكثر من ثلاث نسخ: ٤٠ جنيهاً إسترلينياً بالإضافة إلى خمسة جنيهات لكل نسخة إضافية؛ أي ٥٠ جنيهاً إسترلينياً لخمس نسخ مثلاً. الرجاء إرفاق رسالة توضحون فيها مجال استخدامها).

..... نسخ بالإسبانية (مجاناً)

..... نسخ بالعربية (مجاناً)

☐ يمكن توزيعها من خلال البريد الداخلي للمؤسسة؛ الرجاء إرسال جميع النسخ على عنوان الشخص المذكور أعلى الاستمارة.

☐ الرجاء إرسال النسخ إلى الأسماء والعناوين المرفقة، وسوف ترفق كل التفاصيل اللازمة لإرسال النسخ المطلوبة.

يحرر هذا الجزء بمعرفة مكتب الاشتراكات

Accounts	☐	Date .....
Cardbox	☐	Info .....
Ack	☐	.....

مطبوعات أخرى مجانية

يمكن للمشتركين في «نشرة الهجرة القسرية» الحصول على نسخة **مجانية** (هذا العرض سارٍ حتى نفاد الكمية) من تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey* (النازحون داخل أوطانهم: مسح عالمي) الذي سوف يصدره «مشروع المسح العالمي لأوضاع النازحين داخلياً» في يونيو/حزيران ١٩٩٨ (سعر النسخة ١٤,٩٩جنيهاً إسترلينياً/ ٢٦ دولاراً)؛ كما يمكنهم الحصول على كتيب خاص بوقائع المؤتمر الذي نظمه المجلس النرويجي للاجئين في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ بعنوان: *Rights Have No Borders: Internal Displacement World-wide* (حقوق الإنسان لا تعرف الحدود: النزوح الداخلي في مختلف أنحاء العالم):

الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة إذا ما أردت الحصول على:

☐ تقرير *Internally Displaced People: A Global Survey*
☐ كتيب: *Rights Have No Borders*

طريقة الدفع

☐ **شيك أو حوالة بنكية** بالجنيه الإسترليني أو الدولار (مسحوب على أحد بنوك المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة) أو **شيك أوروبي** (بالجنيه الإسترليني فقط) مستحق الدفع لـ: University of Oxford/RSP

☐ **بطاقات ائتمان**:

☐ **فيزا Visa** ☐ **ماستركارد Mastercard** ☐ **يوروكارد Eurocard** ☐ **أكسس Access**

رقم البطاقة الائتمانية: .....
تاريخ انتهاء الصلاحية: .....
التوقيع: .....
اسم وعنوان صاحب البطاقة (إذا كانا مختلفين عن البيانات المذكورة أسفل الاستمارة):
.....
.....

☐ **الدفع عن طريق التحويلات البنكية** (بالجنيه الإسترليني فقط) إلى بنك لويدز وعنوانه:
Lloyds Bank plc, 1/5 High Street, Oxford OX1 4AA, UK.
باسم: University of Oxford, General No 1
رقم الحساب: 02267121 الكود البنكي: Bank Sort code 30-96-35
الرجاء ذكر رقم الإشارة التالي: RSP/MVG4N

بيانات المشترك:

الاسم: ..... اللقب: .....
الوظيفة: .....
الإدارة التابع لها: .....
جهة العمل: .....
العنوان: .....
.....
المدينة: ..... الرمز البريدي: .....
البلد: .....
الهاتف: ..... الفاكس: .....
البريد الإلكتروني: .....

الرجاء إرسال الاستمارة إلى: FMR Subscriptions, RSP, Queen Elizabeth House, 21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
الفاكس: +44 (0)1865 270721

دليل مواقع الإنترنت

أليرتنت (من مؤسسة رويتر)
AlertNet (of the Reuter Foundation)
http://www.alertnet.org/
أنباء من رويترز موجهة إلى مجتمع المنظمات الدولية المعنية بإغاثة ضحايا الكوارث، وعروض إخبارية واستعراض لشتى الاتجاهات (يشمل تقارير خاصة، وتقارير وإعلانات عن المؤتمرات، وإعلانات عن الوظائف الشاغرة)، ومعلومات للتداول العام، وخطوط لمساعدات الطوارئ، وأخبار من وكالات الإغاثة، قائمة بأعضاء الأليرتنت مع روابط شبكة الإنترنت.

مركز القانون الدولي والقوانين الأوروبية الخاصة بالهجرة واللجوء
Center for International and European Law on Immigration and Asylum
http://www.unikonstanz.de/FuF/ueberfak/fzaa/welcome.html
مشروعات حالية / مطبوعات / بحوث مؤتمرات، اجتماعات (مؤتمرات / حلقات عمل)، اتصالات بالمنظمات الدولية ذات الصلة، والحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، الدوريات المتخصصة في الشؤون التشريعية والقانونية والهجرة.

المجلس الدانمركي للاجئين
Danish Refugee Council
http://www.drd.dk/indexeng.htm
اتصالات مع الوزارات والوكالات الحكومية، والمنظمات الدانمركية الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومعاهد البحوث، وجدول خدمة العاملين في الطوارئ، والتقارير القطرية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان، والمشاورات الدولية الحكومية حول سياسات اللجوء واللاجئين والهجرة، مكتبة (يمكن البحث فيها عن الموضوعات المطلوبة)، مطبوعات.

المجلس الأوروبي للاجئين والمقيمين في المنفى
European Council on Refugees and Exile (ECRE) http://www.ein.org.uk/ecre/
برامج بحوث المجلس الأوروبي للاجئين والمقيمين في المنفى، وخدمات توثيق ومطبوعات؛ أوراق تحديد المواقف؛ حلقات دراسية حول السياسات وأنشطة متعلقة بالشبكات من خلال الشبكة القانونية الأوروبية لشؤون اللجوء.

فريق العمل المعني بقضية الاندماج في المجتمع التابع للمجلس الأوروبي للاجئين والمقيمين في المنفى
ECRE Task Force on Integration
http://www.rdfugeenet.org
موضوعات خاصة بالاندماج في المجتمع (التعليم، التوظيف، التدريب المهني، التنظيم الاجتماعي، الصحة، الإسكان)، ركن الأخبار (تقويم، مطبوعات، بيانات صحفية، معرض صور فوتوغرافية)، منظمات.

مشروعات الهجرة القسرية (مخصص لشؤون الاتحاد السوفيتي السابق)
Forced Migration Projects (focusing on the former Soviet Union)
http://www.soros.org/fmp2/index.html
أنشطة مشروعات الهجرة القسرية، وتقاريرها الخاصة، إمكاناتها، تنبيهات الهجرة القسرية FM Alert (نشرة أخبار وتحديثات إلكترونية حول الشعوب والأماكن والأحداث الخاصة باللاجئين والنازحين)، رقيب الهجرة القسرية FM Monitor (نشرة نصف شهرية)، رقيب قانون الهجرة، اتصالات بالمواقع الخاصة باللاجئين.

إنكور (مبادرة حل الصراعات والمشكلات العرقية)
INCORE (Initiative on Conflict Resolution and Ethnicity)
http://www.incore.ulst.ac.uk/about/index.html
بحوث، وخدمة بيانات خاصة بالصراعات، موجز الصراعات العرقية، شبكة دراسات الأعراق، أخبار وأحداث، مطبوعات ونشرات.

كشاف إفريقيا
Index on Africa
http://www.fellesraadet.africainfo.no/africaindex/index.html
أخبار عن إفريقيا، تحديث أخبار إفريقيا، صفحات خاصة بالبلدان وأخرى خاصة بالموضوعات، تعليقات، فهرس بحث خاص بإفريقيا.

مجلس اللاجئين النرويجي
Norwegian Refugee Council
http://www.nrc.no/engindex.htm
مسح عالمي للنازحين داخل أوطانهم، قوة طوارئ على أهبة الاستعداد، مطبوعات، مكتبة، اتصالات بمواقع نرويجية مختلفة وأجهزة الأمم المتحدة والجهات الأخرى الخاصة باللاجئين.

دنيا اللاجئين
REFWORLD
http://www.unhcr.ch/refworld/welcome.htm
وثائق المفوضية العليا والأمم المتحدة، معلومات قانونية، معلومات عن البلدان، مراجع، مطبوعات على اسطوانات الليزر (سي دي روم) حول موضوعات مثل وضع اللاجئين في العالم، خرائط، اتصالات بمصادر الأخبار على الإنترنت. (تحتوي نسخة اسطوانات الليزر على معلومات أوفى عن كل هذه المجالات).

المجتمعات الممزقة من جراء الحروب
The War-Torn Societies Project
http://www.unicc.org/unrisd/wsp/
تحديث للمشروعات، مشروعات قطرية، مطبوعات، قاعدة بيانات، مبادرات متوازية.

مجموعة البنك الدولي
The World Bank Group
http://www.worldbank.org/html/extdr/regions.html
أقاليم وبلدان، مشاركات، موضوعات خاصة بالتنمية، منتدى للتنمية، مطبوعات ومشروعات، أخبار وأحداث، بيانات.

المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة
UNHCR
http://www.unhcr.ch/
معلومات خاصة بأوضاع اللاجئين في بلدان بعينها (بواسطة الخرائط أو النصوص)، صور لحياة اللاجئين، خدمات أخبار لاسلكية، مقالات، مطبوعات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (من ضمنها مجلة اللاجئين)، قسم خاص بالمعلمين، REFWORLD ، يقدم هذا الموقع أيضاً البيانات بالفرنسية والهولندية والكورية.

حقوق الإنسان في الأمم المتحدة
United Nations Human Rights
http://www.unhchr.ch/html
معاهدات، وثائق، مطبوعات، اجتماعات، غرفة الصحافة، تصريحات، قاعدة بيانات.

اللجنة الأمريكية للاجئين
US Committee for Refugees،
http://www.refugees.org
قاعدة بيانات خاصة بمعلومات عن اللاجئين في كل دولة على حدة، نشرة عالم اللاجئين، أوراق وتقارير، مقابلات مع لاجئين وأقوالهم، معرض صور، بطاقات بريدية من الميدان (رؤى شخصية على الطبيعة لحالات اللاجئين)، بيانات صحفية، اتصالات بالموقع ذات الصلة.

سوف نحرص في الأعداد القادمة على ربط مواقع الإنترنت بالمقالات الرئيسية المنشورة فيها. الرجاء إخطارنا وتزويدنا بتفاصيل المواقع التي تشعر أنها ذات فائدة خاصة.
(email:fmr@qeh.ox.ac.uk)

ليت لي قناعاً

لو كان لي قناع، لوددته قناعاً حقيقياً
يغدو كالشمس عند الزمهرير
فألبسه على وجهي في أيام الشتاء القارس
وأدفئ أختي وجميع الأطفال الذين جمّد البرد أطرافهم
لو كان لي قناع من ضياء الشمس، لارتقيت إلى الذرى العلى
وأشرقت في سماء البوسنة لأبث الدفء في ناسي وجميع الأطفال
وأبي، بل وغيرهم الكثير
لو تحققت أمنيتي، فغدوت شمساً حقيقية
فسوف يتيح لي قناعي أن أرى أبي!

مرسادا ساليهوفيتش، ٩ سنوات
(لاجئة في سلوفينيا)

UNHCR/R. Le Moyne